A/34/25

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير
مجلس الادارة
عن أعمال دورته السابعة

١٨ نيسان/ابريل ـ ٤ أيار/مايو ١٩٧٩

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون

الملحق رقم ٢٥ (A/34/25)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير
مجلس الادارة
عن أعمال دورته السابعة

١٨ نيسان/ابريل ـ ٤ أيار/مايو ١٩٧٩

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون

الملحق رقم ٢٥ (A/34/25)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الأصـــــل : بالانكليزيـــة]
[٦ ايلـــول/سبتمـــبر ١٩٧٩]

المحتويـات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمـــة	١ — ٢	١
الفصـــل		
الأول — تنظيم الدورة	٣ — ١٦	٢
الثاني — المناقشة العامة	١٧ — ١٣٩	٨
الثالث — مسائل التنسيـــق	١٤٠ — ١٥٠	٣٦
الرابـع — المسائل المتعلقة بالبرنامج	١٥١ — ٣١٦	٤٠
ألف — تعليقات عامـــة	١٥٣ — ١٥٥	٤٠
بـاء — التقييم البيئـــي	١٥٦ — ١٩٤	٤٠
جيم — ميادين البحـث	١٩٥ — ٢٧٥	٤٧
دال — التدابير المساندة	٢٧٦ — ٢٩٩	٦٢
هاء — الادارة البيئية بما فيها القانون البيئي ...	٣٠٠ — ٣١٣	٦٥
واو — الاجراءات العامة المتعلقة بالأنشطة البرنامجية	٣١٤ — ٣١٦	٦٨
الخامس — تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحّر والنظم الايكولوجيـة للأراضي القاحلة وشبه القاحلة	٣١٧ — ٣٣٣	٦٩
السادس — المواضيع المتعلقة بالأنشطة في ميدان المستوطنات البشرية	٣٣٤ — ٣٤٦	٧٣
السابـع — صندوق البيئـة	٣٤٧ — ٤٢٠	٧٦
ألف — تنفيذ برنامج الصندوق لعام ١٩٧٨ وأنشطـة برنامج الصندوق	٣٤٨ — ٣٦٤	٧٩
بـاء — التقرير المالي والحسابات لفترة السنتـــين ١٩٧٦—١٩٧٧ المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، والتقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) للسنة الاولى من فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨	٣٦٥ — ٤٦٩	٧٩

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	جيم — ادارة صندوق البيئة والمسائل المتصلة بالادارة والميزانية	٣٧٠ — ٤١٨	٨٠
	دال — اعتماد التقرير	٤١٩ — ٤٢٠	٩٠
الثامن —	مسائل أخرى	٤٢١	٩١
التاسع —	جدول الأعمال المؤقت ، تاريخ ومكان الدورة الثامنة لمجلس الادارة	٤٢٢ — ٤٢٤	٩٢
	ألف — تاريخ ومكان الدورة الثامنة	٤٢٢ — ٤٢٣	٩٢
	باء — مشروع جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة	٤٢٤	٩٢
العاشر —	اعتماد تقرير الدورة السابعة	٤٢٥ — ٤٣٤	٩٣
الحادى عشر —	اختتام الدورة	٤٣٥	٩٥

المرفقات

الاول —	المقررات التي اتخذها مجلس الادارة في دورته السابعة	٩٦
الثاني —	بيان نائب المدير التنفيذى بشأن الآثار المالية المترتبة على مقرر مجلس الادارة ٨/٧ المعنون "البحار الاقليمية : خطة عمل البحر الأبيض المتوسط"	١٣٨
الثالث —	الوثائق المعروضة على مجلس الادارة في دورته السابعة	١٤١

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ ــ يرفع تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السابعة الى الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية ٢٩٩٧ (د ــ ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ .

٢ ــ وقد عقدت الدورة السابعة لمجلس الادارة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي ، في الفترة من ١٨ نيسان/ابريل الى ٤ ايار/مايو ١٩٧٩ . واعتمد المجلس التقرير الحالي في جلسته ١٢ المعقودة في ٤ ايار/مايو ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٣ - افتتح الدورة السيد م. أ. فيلاردى (اسبانيا) رئيس الدورة السادسة للمجلس.

باء - الحضور

٤ - كانت الدول التالية الاعضاء في مجلس الادارة (١) ممثلة في الدورة:

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	بنغلاديش
الارجنتين	بوتسوانا
اسبانيا	بوروندى
استراليا	تايلند
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	تركيا
اندونيسيا	تونس
اوروغواى	جامايكا
اوغندا	الجزائر
ايطاليا	الجماهيرية العربية الليبية
باكستان	جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
البرازيل	جمهورية تنزانيا المتحدة
بلغاريا	الجمهورية الديمقراطية الالمانية

---

(١) تحددت العضوية في مجلس الادارة بالانتخابات التي اجريت في الجلسة العامة ١٠١ للدورة العادية والثلاثين للجمعية العامة، المعقودة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦، وفي الجلسة العامة ١٠٣ للدورة الثانية والثلاثين، المعقودة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧، وفي الجلستين العامتين ٨٥ و ٩١ للدورة الثالثة والثلاثين المعقودتين في ١٥ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، على التوالي (المقرر ٣٣/٣٢٣).

Digitized by UNOG Library

الدانمرك
رومانيا
زائير
السنغال
الصين
العراق
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
كندا
كولومبيا
الكويت

كينيا
ليبريا
ماليزيا
المكسيك
ملاوى
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا

ه ـ كما مثلت الدول التالية التي ليست أعضاء في مجلس الادارة :

اسرائيل
بابوا غينيا الجديدة
بلجيكا
بنن
بولندا
تشيكوسلوفاكيا
جمهورية الكاميرون المتحدة
رواندا
سرى لانكا
السلفادور
السويد
سويسرا
غابون

فنلندا
قبرص
شيلي
الكرسي الرسولي
الكونغو
كوبا
مصر
المملكة العربية السعودية
نيجيريا
هنغاريا
اليمن الديمقراطية
اليونان

Digitized by UNOG Library

٦ - ومثلت ايضا بصفة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى .

٧ - ومثلت هيئات الامم المتحدة ولجانها الاقليمية التالية :

اللجنة الاقتصادية لاوروبا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

برنامج الامم المتحدة الانمائي

مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية

٨ - ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (فاو)

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

البنك الدولي

المنظمة العالمية للارصاد الجوية

المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية

٩ - ومثلت المنظمات الدولية الحكومية الاخرى التالية :

أمانة الكومنولث

مجلس التعاضد الاقتصادى

لجنة الاتحادات الاوروبية

جامعة الدول العربية

منظمة الوحدة الافريقية

وبالاضافة الى ذلك ، كانت ٤٢ منظمة غير حكومية ممثلة بصفة مراقب .

Digitized by UNOG Library

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - انتخب في الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة ، المعقودة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩، السيد أرنست أ. بواتنغ (غانا) رئيسا بالتزكية . وانتخب مجلس الادارة في الجلسة ذاتها السيد اس . اتش . ك. يوسفزال (بنغلاديش) ، والسيد خواكين فونسيكا (كولومبيا) ، والسيد و. الستون هين (الولايات المتحدة الامريكية) نوابا للرئيس ، والسيد لوتهار هيرتل (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) مقررا .

دال - وثائق التفويض

١١ - وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس الادارة ، فحص المكتب وثائق تفويض الوفود التي حضرت الدورة السابعة للمجلس . ووجد المكتب وثائق التفويض صحيحة ، وقدم تقريرا بذلك الى المجلس الذى اعتمد تقرير المكتب في الجلسة ١١ للدورة ، المعقودة في ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ .

هاء - جدول الاعمال

١٢ - أقر مجلس الادارة في الجلسة الافتتاحية للدورة جدول الاعمال المؤقت للدورة بصيغته التي ووفق عليها في دورته السادسة (٢) . وفيما يلي نص جدول الاعمال بالصيغة التي أقر بها :

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - جدول أعمال الدورة وتنظيم أعمالها

٤ - وثائق تفويض الممثلين

٥ - تقرير المدير التنفيذى وحالة البيئة :

(أ) تقرير استهلالي من المدير التنفيذى (يشمل قرارات ومقررات الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثانية لعام ١٩٧٨ المتصلة بأنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة) ؛

(ب) معدل انعقاد دورات مجلس الادارة ومدتها ؛

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/33/25) ، الصفحتان ١٥٧ و ١٥٨ .

Digitized by UNOG Library

(ج) تقرير عن حالة البيئة

٦ - مسائل التنسيق :

(أ) تقارير عن التنسيق المشترك بين الوكالات في مجال البيئة ؛

(ب) برنامج البيئة المتوسط الاجل ؛

(ج) مسائل اخرى خاصة بالتنسيق

٧ - الامور المتعلقة بالبرنامج

٨ - خطة العمل لمكافحة التصحر : تنسيق ومتابعة تنفيذ الخطة

٩ - التنسيق مع اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية وتقرير مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية

١٠ - صندوق البيئة :

(أ) تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٨ ؛

(ب) التقرير المالي وحسابات فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ المنتهية في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات ، والتقرير المالي ، والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) للسنة الاولى من فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ ؛

(ج) ادارة صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة ومسائل الادارة والميزانية

١١ - جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها

١٢ - أعمال أخرى

١٣ - تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العامة

١٤ - اختتام الدورة .

واو - تنظيم أعمال الدورة

١٣ - نظر مجلس الادارة ، في الجلسة الافتتاحية للدورة وعلى ضوء الاقتراحات المقدمة من الامانة ، في القائمة المشروحة لجدول الاعمال المؤقت والجدول الزمني للجلسات الذى اقترحه المدير التنفيذى (UNEP/GC.7/2 و Corr.1) . وتم الاتفاق على ان ينظر في البنود ٥ (أ)و (ب) و (ج) في اطار مناقشة عامة .

١٤ - وقرر مجلس الادارة ، في الجلسة ذاتها ، انشاء لجنتي دورة وتخصيص بنود من جدول الاعمال لهما على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

اللجنة الاولى للدورة : البنود ٧ و ٦ (ج) و ٨ و ١٢ من جدول الاعمال ؛

اللجنة الثانية للدورة : البند ١٠ (أ) و (ب) و (ج) من جدول الاعمال .

وعين السيد خواكين فونسيكا (كولومبيا) والسيد اس . اتش . ك . يوسفزال (بنغلاديش) ، نائبا الرئيس ، رئيسين للجنتين الاولى والثانية للدورة ، على التوالي .

زاى ـ أعمال اللجنتين

١٥ ـ عقدت اللجنة الاولى ١٨ جلسة في الفترة من ١٩ نيسان/ابريل الى ٢ ايار/مايو ١٩٧٩. وانتخبت في الجلسة الاولى السيد ف . ل . شلينغمان (هولندا) مقررا ، واعتمدت خطة عملها وجدولا زمنيا مبدئيا . وقد أدمج نص تقرير اللجنة في الفصلين الرابع والخامس أدناه .

١٦ ـ وعقدت اللجنة الثانية ١٢ جلسة في الفترة من ١٩ نيسان/ابريل الى ٢ ايار/مايو ١٩٧٩. وانتخبت في الجلسة الاولى السيد و . ن . مبوتي (كينيا) مقررا لها واعتمدت جدولا زمنيا مؤقتا لعملها . وقد أدمج نص تقرير اللجنة في الفصل السابع أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـي

المناقشة العامـة

١٧ - كانت امام المجلس ، عند مناقشة البند ٥ من جدول الاعمال في الجلسات من ٢ الـى ٧ للدورة ، الوثائق التالية : التقرير الاستهلالي المقدم من المدير التنفيـذى (UNEP/GC.7/3) مشفوعا بمرفق عن قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي المتصلة ببرنامـج الامم المتحدة للبيئة ، وبيان استهلالي من المدير التنفيذى (UNEP/GC.7/3/Add.1 و Corr.1) وتقرير عن حالة البيئة : مواضيع مختارة ، ١٩٧٨ (UNEP/GC.7/4 و Corr.1) .

١٨ - وقد ركز المدير التنفيذى في بيان استهلالي (UNEP/GC.7/3/Add.1 و Corr.1) أدلى بـه في الجلسة الافتتاحية للدورة ، على المواضيع ذات الاهمية المشتركة للمجتمع الدولي في مجموعـه والتطورات التي حدثت منذ اعلان وثائق المجلس والمسائل المعروضة على المجلس التي هي فـي حاجة الى الابراز .

١٩ - وقال المدير ان احدى المسائل ذات الاهمية المشتركة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء هي مشكلة تحقيق التوافق بين اهداف وسياسات التنمية الاقتصادية وحماية البيئـة وتحسينها . وأضاف قائلا انه لابد من التوصل الى اجابات عن الاسئلة الخاصة بكيفية ادمـاج المقاييس البيئية في عملية صنع القرار ؛ والكيفية التي يمكن بها اقناع صانعي القرار بأنه على الرغم من ان المقاييس البيئية مكلفة الا ان فوائدها ضخمة ؛ والاطار الزمني الذى يمكن فيه تحقيق التوافـق بين المقاييس البيئية وأهداف السياسة الاقتصادية . واستطرد قائلا ان الاجابات على تلك الاسئلة يمكن ان تؤثر على عملية التنمية ، وعلى البيئة لسنوات عديدة مقبلة ، وان الاستراتيجيات الانمائيـة يجب ان تراعي النتائج البيئية منذ البداية . غير ان المقاييس اللازمة لحماية البيئة وتحسينهـا ليست واحدة في كل مكان . ولذا فانه ينبغي التفكير في مجموعة كبيرة من الانشطة وتنسيقها لتحقيق التوافق المنشود .

٢٠ - واسترسل قائلا ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ستؤكد على الجوانب الاجتماعية للتنمية والحاجة الى اجراء اصلاحات مؤسسية وانها سـوف تراعي المنظورات والاولويات المختلفة للبلدان الصناعية والبلدان النامية . واردف قائلا انه علـى الرغم من ان البلدان النامية تشعر بالقلق لما يصيب البيئة البشرية من تلوث صناعي وضرر ناشـئ عن المستويات المرتفعة من النشاط الاقتصادى ، فان ما يشغلها في المقام الاول في الوقت الحاضر هو الفقر والآثار المترتبة عليه . وأضاف قائلا ان الفقرتين ٣ و ٤ من الجزء الاول من قرار الجمعيـة العامة ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ قد حددتا أهداف الاستراتيجيـة والمعايير الانمائية الدولية الجديدة ، بما في ذلك معايير الحماية البيئية ، التي يمكن اعتبارها اطارا لتحقيق هذه الاهداف .

٢١ - واستطرد قائلا ان مجلس الادارة قد يود ان يسهم في وضع الاستراتيجية بالتأكيد علـى ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب نهجا متكاملا يراعي العلاقات المتبادلة بين التنمية والبيئـة

Digitized by UNOG Library

والسكان والموارد ؛ وانه بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فان النهج العلاجية للمشاكل البيئية متشابكة على نحو وثيق مع سياسات التنمية الشاملة ؛ وانه من المهم للغاية مراعاة الحاجة الى المحافظة على الموارد غير المتجددة ، وتعزيز استخدام الموارد المتجددة ؛ وانه على الرغم من ان الاستراتيجية ستشمل قرنا من الزمان ، فانها يجب ان تصاغ في اطار منظور أطول أجلا ؛ وان عملية استعراض وتقييم اكثر كفاءة بكثير ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية .

٢٢ — واسترسل قائلا ان مجلس الادارة قد يود ايضا ان يسترعي الانتباه الى حقيقة انه بينما يمكن ادماج الاهداف البيئية والاجتماعية في تحقيق بعض الاهداف الانمائية دون صعوبة لا داعي لها ، فان الامور تصبح اكثر تعقيدا عندما تلاحظ التنازعات ، خاصة على المدى القصير أو المتوسط بين هذه الاهداف واهداف النمو الاضيق نطاقا .

٢٣ — وأردف قائلا ان احد الاهداف الرئيسية لعملية التنمية المثلى هي تلبية الاحتياجات الاساسية للاجيال الحالية والقادمة دون تجاوز الحدود الخارجية لمدى تحمل الغلاف الحيوي لأنشطة الانسان ، وأنه لضمان الادارة الرشيدة ينبغي استحداث اساليب لدراسة التكاليف والفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للانشطة المتصلة بالتنمية بشكل اكثر كفاية . واضاف قائلا ان برنامج الامم المتحدة للبيئة يعمل حاليا على استحداث هذه الاساليب عن طريق ممارسة تحليل التكلفة والفوائد ، ووضع مبادئ توجيهية تنفيذية ، وقوائم للمراقبة البيئية للمشاريع الانمائية ، ووضع معايير لاستخدام الموارد ، ورسم أنماط بديلة ممكنة للتنمية ، وأساليب حياة لكي تستخدمها الحكومات بطرق تتناسب مع اهدافها .

٢٤ — واستطرد قائلا ان هناك مسألة اخرى معينة تتعلق بالطريق المختار لتحقيق الاهداف الانمائية الفردية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٣ . وأضاف قائلا انه اذا لم تواجه المشاكل الصعبة المتعلقة بعمليات المبادلة والخيارات التي تنشأ في مرحلة التخطيط ، أو عقب ذلك مباشرة ، فقد يصبح من المتعذر التغلب عليها ، أو تصبح التكاليف المتصلة بذلك باهظة بحيث تعجز معظم البلدان النامية عن تحملها .

٢٥ — ومضى يقول ان الاستراتيجية الجديدة ينبغي أيضا ان تتناول استخدام المشاعات العالمية التي تتطلب صيانتها ومراقبة استخدام مواردها في المستقبل تدابير منظمة . واسترسل قائلا ان هذه التدابير هي اساس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، حيث انها تنطوي على المسألتين الرئيسيتين الخاصتين بالرقابة الدولية ، وفرض الضرائب الدولية .

٢٦ — وأردف قائلا ان هناك مسألة هامة اخرى هي ما اذا كان لا ينبغي للاستراتيجية الجديدة ، في الوقت الذي تسلم فيه بمستويات التنمية المتباينة تباينا كبيرا في العالم وفيما بين البلدان النامية ذاتها ، ان تتضمن بعض الاهداف البيئية المحددة ، مثل تحقيق معايير دنيا للاسكان وللحماية في بيئة العمل في كل قطاع صناعي .

٢٧ — وأضاف قائلا ان هناك مسألة اخرى تتعلق بامكانية تضمين الاستراتيجية الجديدة انجاز بعض المشاريع الاقليمية او العالمية ، أو على الاقل البدء فيها ، في الثمانينات في مجالات مثل الري الهيدروكهربائي السليم من الناحية البيئية ، والتحريج ، وادارة الغابات المداريـة

Digitized by UNOG Library

واستخدام مصادر الطاقة المتجددة . واستطرد قائلا ان هذه المشاريع التي قد تجعل الاستراتيجية اكثر تحديدا تمثل جهدا عبر وطني ذا نفع اقليمي وعالمي وانه قد يكون لها على المدى القصير اثر هام على النشاط الاقتصادي العالمي .

٢٨ - ومضى يقول انه من المحتمل ايضا ان تؤثر القضايا البيئية التي بدأت في الظهور على امور مثل التجارة والمعونة ونقل التكنولوجيا . وأردف قائلا ان البلدان النامية قد لا يمكنها الاستفادة من الفرص الناشئة عن الرقابة البيئية ، وقد تواجه ايضا حواجز جديدة غير جمركية أو تتحمل نصيبا غير عادل من العبء الاضافي الذي قد ينشأ عن هذه الرقابة ، غير ان الاهتمام الجديد بالبيئة في البلدان المتقدمة قد يتيح فرصا للبلدان النامية ، حيث انه قد يؤدي الى تعديل واعادة تنظيم الصناعات بطريقة مناسبة . واسترسل قائلا ان هذه القضايا التي بدأت في الظهور يمكن أن تعزز التعاون الدولي ، لو وضعت التدابير المتعلقة بها بروح من التكافل والتضامن الدولي .

٢٩ - وأضاف قائلا ان القضايا المذكورة اعلاه ينبغي ان توضع في منظورها الطويل الاجل الصحيح حيث انه لا يمكن تحقيق بعض الاهداف الاجتماعية والبيئية الرئيسية ، التي تعتبر اساسية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في اطار زمني قصير كالعقد . غير ان الاعتبار البيئي الذي يجب مراعاته في تحقيق الغايات والاهداف التنفيذية خلال الفترات الزمنية الاقصر مدى ينبغي أيضا ألا يغيب عن الاذهان .

٣٠ - واستطرد قائلا ان الاعمال التحضيرية التي تجرى داخل اسرة الامم المتحدة لوضع الاستراتيجية الجديدة تتقدم بخطى ثابتة ، وانه من الامور الملحة ان تبلغ آراء مجلس الادارة بطريقة حازمة ومقنعة لمن يعنيهم الامر . وانه مما لا شك فيه ان اعراب مجلس الادارة عن آرائه سيساعد الهيئات المعنية المختلفة على التوصل الى توافق للآراء بشأن المسائل المختلفة المعروضة عليها .

٣١ - وأردف قائلا انه من بين التطورات الرئيسية التي حدثت منذ اعداد وثائق المجلس ، أو منذ دورته الماضية ، يعتبر المؤتمر المعني بالمناخ والبشرية ، الذي عقدته المنظمة العالمية للارصاد الجوية في جنيف في الفترة من ١٩ الى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، حدثا هاما ضمن الجهود الدولية الرامية الى تفهم التغيرات المناخية الطبيعية والتي يسببها الانسان وآثارهما . ومضى يقول ان المؤتمر قد سلم بأن تركيز ثاني اكسيد الكربون في الجو وأثره المحتمل على المناخ يستحق من المجتمع العالمي للدول اهتماما عاجلا للغاية . واسترسل قائلا ان الوثيقة UNEP/GC.7/7 تتضمن اقتراحات لاتخاذ تدابير في هذا المجال قد يود المجلس النظر فيها في وقت واحد مع مشكلة ازالة الغابات الاستوائية التي يتطلب حلها تعاونا دوليا عاجلا .

٣٢ - واضاف قائلا انه قد صدر عن لجنة التنسيق المعنية بطبقة الاوزون في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ " تقييم لاستنفاذ الاوزون واثاره " جاء فيه ان اخطر تهديد لطبقة الاوزون يأتي من غازات كلورفلوروميثانز (Chlorofluoromethanes) . ولذا فان التعاون الدولي في معرفة المزيد عن اثر هذا الاستنفاذ يعتبر أمرا ضروريا .

٣٣ - ومضى يقول ان التطورات الاخيرة المتعلقة بالطاقة النووية قد اظهرت مرة أخرى ان الاهتمام الجماهيري عامل هام يجب ان يراعى عند النظر في الحاجة المتزايدة الى الطاقة . واردف قائلا

Digitized by UNOG Library

ان برنامج الامم المتحدة للبيئة على وشك انجاز تقريريه المتعلقين بالاثر البيئي لمصادر الطاقة النووية والوقود الاحفورى وانه سوف يبدأ قريبا في اعداد تقرير ثالث عن مصادر الطاقة المتجددة ، وان تلك التقارير سوف تسهم في تحسين تفهم الاثار البيئية لجميع انواع الطاقة ، وتساعد على اعداد دراسة مقارنة لهذه الاثار ، سيضطلع بها في عام ١٩٨٠ .

٣٤ - واسترسل قائلا انه قد أحرز خلال العام الماضي تقدم كبير في تنفيذ بعض عناصر برنامج البيئة . فقد أتى اكلهما مؤخرا نشاطان ضمن اطار النظام العالمي للرصد البيئي نفذ كلاهما بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) . واسفر المشروع النموذجي لرصد الغطاء النباتي للغابات الاستوائية عن تقرير مراقبة المنهجيات المستخدمة في تقييم الغطاء الحراجي في بنن ، وتوفو ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، بينما أعدت كجزء من المشروع الخاص بالتقييم العالمي لتردى التربة خريطتان احداهما لافريقيا شمال خط الاستواء ، والاخرى للشرقين الاوسط والادنى . وقد استجابت بشكل ايجابي فيما يتعلق بتسجيل المصادر وتجهيز الاستبيانات لنظام الاحالة الدولي ، وبشكل اقوى في تحديد المراسلين الوطنيين للسجل الدولي للمواد الكيمائية المحتملة السمية .

٣٥ - وأضاف قائلا ان المشاكل المالية التي قدمت تقارير بشأنها الى مجلس الادارة في دورته السادسة فيما يتعلق بخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط قد حلت الان ، وان خطة العمل دخلت مرحلة جديدة . واستطرد قائلا ان الحكومات المعنية والاتحاد الاقتصادى الاوروبي قد اعتمدت في شهر شباط/فبراير ١٩٧٨ برنامجا للعمل للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وميزانية قدرها ٦ر٤ مليون دولار ، وأن الحكومات ستدفع نصف هذا المبلغ عن طريق صندوق استئماني للبحر المتوسط يجرى تقديمه حاليا الى مجلس الادارة للنظر للموافقة عليه ، وان برنامج الامم المتحدة للبيئة سيدفع نصف الرصيد ، وستتحمل بعض وكالات الامم المتحدة الاخرى النصف الاخر ، في شكل خدمات مختلفة ، وان تلك المنجزات تتفق مع رغبة المجلس في ان تتحمل الحكومات شيئا فشيئا المسؤولية المالية والرقابة الفنية .

٣٦ - واسترسل قائلا ان الاطراف المتعاقدة في الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض قد وافقت على ترتيب لتقاسم تكاليف خدمات الامانة المتعلقة بالاتفاقية وبذا دللت على استعداد متزايد لتحمل تكاليف الوظائف الادارية ذات الصلة بالاتفاقية .

٣٧ - واضاف قائلا ان التعاون بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يتقدم بشكل مرض للغاية ، وان مكتبي مجلسي ادارة المنظمتين قد عقدا اجتماعا مثمرا جدا في نيروبي في شهر اذار/مارس ١٩٧٩ .

٣٨ - واردف قائلا انه كخطوة نحو تحقيق الهدف ٩ لعام ١٩٨٢ (٣) ، يوشك الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية ، على الانتهاء من اعداد الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة

---

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/32/25) ، الفقرة ٣١ .

Digitized by UNOG Library

والموارد الطبيعية ، التي ترمي الى شرح أهداف هذه المحافظة ، وبيان كيفية اسهام تحقيق هذه الأهداف في التنمية ، ووصف المتطلبات الأساسية لتحقيقها ، وانشاء أداة للوفاء بهذه المتطلبات . ومضى يقول ، ان هذه الاستراتيجية ستبلغ الى جميع الحكومات في أقرب وقت ممكن ، وان برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيساعد على ضمان الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاستراتيجية دون تأخير .

٣٩ - ومضى يقول ان هذه كلها منجزات تدعو الى الارتياح غير انه لايزال هناك مجال للتحسين ، ولاسيما في المجالات التالية : (أ) زيادة التركيز في معالجة المشاكل الناشئة في التقرير السنوى عن حالة البيئة ؛ و (ب) تعزيز أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وتحقيق تكاملها في مجال تقييم البيئة ، الأمر الذى يجب ان يكمله دعم الحكومات لجهات الوصل الخاصة بنظام الاحالة الدولي وبالسجل الدولي للمواد الكيمائية المحتملة السمية ؛ و (ج) تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، خاصة الجوانب المالية منها ؛ و (د) وقف الاستنفاد الخطير للغابات والاراضي المشجرة الاستوائية ؛ و (هـ) احراز مزيد من التقدم في ميدان الاعلام ؛ و(و) تحسين نوعية الوثائق .

٤٠ - واستطرد قائلا انه من بين المسائل التي تتطلب توجيها للسياسة من قبل المجلس ما يلي : معدل انعقاد دورات مجلس الادارة ومدتها ؛ ودورة مجلس الادارة في عام ١٩٨٢ ؛ وبرنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ؛ والاجراءات الأخرى في مجال القانون البيئي ؛ ومركز صندوق البيئة وادارته وتنفيذ دوره الحفاز .

٤١ - وفيما يتعلق بوضع برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة ،أعرب المدير التنفيذى عن أمله في ان تبين الاقتراحات التي قدمها في هذا التقرير الاستهلالي السبيل الى التوصل الى وسيلة متكاملة لتناول التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم في مجال البيئة . وأضاف قائلا انه باعداد برنامج على مستوى المنظومة سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة في مركز يسمح له بالتأثير على قيام جميع من يعنيهم الأمر بوضع نهج مناسبة .

٤٢ - واسترسل قائلا ان موضوع مشروع مبادئ السلوك لارشاد الدول في حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر كان معروضا على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ومجلس الادارة لمدة منذ حوالي ست سنوات . ومضى يقول ان الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي قد حثا كلاهما الفريق العامل لبرنامج الامم المتحدة للبيئة المعني بالموضوع على الاسراع في عمله وانجاز تقريره . غير انه عندما قدم التقرير المتضمن للمبادئ الى الجمعية العامة بدا أن تلهف الحكومات على انجاز العمل قد ضعف ، و " دعت (الجمعية العامة) الامين العام الى ان يحيل التقرير الى الحكومات لدراسته وابداء تعليقاتها على تلك المبادئ ، وان يقدم تقريرا عن ذلك آخذا في الاعتبار أيضا المعلومات الهامة الأخرى ، بغية تمكين الجمعية العامة من اتخاذ قرار في دورتها الرابعة والثلاثين " . واردف قائلا ان هناك حاجة الى توجيه من مجلس الادارة بشأن هذا الموضوع ، خاصة وانه قد سبق ان أكد ان القانون البيئي مجال لا يتحرك فيه برنامج الامم المتحدة للبيئة بسرعة كافية . وتساءل عما اذا كان ينبغي ان ينفق برنامج الامم المتحدة للبيئة قدرا كبيرا من الوقت والموارد النادرة لاعداد المبادئ ليكتشف انه لا توجد

Digitized by UNOG Library

لدى الحكومات الارادة السياسية للتوصل الى قرار بشأن ما ينبغي فعله بهذه المبادئ التي طلبتها .

٤٣ - واسترسل قائلا انه فيما يتعلق بصندوق البيئة ، فانه تلزم موارد اضافية لتمكين برنامج الامم المتحدة للبيئة من ابقاء الأنشطة البرنامجية على مستوى يتمشى مع مهمته ومع الخطة المتوسطة الأجل الحالية ومع الجهد الطموح الرامي الى وضع برنامج بيئي متوسط الأجل على مستوى المنظومة. واستطرد قائلا ان مبلغ التبرعات المستهدف والموافق عليه للخطة المتوسطة الأجل ١٩٧٨ - ١٩٨١ هو ١٥٠ مليونا من الدولارات ، وان برنامج الامم المتحدة للبيئة قد قدر الآن موارد تتجاوز مبلغ ١٢٢ مليونا من الدولارات ، وانه بدون ان يؤخذ في الحسبان عدم التأكد من مستوى مساهمة المتبرع الرئيسي للبرنامج ، فان ذلك المبلغ يال أقل من المبلغ المقرر بحوالي ٢٨ مليونا من الدولارات . وأضاف قائلا انه عند مراعاة التضخم وتكوين العملات يبدو انه اذا ساد الاتجاه الحالي ولم تكن هناك تبرعات اضافية كبيرة آتية قريبا فان برنامج الامم المتحدة للبيئة سيضطر في عام ١٩٧٩ الى خفض برنامجه بدرجة كبيرة . وانه اذا ظلت التبرعات المقدمة بعملات قابلة للتحويل على معدلها الحالي ، ستنخفض قدرة البرنامج على دعم الأنشطة المنفذة بتلك العملات بشكل خطير ، من مستوى يتجاوز ٣٨ مليونا من الدولارات في عام ١٩٧٩ الى حوالي ٢٤ مليونا من الدولارات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، في وقت أصبحت فيه المشاكل البيئية أكثر حدة ، وتتطلع فيه عدة حكومات الى برنامج الامم المتحدة للبيئة لمساعدتها على مواجهة تلك المشاكل ومضى يقول انه سيكون من سوء الحظ ان يضطر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بسبب هذا النقص التافه في الأموال ، الى خفض دوره الحفاز والتنسيقي ، أو الامتناع عن تقديم مساعدة تمس اليها الحاجة .

٤٤ - وأضاف قائلا ان عدة حكومات تدرك تلك المشكلة قد استجابت فعلا بشكل فعال : فقد عقدت ١٣ حكومة ، جميعها من حكومات البلدان النامية ، تبرعات لأول مرة ، وزادت ٢١ حكومة تبرعاتها ، بعضها بشكل سخي . وناشد المدير التنفيذي جميع الحكومات الأخرى ان تنظر بشكل جاد في تلك المسألة ذات الأهمية الحاسمة ، ورجا مجلس الادارة ان يزوده بتوجيه للسياسة بشأن كيفية ضمان مستوى التمويل اللازم ، لتنفيذ الأنشطة التي وافق على ان يدعمها برنامج الامم المتحدة للبيئة خلال السنوات القليلة القادمة .

٤٥ - وأعرب عن تقديره لاتاحة الفرصة له للقيام بزيارات رسمية الى ١٧ بلدا في مناطق مختلفة من العالم منذ الدورة الأخيرة لمجلس الادارة ، وليشاهد مباشرة التقدم الذي يجرى احرازه في المجال البيئي ، ولمناقشة موضوعات ذات أهمية مشتركة مع رؤساء دول وحكومات ومع من يعنيهم الأمر من الوزراء وكبار الموظفين . واستطرد قائلا انه قد أكد بصفة خاصة ، خلال المناقشات التي أجراها أثناء تلك الزيارات ، على الحاجة الى تقييم الأثر البيئي ؛ والى اجراء دراسات افرادية في مجال تحليل تكاليف وفوائد التدابير البيئية ؛ والى قيام تبادل أفضل للمعلومات المتصلة بخبرات البلدان كل على حدة . غير ان مسألة صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة وحاجة البلدان الملحّة الى الوفاء بتعهداتها وزيادتها كانتا لهما أهمية عليا .

٤٦ - واختتم المدير التنفيذي حديثه بأن كرر الاعراب عن فهمه واقتناعه الدائمين بأن الأخطار المحتملة التي تهدد البيئة ، والأثر السلبي لسوء استخدام الموارد الطبيعية يعتبران الخطرين الحقيقيين والحاضرين اللذين يهددان جميع الشعوب في كل مكان . ومضى يقول ان هذه المخاطر

Digitized by UNOG Library

والأخطار لا تقف عند حدود أى نظام سياسي أو اقتصادى معين ، أو عند أى مستوى انمائي معين ، بل انها مسائل يمكنها ان تكون قوة تربط بين الدول وهي تبحث معا عن السبل والوسائل للحفاظ على النظم الداعمة للحياة في العالم . وأردف قائلا ان الاعتبارات البيئية ينبغي ان تحتل مكان القلب في كل ما يقال ويفعل فيما يتعلق بعملية التنمية . ولذا فان حماية البيئة وتحسينها ليسا قضيتين هامشيتين أو قطاعيتين في مجال التنمية ، بل قضيتين جوهريتين . ومن المفارقة انه على الرغم من ان المجتمع الدولي يعتقد بوجوب المراعاة الكاملة للاعتبارات البيئية في عملية التنمية ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة يقف مكتوف اليدين بسبب نقص الموارد . فان برنامج الامم المتحدة للبيئة لا يستطيع ان يفعل الكثير للمساعدة في حماية البيئة وتحسينها بدون الدعم الادبي والسياسي والتقني والمالي الكامل للحكومات .

٤٧ - وخلال المناقشة العامة ، التي دارت أثناء الجلسات ٣ الى ٧ من جلسات الدورة المعقودة في الفترة من ٢٣ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، واتفقت الوفود على ان التنمية السليمة من الناحية البيئية والنمو الاقتصادى القابل للاستمرار والمنسجم مع البيئة لا غنى عنهما لحل المشاكل التي تواجه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . ولاحظ بارتياح متحدثون كثيرون ان الجمعية العامة قد أكدت في القرار ٣٢/١٩٣ على ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ينبغي ان تعبر بأسلوب مناسب عن الحاجة الى حماية البيئة ، ومراعاة الاعتبارات البيئية ، وفقا للخلل والأولويات الانمائية للبلدان النامية . وفي هذا الصدد ، أكد عدة متحدثين انه ينبغي ان يكون الهدف النهائي للاستراتيجية وللمساهمات التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة للبيئة في اعدادها هو تعزيز اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . كما رحب عدد من الممثلين بتسليم لجنة التنسيق الادارية بأن الاعتبارات البيئية جزء لا يتجزأ من المسؤوليات القطاعية لأعضائها الذين ينبغي لهم لهذا السبب ان يدمجوا تلك الاعتبارات في مساهماتهم في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٨٠ لاعتماد الاستراتيجية الجديدة . كما اعربوا عن ارتياحهم لأن لجنة التنسيق الادارية قد لاحظت اهتمام مجلس الادارة بأن تكون قابلية الاستمرار معيارا لأية استراتيجية انمائية جديدة .

٤٨ - وسلم عموما كذلك بأن مواءمة السياسات البيئية والانمائية شرط أساسي لتحسين نوعية حياة الأجيال الحاضرة والمقبلة ، وانه سيكون للتوزيع العادل لموارد العالم ولادارتها الرشيدة ولاحترام الحدود الخارجية للغلاف الحيوى ولتنمية العلاقات الاقتصادية العادلة بين الدول في اطار نظام اقتصادى دولي جديد ، دور هام في تحقيق ذلك الهدف . وقالت أيضا بعض الوفود انه لا يمكن تحقيق التعاون البيئي الفعال الا في ظل سلم شامل وعادل ودائم في العالم ، وعن طريق التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومستويات التنمية المختلفة ، وعن طريق تعزيز الانفراج الدولي وتوسيع نطاقه . وأكد كذلك على منع نشوب حرب عالمية جديدة عن طريق تدابير فعالة لنزع السلاح ؛ وقيل ان ذلك سيجعل من الممكن تحويل الموارد التي تبدد حاليا بالانفاق على التسلح الى الأغراض السلمية . وأكد في هذا الصدد ما للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت مؤخرا وللتنفيذ الفعال لوثيقتها الختامية (القرار دإ - ١٠/٢) من أهمية حاسمة ، كما أكد ان برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي ان يراعي تلك

Digitized by UNOG Library

القرارات تمام المراعاة . وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها لبدء نفاذ اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى ، وحثت جميع الدول على الانضمام اليها .

٤٩ - وأدانت ثلاثة وفود العدوان الذى قامت به الصين على فييت والدوائر العسكرية التي تساند المعتدى . وقالت انه بالاضافة الى ان ذلك العدوان قد سبب معاناة بشرية وخسارة في الأرواح ، وتدميرا للممتلكات المادية ، فانه قد قوّض أيضا التعاون الاقتصادى بين الدول . وأضافت قائلة انها ستواصل تقديم كل الدعم والمساعدة اللازمين للقضية العادلة للشعب الفييتنامي الذى طالت معاناته .

٥٠ - وقال أحد الوفود ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ينبغي ان ترمي الى تحقيق تغيير شامل في العلاقات الاقتصادية الدولية القديمة التي تقوم على أساس السيطرة الاستعمارية والهيمنة والاستغلال ، وذلك لتهيئة الظروف الدولية اللازمة لتمكين البلدان النامية من تنمية اقتصادياتها على نحو مستقل ، وأضاف انه ينبغي في تلك العملية توجيه الاهتمام الى حماية البيئة .

٥١ - وقالت عدة وفود انها تعلق أهمية كبرى على الأعمال التحضيرية الجارية لعقد اجتماع رفيع المستوى معني بالبيئة في اواخر عام ١٩٧٦ في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ورحبت بدعم برنامج الامم المتحدة للبيئة له . وأضافت تلك الوفود قائلة ان ذلك الاجتماع يعتبر امتدادا لمؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في اوروبا ، وانه سيعزز التعاون الاقليمي والبيئي بين اوروبا الغربية والشرقية . وأشارت أيضا بعض الوفود الى انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ان يأخذ في الاعتبار نتائج مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي اللذين سيعقدان في اواخر عام ١٩٧٩ . وأعرب أحد الوفود عن أسفه لأن برنامج الامم المتحدة للبيئة قد أعد ، على حد علمه ، اسهاما متواضعا في مؤتمر تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٥٢ - وفي الجلسة ٨ المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، اعلن المدير التنفيذى ان اللجنة الاقتصادية لاوروبا قد منحت موافقتها الرسمية على عقد اجتماع رفيع المستوى معني بالبيئة ، سيعقد في الفترة من ١٣ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، وان جدول أعمال الاجتماع سيتضمن موضوعين رئيسيين هما : التلوث الهوائي عبر الحدود ، والبعيد المدى ، والتكنولوجيا القليلة والعديمة النفايات ، وكلاهما ذو أهمية كبرى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وأضاف ان الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لاوروبا قد طلب منه ان يؤكد ان هذا التطور قد سهله الى حد كبير التعاون الوثيق بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لاوروبا . واسترسل المدير التنفيذى قائلا انه يرى ان ذلك مثال ممتاز للكيفية التي يمكن بها للمساعدة المتواضعة ولكن الهامة التي يقدمها برنامج الامم المتحدة للبيئة الى امانة اللجنة الاقتصادية لاوروبا ان تساعد على حفز انجازى أهمية كبرى من الناحيتين البيئية والسياسية على حد سواء : وان مثل هذه التطورات التي تحدث على الصعيد الاقليمي تسهم اسهاما كبيرا في الجهود العالمية الشاملة في مجال البيئة .

٥٣ - ووصفت عدة وفود التدابير التي اعتمدت مؤخرا في بلدانهم في المجالات التشريعية والادارية والمؤسسية والعلمية لحماية البيئة وتحسينها . كما أكدت عدة وفود ان التقدم في المجال البيئي على الصعيد الوطني يعبر عن تفهم متزايد من جانب الحكومات لأهمية القضايا البيئية . وأضافت هذه الوفود قائلة ان أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة تسهم بشكل هام في نشر هذا الوعي . وأكد أحد الوفود ان التدابير اللازمة لحماية البيئة وتحسينها ليست واحدة في كل مكان ؛ وانه لابد لنجاح

Digitized by UNOG Library

البرامج البيئية الوطنية في أى بلد من البلدان من البحث عن حلول خاصة بذلك البلد على أساس دراسة دقيقة لاحتياجاته ولظروفه الموضوعية .

٥٤ - وقالت بعض الوفود انها تشعر ان الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يواجهها عدد كبير من الدول تؤثر تأثيرا سلبيا على البرامج البيئية والانفاق البيئي ، وان هنات حاجة الى جهود متجددة من جانب المتخصصين في شؤون البيئة للمحافظة على قوة الزخم المكتسبة منذ مؤتمر ستكهولم . وذكر كذلك انه بينما لاقت البلدان النامية بعض النجاح في معالجة المشاكل البيئية في مجالات معينة ، فانها تعاني صعوبات خطيرة في مجالات أخرى ، وان ذلك يرجع الى ان مهمتها الأساسية المتمثلة في تأمين تنمية اقتصادياتها لتلبية الاحتياجات الاساسية لشعوبها لا تسمح لها بتخصيص موارد كبيرة للحماية البيئية .

٥٥ - وسلم عموما بأن السياسة الانمائية وحماية البيئة لا تقتصران على كونهما امرين متساويين فحسب وانما ترتبط ان احداهما بالأخرى ارتباطا وثيقا ، ولذا فان احدى المهام الأساسية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة هي زيادة ادراك وتفهم القضايا والمسائل البيئية الى الدرجة التي تصبح معها هذه المسائل جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط الانمائي في جميع البلدان . كما أكدت وفود عديدة على أهمية اتباع نهج راشد لادارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها بوصف ذلك أساسا للتنمية السليمة من الناحية البيئية . وقال أحد الوفود انه بالنظر الى ان التنمية الاقتصادية تعتمد بصفة عامة على نهج لاستخدام الموارد ، فان هدف ادماج التخطيط البيئي والتنمية هو استيعاب مفاهيم ادارة الموارد في عملية تخطيط استخدام الموارد . وأشار وفد آخر الى التوصيات التي اعتمدتها ندوة كوكويوك (٤) بشأن الحاجة الى نهج شامل ومتكامل للبيئة والتنمية ، فأعرب عن اعتقاده بأن التقدم في تنفيذها كان بطيئا للغاية ، ودعا الى بذل جهود متجددة في هذا الاتجاه .

٥٦ - واتفق جميع المتكلمين على ان اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يتيح لبرنامج الامم المتحدة للبيئة فرصة فريدة لمتابعة ذلك التحدى . وأشير الى انه لا ينبغي ان يعبّر عن الاهتمامات البيئية في جزء خاص من الاستراتيجية يتعلق بالبيئة فحسب ، بل ينبغي أن يعبّر عنها أيضا في الأجزاء المختلفة التي تتناول القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة . كما كان هناك شعور بأن التأكيد الجديد على الأهداف النوعية للاستراتيجية الانمائية الثالثة سييسر ادراج الجوانب الاجتماعية والبيئة في الاستراتيجية ، وبذا يجعلها أكثر واقعية من الاستراتيجية الثانية .

٥٧ - وحث أحد الوفود الحكومات على ان تقدم التشجيع والدعم في الهيئات الدولية الحكومية لوكالات الامم المتحدة ، للمساهمات التي يمكن ان تقدمها تلك الوكالات الى الجوانب البيئية من الاستراتيجية . وأعرب وفدان عن أسفهما لأن مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية لم يشيرا في اجابتيهما على الاستبيانين اللذين ارسلهما المدير التنفيذى اليهما والمتعلقين بالأنشطة البيئية التي يقومان بها والمتصلة باعداد الاستراتيجية الجديدة الا الى اهتمام هامشي بهذه المسألة . وأضافا قائلين ان لهاتين

---

(٤) للاطلاع على اعلان كوكويوك الذى اعتمدته الندوة، انظر A/C.2/292 .

Digitized by UNOG Library

المنظمتين مساهمة محددة ينبغي عليهما ان يقدماها ، حيث أن لمجالي اختصاصهما اتصالا مباشرا بالمسائل البيئية .

٥٨ - ورحّب عدد كبير من الوفود بالمبادرات التي اتخذها برنامج الامم المتحدة للبيئة أو التي يزمع اتخاذها لاستحداث أدوات لادماج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية ، مثل اعداد مبادئ توجيهية تنفيذية وقوائم مراجعة بيئية للمشاريع الانمائية ، ووضع معايير لاستغلال الموارد واستخدامها ، وتخطيط أنماط بديلة للتنمية ولاساليب الحياة ، يمكن ان تستخدمها الحكومات بطرق تتناسب مع أهدافها الانمائية الخاصة . وأيدت أيضا تلك الوفود بشدة الممارسة المتعلقة بتكاليف وفوائد تدابير الحماية البيئية ، الامر الذى يمكن ان يسهم بشكل هام في التوصل الى فهم أفضل للترابط بين البيئة والتنمية وان يزوّد صانعي القرار بأدوات عملية لتقييم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تجنى من الاستثمارات البيئية .

٥٩ - وكان هناك تأييد للاقتراح الذى مفاده ان مجلس الادارة ينبغي ان يؤكد ، كمساهمة في اعداد الاستراتيجية ،على ضرورة جعل تقييمات الآثار البيئية شرطا أساسيا لتنفيذ الأنشطة الانمائية ، ولاسيما تلك الأنشطة التي تحصل على معونات ثنائية أو متعددة الأطراف . واعترف بحق الحكومات المستفيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الاستثمارات ، وفقا لأهدافها وأولوياتها الخاصة . وكان من رأى أحد الوفود ان فرض أى نظام صارم للبيانات المتعلقة بالآثار البيئية كشرط لتقديم المساعدة الانمائية يمكن أن يثير مشكلة تمييز بين البلدان النامية التي تطلب هذه المساعدة والبلدان المتقدمة التي يطلب منها أن تقدمها ، والتي لأنشطتها الانمائية أثر على البيئة لا يقل عن أثر الانشطة الانمائية للبلدان النامية ، ان لم يكن أكبر ، وانه باتباع نهج مرن يمكن أيضا تحقيق الأهداف المنشودة .

٦٠ - وقال أحد الوفود ان الكونغرس في بلده كان قد دعا في عام ١٩٧٨ الى استخدام اجراءات التقييم البيئي كأداة لتحديد وتناول القضايا البيئية عبر الوطنية . واستطرد قائلا انه بينما لا يتوقع ان يكون هناك كثير من الاعمال التي تتطلب هذه التقييمات ، فان الاعمال التي تؤثر على المشاعات العالمية بصفة خاصة ينبغي ان تخضع لهذا التمحيص . واسترسل قائلا ان الاقتراح لا ينطوى على فرض معايير بيئية وطنية على دوائر الاختصاص القضائي الاجنبي ، بل ان المقصود هو انشاء آلية استشارية لتبادل المعلومات ، والبحث عن حلول مقبولة للطرفين . ومضى يقول ان حكومته سوف تتشاور مع الحكومات الاخرى حول الدور المحتمل لهذا الترتيب الدولي ،وانه اذا سارت تلك المشاورات على ما يرام ، فانها ستقدم اقتراحا محددا في اللجنة الثانية أثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، للحصول على موافقة لتضمين قرار الجمعية بشأن تقرير مجلس الادارة طلبا بأن يدعو المدير التنفيذى فريقا من الخبراء لوضع مبادئ تتعلّق باستخدام التقييمات البيئية للأنشطة ذات الآثار البيئية عبر الوطنية ، وتقديم تقرير بهذا الشأن الى المجلس في دورته الثامنة . وأردف قائلا ان الخطوة التي تلي ذلك هي وضع تدابير دولية مناسبة . وأعربت وفود أخرى عن اهتمامها بذلك الاقتراح .

٦١ - وبينما سلّم أحد الوفود بأن التقييم البيئي ينبغي ان يظل امتيازا وطنيا نظرا لان البلدان على مستويات مختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ذكر انه ينبغي توسيع نطاق عملية صنع القرار ذاتها : فيجب بذل جهد لا لتقييم المزايا أو المساوئ الاقتصادية لأنشطة معينة فحسب ، وانما أيضا لتقييم آثارها الاجتماعية والبيئية سواء على المدى القصير أو المدى الطويل ، وانه يمكن

Digitized by UNOG Library

تسهيل ذلك الجهد بالحاق مستشارين في شؤون البيئة بالوكالات الوطنية للتخطيط الانمائي ، ووضع مبادئ توجيهية بيئية لقطاعات التنمية المختلفة ، وبقيام البلدان التي لها خبرة متصلة بهذا الموضوع بتوفير فرص للتدريب العملي للبلدان التي لا توجد لديها تلك الخبرة . وأضاف قائلا ان المشروع المشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في كينيا ، الذى يرمي الى ادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي ، يعتبر مثالا ممتازا لصنع القرار المتكامل .

٦٢ - وسلّم عموما كذلك بأن الجهود التي يبذلها برنامج الامم المتحدة للبيئة لتحليل العلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية سوف تتمخض عن معلومات قيّمة للمخططين وصانعي القرارات ، وتسهم بشكل هام في اعداد الاستراتيجية الجديدة . وأكد أحد الوفود ان مشكلة النمو السكاني تعتبر مشكلة خطيرة للغاية ، بسبب آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . وأعرب وفد آخر عن رأى مفاده ان الاستراتيجية ينبغي ان تتضمن توصيات بشأن بحث هذه العلاقات المتبادلة ، عندما تكون الأخطار البيئية وشيكة .

٦٣ - وفي الجلسة ٩ المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، تلا المدير التنفيذى الملاحظات الختامية التي أدلى بها رئيس اللجنة التحضيرية المعنية بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في نهاية دورة شهر نيسان/ابريل ، التي أشارت في جملة أمور ، الى ان اسهامات الامانة في مداولات اللجنة ينبغي ان تراعي وجهة النظر التي أعربت عنها أغلبية كبيرة من الوفود ، والتي مفادها ان معدّل نمو البلدان النامية ينبغي ان يكون أكبر مما تم تحقيقه أو تحديده خلال العقد الحالي ، وان الامانة ينبغي أن تستطلع آثار نمو سنوى تبلغ نسبته ٤ في المائة في مجال الزراعة ، وانها ينبغي ان تقوم بدراسة آثار تحقيق الارقام المنشودة للانتاج الصناعي الذى حدده المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وانها ينبغي ان تحاول ان تستطلع مع الوكالات ما اذا كان من الممكن على الاطلاق الخروج بدلائل محددة في مجالات أخرى .

٦٤ - وكان من رأى عدد من الوفود ان الدور التنسيقي والحفّاز لبرنامج الامم المتحدة للبيئة قد تعزز خلال العام الماضي ، وانه يلقى اعترافا واسعا لا من جانب منظومة الامم المتحدة فحسب ، وانما أيضا من جانب الحكومات ، كما سلّمت أيضا بالاهمية المتزايدة للدور الذى يقوم به برنامج الامم المتحدة للبيئة في تعزيز وتوحيد جهود جميع البلدان والمنظمات لحل المشاكل البيئية الرئيسية . وأشارت الى انه ينبغي للحكومات من أجل زيادة تعزيز فعالية برنامج الامم المتحدة للبيئة ان تقوم على السواء بمبادرات منفردة لتعزيز الحماية البيئية ودعم جهود البرنامج في مجالس ادارات منظمات الامم المتحدة وفي غيرها من المحافل .

٦٥ - وكرر عدد قليل من الوفود الاعراب عن قلقها من أن نطاق البرنامج لا يزال واسعا جدا ، وانه يفتقر الى آلية للتقييم الذاتي تمكن من اجراء تقييم دقيق للتقدم الذى أحرزه منذ انشائه .

٦٦ - وذكرت بعض الوفود ان المهمة التنسيقية والحفّازة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة تلقي عليه مسؤولية أساسية عن المبادرات العالمية ، بينما أكدت وفود أخرى انه يجب ان يراعي برامجه احتياجات البلدان والمناطق ذات الظروف الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة ، والتي تمر بمراحل مختلفة من التنمية . وقالت بعض الوفود ان البرامج العالمية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لا توجه الى البلدان النامية نفس درجة الاهتمام الذى توجهه الى البلدان المتقدمة : فان أكثر ما تحتاجه البلدان الاولى من برنامج الامم المتحدة للبيئة هي مشاريع محددة ترتبط بالبرامج

Digitized by UNOG Library

الوطنية أو الاقليمية ، ولاسيما في مجالات مثل المستوطنات البشرية والصحة والبيئة البحرية والتصحر والمياه . وأشار أحد الوفود ، في هذا الصدد ، الى ان برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي ألا يحد أنشطته بدرجة كبيرة ، بالافراط في الاهتمام بدوره الحفاز غير التنفيذي .

٦٧ - وقال أحد الوفود ان البرنامج الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي أن يظهر توازنا مرضيا بين المناطق الجغرافية والبيئية . وقال وفد آخر انه يرى بأنه ينبغي ان تتبع لدى وضع الأولويات نهج مختلفة ازاء الاهتمامات العالمية والاقليمية : فينبغي استعراض البرامج الاقليمية داخل المجموعات الاقليمية ، بالتشاور مع أمانة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، قبل مناقشتها في مجلس الادارة . واقترح عدد من الوفود عقد مشاورات اقليمية يتاح الاشتراك فيها لجميع دول المنطقة ، للتحضير لدورات مجلس الادارة .

٦٨ - وأكدت عدة وفود الأهمية التي تعلقها على الأنشطة والتنظيمات الاقليمية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وطلب تعزيزها . واقترح عدد قليل من الوفود انه لايجاد حلول مناسبة للمشاكل البيئية الاقليمية أو دون الاقليمية ، المحددة ، فان البرنامج في حاجة الى قدر أكبر من اللامركزية . وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها لبعض المبادرات التي اتخذها أو يدعمها برنامج الامم المتحدة في ذلك الاتجاه . وفي هذا الصدد ، أثنى عدد من الوفود على دعم برنامج الامم المتحدة للبيئة للبرنامج دون الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبرنامج البيئة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ . وأشير كذلك الى التطورات الايجابية التي حدثت في مجال التعاون البيئي في عدد من المناطق ، خاصة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لاوروبا . واقترح في هذا الصدد ان يحث مجلس الادارة جميع اللجان الاقليمية التي لم تنشئ بعد آليات بيئية على ان تفعل ذلك .

٦٩ - وأعربت معظم الوفود عن أسفها للقيود المالية المفروضة على أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وحثت جميع الحكومات على مضاعفة جهودها لتزويد البرنامج بالموارد اللازمة لتنفيذ مهمته بفعالية . غير ان بعض الوفود قد ذكرت ان برنامج الامم المتحدة للبيئة ليس هو الوحيد الذي يواجه هذه المشكلة ، وان عددا كبيرا من الحكومات يواجه قيودا مالية مماثلة . وذكر أحد الوفود انه من المهم نشر المعلومات عن دور ومهام برنامج الامم المتحدة للبيئة بشكل أفضل ، مع تقديم قدر أكبر من المعلومات المحددة عن منجزاته لتأمين الدعم الملائم له من جانب السلطات المالية الوطنية . وأعلن عدد من الوفود ان حكوماتها قد زادت أو ستزيد مساهماتها في صندوق البيئة .

٧٠ - وذكرت بعض الوفود انه ينبغي في التخطيط المتوسط الأجل ايلاء المراعاة الدقيقة للمصادر المتوفرة والمتوقعة . فبعد سنوات من النمو المستمر يبدو من المحتمل ان يثبت الدخل المتوفر وبالتالي المصروفات الممكنة ، ولذا فانه ينبغي ايلاء الاهتمام لعدد ونطاق الأنشطة الجديدة التي يمكن للمجلس أن يأذن بها سنويا بطريقة معقولة ، وللمعايير التي ينبغي استخدامها عند اتخاذ قرار بشأن هذه الأنشطة . وأيدت عدة وفود التخلي تدريجيا عن الأنشطة التي تميل الى ان تدخل برنامج الامم المتحدة للبيئة في التزامات مالية طويلة الأجل ، على الرغم من اعتقاد بعض الوفود بأنه ينبغي ترك مجال لقدر من المرونة . وقال احد الوفود انه كقاعدة عامة يجب ان تطبق أيضا على المشاريع الداخلية ، فانه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ألا يدعم أي نشاط لفترة أطول من ثلاث الى خمس سنوات ، تتحمل بعدها الأطراف الأخرى المشتركة التكاليف الكاملة : وانه يمكن أيضا

Digitized by UNOG Library

وضع قاعدة أساسية تقضي بأن لا يمول برنامج الامم المتحدة للبيئة أى مشروع تعاوني رئيسي بنسبة أكبر من ٥٠ في المائة لفترة طويلة من الزمن دون أن يحصل أولا على موافقة مجلس الادارة . وأيد ذلك الوفد أيضا وضع حد زمني لجميع مقررات مجلس الادارة بحيث ينتهي مفعولها بشكل آلي بعد عدد قليل من السنوات ، ما لم تجدد على وجه التحديد . وكان من رأى وفد آخر ان المهام التقييمية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وتلك الأنشطة التي عهدت بها الجمعية العامة الى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، على وجه التحديد ، مثل تنسيق برامج مكافحة التصحر ، ينبغي أن تلقى دعما مستمرا من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ولكن الأنشطة الاقليمية والبرامج الارشادية المنفذة في البلدان والمعاهدات أو الاتفاقات التي تهم عددا محدودا من البلدان تعتبر مجالات يمكن ان ينظر في توقف برنامج الامم المتحدة للبيئة عن دعمها .

٧١ - وأعرب عن القلق من انه يبدو أن اعتماد الوكالات على صندوق البيئة قد ازداد بدل ان يقل . وقال احد الوفود انه يجب اجراء استعراض ناقد لنسبة اقتسام التكاليف بهدف خفض نصيب برنامج الامم المتحدة للبيئة الى أدنى مستوى ممكن عمليا . واقترح وفد آخر انه يجب تقديم معلومات تفصيلية عن المساهمات التي يقدمها برنامج الامم المتحدة للبيئة للوكالات الدولية من أجل المشاريع الكبرى . وأعرب عن الأمل في ان تؤدى الخطوة الرامية الى تحقيق التوافق في مجال الميزنة الثنائية السنة في منظومة الامم المتحدة الى ان تجعل من الأسهل على الوكالات تقديم المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالميزانية البرنامجية كيما تعكس الوثائق المقبلة للبرنامج الأنشطة البيئية للمنظومة كلها بوضوح . وبينما سلّم أحد الوفود بأن اختيار المنظمات النهائي لتنفيذ المشاريع ينبغي ان يقوم على أساس الخبرة الفنية التي تستطيع ان تقدمها ، أعرب عن اعتقاده بأن الخطوة الاولى التي ينبغي على الامانة أن تتخذها هي استطلاع القدرات الموجودة داخل منظومة الامم المتحدة .

٧٢ - وبينما أثنى أحد الوفود على الجهود التي يبذلها المدير التنفيذى لاستخدام العملات غير القابلة للتحويل ، أشار الى انه ينبغي عليه ، اذ يفعل ذلك ، ان يراعي الحاجة الى احترام المهام التنسيقية والحفازة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ وان تلك المشاريع ينبغي ان يكون لها ما يبررها من ناحية الكفاءة والتوزيع الجغرافي والمشاركة الوطنية .

٧٣ - وأعربت معظم الوفود عن تأييدها لاقتراح المدير التنفيذى انه ينبغي لمجلس الادارة ان يستمر في عقد دورات سنوية حتى عام ١٩٨٣ على الاقل ، وان الدورات ينبغي ألا تستمر لمدة تزيد عن ١٠ ايام عمل ، وانه ينبغي في عام ١٩٨٢ القيام بدراسة امكانية عقد دورة واحدة كل سنتين . وكان من رأى عدد من الوفود انه ينبغي عدم خفض مدة المناقشة العامة حيث انها توفر محفلا سياسيا هاما لتبادل الآراء بين الحكومات حول المسائل الرئيسية للسياسة ، وأيدت عدة وفود العودة الى عقد المناقشة العامة في بداية الدورة . وأعربت عدة وفود أخرى عن رأى مفاده ان المناقشة العامة ينبغي ألا تبدأ في بداية الدورة . واشترك عدد من الممثلين في رأى مفاده انه يمكن للمجلس ان يركز ، بالتناوب ، على مسائل البرنامج في سنة ثم على مسائل الصندوق في السنة التالية ، دون ان يستبعد تماما مع ذلك من الدراسة أحد هذين الجانبين . وكان من رأى وفود أخرى ان ذلك ليس عمليا ، حيث ان مشاكل البرنامج ومشاكل الصندوق مترابطة ارتباطا وثيقا .

٧٤ - وكان هناك تأييد واسع النطاق لعقد مشاورات غير رسمية فيما بين الدورات خلال النصف

Digitized by UNOG Library

الاول من شهر كانون الاول / ديسمبر من كل عام . وكان من رأى احد الوفود انه ينبغي الاعداد بشكل افضل للمشاورات غير الرسمية ؛ وانه من المفيد ان توزع على الحكومات قبل عقد هذه المشاورات بشهر على الاقل لا القائمة المشروحة لبنود جدول أعمال تلك المشاورات فحسب ، وانما أيضا الوثائق التي يود المدير التنفيذى التشاور بشأنها مع الحكومات .

٧٥ - وكانت هناك موافقة عامة ، من حيث المبدأ ، على اقتراح المدير التنفيذى الداعي الى ان تعقد في عام ١٩٨٢ دورة خاصة لمجلس الادارة للاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر ستكهولم ، تشترك فيها جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة . ورحبت عدة وفود باعتزامها ان تقدم الى المجلس في دورته الثامنة تقريرا عن الآثار المالية والقانونية والادارية لذلك الاقتراح . وأعرب أحد الوفود عن تحفظات بشأن هذا الاقتراح ، حيث انه يمكن للجمعية العامة ذاتها ، وهي تضم جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ان توجه عناية خاصة في عام ١٩٨٢ الى تقرير مجلس الادارة ، وبذا تستعرض منجزات برنامج الامم المتحدة للبيئة خلال العشر سنوات السابقة .

٧٦ - وكان هناك شعور عام بأن شكل واسلوب الوثائق قد تحسنا بشكل ملحوظ . واعرب عن التقدير بصفة خاصة لخفض حجمها ، وزيادة وضوحها وتوزيعها في الوقت المناسب . وقيل ان طريقة عرض ومضمون وثيقة البرنامج ، على وجه الخصوص ، قد تحسنا بدرجة كبيرة ، وان تلك الوثيقة قد أصبحت الأداة البرنامجية الرئيسية التي يطلبها المجلس من أجل الممارسة السليمة لمهمة توجيه السياسة التي يقوم بها . ومع ذلك ، فقد ذكر عدد قليل من الوفود انه ينبغي للامانة ان تبذل جهودا اضافية لتزويد الحكومات بوثائق باللغات المطلوبة قبل عقد الدورات بوقت كاف . واقترح احد الوفود انه يمكن زيادة تحسين الوثائق ، بتضمينها فقرات "تنفيذية" تلخص المسائل التي تتطلب ان يصدر مجلس الادارة قرارات بشأنها .

٧٧ - وأيد عدد من الممثلين اقتراح المدير التنفيذى الداعي الى اعداد وثيقة مشاورية للبرنامج يرون انها تكون مفيدة للغاية لو عرضت نتائج التقييمات من خلال العناصر المختلفة لمراقبة الأحوال الارضية ، وبذا توفر اساسا وقائعيا للتدابير الادارية ، التي تتخذها الحكومات لحماية البيئة وتحسينها . وأشار احد الوفود الى ان هذه الوثيقة يجب ان تعتبر تكملة لوثيقة البرنامج لا بديلة لها .

٧٨ - وأعرب ايضا عن التأييد لاعتزام المدير التنفيذى زيادة تركيز التقارير المتعلقة بحالة البيئة لجعلها اكثر حجية واقناعا للمستفيدين . وأثنى معظم الوفود على الطريقة التي تم بها تناول الموضوعات التي شملها تقرير عام ١٩٧٩ ، وعلق على اتصالها بالموضوع وعلى اهميتها في اطاراتها الوطنية . وقال احد الوفود انه ينبغي عند تناول مشكلة البلهارسيا ان يستفاد استفادة كاملة من الخدمات التي يقدمها مركز الاحالة الدولي لامداد المجتمعات بمياه الشرب . واقترح ان يبادر برنامج الامم المتحدة للبيئة في القيام ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية بوضع مشاريع لمكافحة الملاريا وداء البقيرات ، وكذلك اساليب متكاملة لمكافحة الآفات ، يمكن ان تقلل من استخدام المبيدات الكيماوية . وأكدت اهمية التراث الجيني . وكان من رأى احد الوفود ان الانشطة ذات الصلة تندرج تحت فئتين رئيسيتين هما : المحافظة على الموارد الجينية واستخداماها في المكافحة البيولوجية للآفات . وفيما يتعلق بالمكافحة الاخيرة ، اعرب ذلك الوفد عن دهشته من ان التقرير لم يذكر اساليب مكافحة داء البقيرات بالأساليب البيولوجية المستحدثة في غواد الرب . وأكد عدد من الوفود

Digitized by UNOG Library

الاهمية الاساسية للمسائل المتعلقة بالمواد الكيماوية السامة الموجودة في البيئة وبالتخلص من النفايات الخطرة . وكرر احد الوفود تأكيد الحاجة الى تدابير دولية فيما يتعلق باستخدام البلدان النامية كعقول للتجارب أو أراض للتخلص من المنتجات الكيمائية المحظورة ، أو التي لم تختبر بشكل كاف ولم تعتمد في بلدان المنشأ . وكان من رأيه ان المجتمع العالمي ينبغي ان يضع مدونة دولية دينامية جديدة للمبادىء الاخلاقية ، تنظم جميع التجارة الدولية ، والمعونة التقنية ، والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ، وكذلك الترتيبات المالية والمتعلقة بتدريب القوى العاملة ، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في هذا المجال . واقترح احد الوفود انه ينبغي على المدير التنفيذي ان يقوم بجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالخبرة الوطنية في مجالي حماية النباتات وحماية البيئة من الآثار الضارة للسياحة . وحث وفد آخر برنامج الامم المتحدة للبيئة على ان يتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة فيما يتعلق بآثار السياحة على البيئة .

٧٩ - وبالنسبة للموضوعات التي أوصى المدير التنفيذي بادراجها في تقرير عام ١٩٨٠ عن حالة البيئة ، كان هناك اتفاق عام على انه ينبغي ادراج موضوع "الصحة البيئية : التسمم بالمعادن الثقيلة" في ذلك التقرير . واقترح احد الوفود ان ذلك الموضوع ينبغي ان يكون عنوانه "الصحة البيئية : اخطار المعادن الثقيلة على الصحة" . وأيدت عدة وفود ادراج موضوع "الآثار البيئية للأنشطة الحربية" ، بينما اعترضت وفود اخرى على ادراج ذلك الموضوع . وفيما يتعلق بموضوع "الهندسة الجينية" ، اكدت بعض الوفود على اهميته والاهتمام به بينما كان وفد آخر يشك في ملاءمة ادراجه في التقرير ، حيث انه يرى انه يدخل بشكل اكثر ملاءمة في نطاق اختصاص منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة . وأعربت عدة وفود عن تفضيلها لموضوع أو عدد من الموضوعات التي كان على مجلس الادارة ان يختار منها موضوعا اضافيا او موضوعين اضافيين لادراجهما في التقرير . واكد احد الوفود مجددا اهتمامه بادراج موضوع تقييم شبكة الرصد البيئي العالمية بين تلك الموضوعات .

٨٠ - واعربت معظم الوفود عن التوقعات الكبيرة التي تعلقها على تقرير عام ١٩٨٢ عن حالة البيئة - "عشر سنوات بعد ستكهولم" . الذي كان من رأي الكثيرين انه سيكون ذا اثر كبير على التعاون الدولي في ميدان البيئة ، وانه سيوفر اساسا مفيدا لرسم خطة لزيادة تنمية انشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة . كما اثنى عدة متكلمين على القرار الذي اتخذه المدير التنفيذي لاشراك المنظمات الوطنية والدولية في اعداد التقرير . واقترح احد الوفود اصدار تقارير شاملة عن حالة البيئة كل عشر سنوات ، بدلا من كل خمس سنوات ، وان يكون توقيت التقارير مرتبطا بالفترة التي تغطيها الاستراتيجيات الانمائية الدولية . ودعا وفد آخر المدير التنفيذي الى ابقاء المجلس على علم باعداد التقرير ، بما في ذلك التكاليف .

٨١ - وذكرت عدة وفود ، ان هناك حاجة الى جهود اضافية في مجال الاعلام لزيادة ابراز برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وايجاد قدر اكبر من الفهم والدعم لأنشطته عن طريق تدفق كاف للمعلومات البيئية الى وسائل الاعلام الجماهيرية العالمية ، ونشر أوسع للمعلومات والدراسات التقنية المتعلقة بأنشطته .

٨٢ - واثنى عدد كبير من الوفود على المدير التنفيذي للجهود المتصلة التي يبذلها لتوليد العلاقات بين برنامج الامم المتحدة للبيئة والدول الاعضاء عن طريق زيارتها واقامة روابط اوثق مع عدد منها . وقال احد الممثلين ان الزيارة التي قام بها المدير التنفيذي لبلده قد أدت الى توقيع عدد من الاتفاقات مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وانه نتيجة لتلك الزيارة ، قامت حكومته أو ستقوم بعدة مشاريع ، قدم وصفا موجزا لها . ودعا اثنان من الوفود المدير التنفيذي الى زيارة بلديهما .

Digitized by UNOG Library

٨٣ - وحثت عدة وفود على ان تبدأ مراقبة الاحوال الارضية في العمل بشكل كامل بحلول عام ١٩٨٢ . وقال ان قيام الحكومات بوضع سياسات بيئية ملائمة والتنمية المتسقة للبرامج التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة للبيئة وللادارة البيئية يرتبطان ارتباطا وثيقا بالاجراءات السليمة للتقييم البيئي والبيانات الناتجة . وكان من رأى احد الوفود انه لا يمكن لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ان يقوم بدوره السليم في منظومة الامم المتحدة بشكل كامل ، الا عندما تطور مهامه التقييمية بشكل كاف، وتصبح قابلة للتنفيذ . واكدت وفود اخرى انه ينبغي توجيه قدر اكبر من الاهتمام للتقييم والتفسير المتكاملين لنتائج انشطة الرصد المختلفة .

٨٤ - وكان من رأى عدد من الوفود ان شبكة الرصد البيئي العالمية توفر اساسا جيدا لتنسيق جهود كل من منظومة الامم المتحدة وغيرها من المنظمات لرصد أخطار مثل التلوث الهوائي عبر الحدود . ولوحظ في هذا الصدد ان البرنامج التعاوني لرصد وتقييم الانتقال البعيد المدى لتلوث الهواء في اوروبا ، الذى كان منذ انشائه جزءا لا يتجزأ من شبكة الرصد البيئي العالمية سيطور بدرجة اكبر داخل اللجنة الاقتصادية لاوروبا . واعرب أيضا عن التقدير للعمل الذى يقوم به برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال رصد وتقييم الغطاء الحراجي الاستوائي وتردى التربة .

٨٥ - واكدت عدة من الوفود اهمية السجل الدولي للمواد الكيمائية المحتملة السمية بوصفه أداة رئيسية لمكافحة الاخطار البيئية التي تسببها المواد السامة . وكان من رأى احد الوفود ان هناك حاجة الى خطة عالمية منسقة لفرض رقابة على العدد الهائل من المواد الكيمائية الموجودة في الانتاج التجارى العالمي ، وان قيام السجل الدولي للمواد الكيمائية المحتملة السمية بجمع المعلومات عن القوانين والأحكام الادارية ، والتدابير المحددة التي تتخذها الحكومات ، لتحاشي تصدير العمليات والمنتجات الصناعية ذات الآثار الضارة بالصحة والبيئة ، سيكون خطوة مفيدة في هذا الاتجاه . وقال ممثل آخر انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ان ينظر في وضع اتفاقية تنظيم استخدام المواد الكيمائية المحتملة السمية والاتجار بها .

٨٦ - وقيل ان جهاز الاحالة الدولي يعتبر اداة هامة لنشر المعلومات عن المشاكل البيئية لكي تستخدمها وتستفيد منها جميع البلدان . واعرب احد الوفود عن اهتمام حكومته باستضافة مركز تنسيق اقليمي لجهاز الاحالة الدولي .

٨٧ - واعرب عن رأى مفاده ان لبرنامج الامم المتحدة للبيئة دورا هاما للقيام به في متابعة المؤتمر المعني بالمناخ والبشرية ، الذى عقد مؤخرا ، خاصة في مجال الدراسات المتعلقة بأثر المناخ في اطار البرنامج العالمي للمناخ . وكان من رأى احد الوفود انه قد يكون من السابق لأوانه ان يتناول برنامج الامم المتحدة للبيئة موضوع التغير المناخي بأكمله في التقرير القادم عن حالة البيئة ، حيث انه لاتزال هناك حاجة للحصول على التقييمات العلمية الاساسية في الدراسات المناخية من المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية .

٨٨ - وقال احد الوفود ان حكومته قد عقدت في ميونيخ في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ مؤتمرا دوليا معنيا بالضرر الذى تسببه الفلوروهيدروكربونات لطبقة الأوزون ، وافق على ان يطلب من الصناعة ان تنتج قدرا من الفلوروهيدروكربونات اقل بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ١٩٨١ ، ووافقت البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي على تنفيذ تلك التوصية .

٨٩ - وأعرب عدد من الوفود عن اهتمام خاص بمشكلة التصحر وازالة الغابات وتحات التربة ونضوب الموارد المائية ، والقضاء على الحياة البرية .

Digitized by UNOG Library

٩٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها العام للجهود التي يبذلها برنامج الامم المتحدة للبيئة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، حيث ان زحف الصحارى وما يترتب عليه من آثار بالنسبة الى امدادات الاغذية في العالم من أشد ما يقلق المجتمع الدولي . وذكر أحد الوفود ان المبادئ التوجيهية التي وضعها برنامج الامم المتحدة للبيئة لبرامج مكافحة التصحر الوطنية هي ادوات قيمة . وأعرب وفد آخر عن اهتمام بلده بالمشاركة بنشاط في اعمال الفريق الاستشارى المعني بمكافحة التصحر. وذكر وفد آخر أن حكومته تفضل مواصلة العمل من خلال برامجها الثابتة للمساعدة التقنية الثنائية ، التي تنفق عليها مبالغ طائلة ، بينما ذكر وفد آخر ان حكومته تفضل العمل من خلال الآليات المؤسسية الموجودة ، وهو اجراء أثبت فعاليته في الممارسة العملية . وأعربت وفود عديدة عن الامل في ان يضمن المجتمع الدولي دخول الحساب الخاص لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر الذى فتح اخيرا حيز التشغيل في وقت قريب .

٩١ - وطلب عدد من الوفود المساعدة من برنامج الامم المتحدة للبيئة في دعم الجهود الوطنية في ميدان التصحر وكذلك في الانشطة الاخرى ذات الصلة مثل الرى ، وغرس الاشجار ، واستصلاح الاراضي المشبعة بالمياه . وطلب أحد الوفود من المدير التنفيذى ، مشيرا الى المشروع عبر الوطني المتعلق بالحزام الاخضر في شمال افريقيا ، ان يقنع الحكومات الاخرى المعنية بتوقيع اتفاق القاهرة لعام ١٩٧٧ بشأن المشروع . وقال وفد آخر ان حكومته قدمت مشروعا للادارة المتكاملة للمراعي شبه القاحلة والغابات الجافة التي تتطلب تعاون برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الارصاد الجوية العالمية . كما اعلن وفد آخر ان حكومته على استعداد لمواصلة تقديم كل تعاون ممكن في مشروع رصد التصحر في جنوب غرب آسيا .

٩٢ - وأشارت وفود عديدة الى الحاجة الى استحداث سياسات ملائمة لادارة التربة واستخدام الاراضي ، وأيدت بقوة اهتمام المدير التنفيذى بصون الاحراج والغابات الاستوائية . وأعربت وفود عديدة عن اعتقادها الراسخ بأنه ينبغي عقد اجتماع دولي للخبراء لجعل هذه المشكلة الاساسية موضع الانتباه الشديد من جانب متخذى القرارات ، وتقديم اقتراحات للعمل ، وحفز مزيد من التعاون التقني وتبادل المعلومات بين الحكومات ، وفيما بين منظمات الامم المتحدة .

٩٣ - ورئي بوجه عام ان البدء في استراتيجية الحفظ العالمية ، التي اعدها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ، والصندوق العالمي لحفظ الحيوانات البرية ، بدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، هي من المعالم الهامة لدمج الاعتبارات البيئية في الانشطة الانمائية . وانه يتعين من أجل اكساب هذه الاستراتيجية قيمة عملية ، دمجها في سياسات وبرامج وطنية واقليمية ودولية . وأيد أحد الوفود اقامة استراتيجية حفظ عالمية تتضمن ادارة بيئية سليمة لكل من المناطق المصونة والمزروعة . ورحب وفد آخر بدور برنامج الامم المتحدة للبيئة بوصفه حفازا لتنفيذ توصية مؤتمر استكهولم بشأن التجارة العالمية في الانواع المهددة بالانقراض ، كما رحب بأن الاطراف ستقتسم فيما بينها تمويل تنفيذ الاتفاقية الدولية بشأن هذا الموضوع . وقال وفد آخر ان مجلس الادارة ينبغي ان يلاحظ المبادرة الجديدة التي اتخذها المجتمع الاوروبي بشأن حماية الطيور المهاجرة ، بينما أعرب وفد آخر عن قلقه ازاء قتل الدلفين في بحر اليابان .

Digitized by UNOG Library

٩٤ - وقال أحد الوفود ان مؤتمرا استثنائيا سيعقد في بون في حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، لاتخاذ قرارات بشأن الترتيبات المالية اللازمة لضمان تعزيز تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتجارة الدولية في انواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض . وسيعقد هذا المؤتمر بالتزامن مع المؤتمر الختامي المعني باتفاقية حفظ أنواع من الحيوانات البرية المهاجرة ، التي من شأنها ان تعزز الاستخدام والادارة الرشيدين لذلك المورد المشترك . وقال ان الامل معقود على ان يتم الاتفاق على وضع ترتيب مالي لتنفيذ هذه الاتفاقية مماثل للترتيب المتخذ لتنفيذ الاتفاقية السالفة الذكر . ودعا الوفد جميع أعضاء مجلس الادارة والدول التي لها مركز المراقب الى ان تحضر المؤتمر بشأن اتفاقية الحفظ .

٩٥ - وشددت بعض الوفود على ضرورة القيام بمزيد من العمل في مجال التكنولوجيات المناسبة ، وغير المسببة للتلوث ، والقليلة النفايات ، والسليمة بيئيا . واقترح احد الوفود ان يركز برنامج الامم المتحدة للبيئة على حاجة البلدان النامية الى الوصول الى هذه التكنولوجيات .

٩٦ - وأعربت وفود كثيرة عن ارتياحها للنجاح الذى أحرزه برنامج الامم المتحدة للبيئة في تعزيز التعاون الاقليمي للحماية البحرية . وأثنى عدد من الوفود على برنامج الامم المتحدة للبيئة للدور الحيوى الذى قام به لتحقيق النجاح المتصل لبرنامج البحر الابيض المتوسط ، الذى ذكرت بعض الوفود انه سيكون نموذجا قيما للمناطق الاخرى . ورحبت الوفود بوجه عام بانشاء صندوق استئماني لحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث ، وأعلن احد الوفود عن تعهده الرسمي بالتبرع لتمويل خطة العمل . ورأى وفد آخر انه ينبغي مواصلة الدعم الذى يقدمه برنامج الامم المتحدة للبيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط مادام لازما لضمان بلوغ الجهود التعاونية كامل قدرتها . وأعاد ممثل اسبانيا تأكيد عرض حكومته بتوفير اماكن في برشلونة لأمانة اتفاقية حماية البحر الابيض المتوسط من التلوث . وذكر احد الممثلين ان حكومته ، وان كانت لم تصدق بعد على الاتفاقية ، الا انها ستقوم بتنفيذ ما تتطلبه من أنشطة ومبادرات على المستوى الوطني . وأعرب وفد ان عن تقديره لما للعمل الذى قام به حتى الان برنامج الامم المتحدة للبيئة والوكالات الدولية الاخرى فيما يتعلق باتفاقية وخطة عمل الكويت ، وابرزا ضرورة الانتفاع الكامل من القدرات الوطنية والمحلية في المنطقة لدى تصميم وتنفيذ المشاريع ذات الصلة . وحث أحد الوفود برنامج الامم المتحدة للبيئة على تعجيل أعماله في خليج غينيا . وأعرب وفد آخر عن قلقه ازاء تلوث أعالي البحار بالنفط وبيّن الحاجة الى عمل دولي متضافر للتخفيف من هذه المشكلة .

٩٧ - ولاحظ عدد من الوفود انه توجد حاجة متزايدة الى حفظ الطاقة ، والى برامج بحوث تتعلق بموارد الطاقة البديلة والمتجددة ، بغية تشجيع استخدام الطاقة على نحو أرشد وأكثر اقتصادا وأسلم بيئيا وقالوا انه ينبغي تكثيف العمل في هذا الاتجاه على الصعيدين الوطني والدولي كما ينبغي ان يوسع برنامج الامم المتحدة للبيئة أنشطته في ذلك المجال . وأكد متكلمان بصفة خاصة على اهمية امدادات الطاقة الريفية البديلة ، وهي مشكلة لها اهمية خاصة في كثير من البلدان النامية حيث تتضاءل امدادات حطب الوقود . وجرى الاعراب عن التقدير لما يبذله برنامج الامم المتحدة للبيئة من جهود لسد احتياجات الطاقة الاساسية لسكان الريف عن طريق انشاء مراكز عرض للطاقة الريفية ، التي من شأنها ان توضح الجدوى التقنية والاقتصادية والاجتماعية لتسخير الطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الريح والغاز الحيوى بصورة مشتركة .

Digitized by UNOG Library

٩٨ - وشددت وفود عديدة على الاهمية التي تعلقها على مسألة القانون البيئي ، فاقترح أحد الوفود ، وأيده في ذلك وفد آخر ، ان يولى اعتبار لاعداد مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن حماية البيئة . واقترح اخرون انه سيكون من المفيد النظر فيما يلزم من عمل طويل الاجل لزيادة تطوير القانون البيئي الدولي . وقالت بعض الوفود ان عمل برنامج الامم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالقانون البيئي ينبغي ان يبقى على مستواه الحالي ، بينما أعرب وفد اخر عن قلقه البالغ ازاء ما يراه من تقدم بطيء في بلوغ الهدف ٢٠ لعام ١٩٨٢ ، وحث الوفود على أن تحض حكوماتها على اتخاذ موقف بناء واكثر ايجابية من مسألة تطوير القانون البيئي الدولي . وقال اخرون ان التقدم سيكون بطيئا بالضرورة ، لأن كثيرا من المسائل ذات الصلة لها مدلولات تتسم بالحساسية وتتعلق ، في جملة امور ، بمبدأ سيادة الدولة : لذلك ينبغي على برنامج الامم المتحدة للبيئة ألا يحاول استحداث صكوك ملزمة تتعلق بمسائل معقدة مثل الموارد الطبيعية المتقاسمة ، والاضرار بالبيئة والتعويض ، الخ . ورأى أحد هذه الوفود ضرورة القيام بعمل تحضيرى اكثر تعمقا على جميع المستويات ، واقترح ان يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة بالنظر في وضع خطة تشجيع كخطوة أولى نحو ايجاد تفهم أفضل للمسائل التي ينطوى عليها الامر .

٩٩ - وأشاد أحد الممثلين بالتوصيات الواردة في تقرير الخبير الاستشارى عما لمنظومة الامم المتحدة من أثر على البيئة ، وخاصة التوصية بتقديم أقصى المساعدة الى البلدان النامية في مجال صياغة التشريعات الخاصة بالبيئة ، وتحسين التشريعات القائمة وتأمين هيكل وطني كاف لاعمال تلك التشريعات .

١٠٠ - وقال احد الوفود ان انشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في مجال القانون البيئي ينبغي ألا تتناول في الوقت الحاضر مسألة المسؤولية والتبعة فيما يتعلق بالضرر البيئي ، لانها مسألة عامة جدا ، بل ينبغي أن تركز على مسائل محددة مثل الجوانب القانونية للتلوث عبر الحدود . وفي هذا الصدد ، شدد بعض الممثلين على ما للاتفاقية والقرار بشأن التلوث الطويل الاجل للهواء عبر الحدود ، اللذين سيعتمدان في عام ١٩٧٩ في اجتماع رفيع المستوى سيعقد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللذين يرجى ان يصبحا نموذجا للمناطق الاخرى ، من أهمية بالنسبة الى تطوير القانون البيئي الدولي . وأشار أحد الوفود الى ان مسألة التبعة والتعويض لا تزال جزءا من العمل المطلوب من برنامج الامم المتحدة للبيئة بموجب مقرر مجلس الادارة ٦٦ (د - ٤) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، وحث على اكمال ذلك العمل ، ولاحظ ان حكومته تشترك مع غيرها في تقديم تشريعاتها المحلية في هذا الخصوص .

١٠١ - وأعرب عدد من الوفود عن أسفه لأن الجمعية العامة لم تتمكن بعد ، رغم العمل الجدير بالثناء الذى انجزه برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن ذلك الموضوع والجهد الذى بذل فيه ، اقرار مبادئ السلوك للاستخدام المتسق للموارد الطبيعية المتقاسمة التي قدمها اليها مجلس الادارة . وشدد أحد الوفود على انه ينبغي في المقام الاول ، بغية ضمان اتخاذ اجراء متابعة ملائم ، تنفيذ مقرر الجمعية العامة الذى يدعو الامين العام الى استطلاع آراء الدول الاعضاء حول هذا الموضوع الهام والمعقد . وأعرب وفد اخر عن اعتزامه الدعوة ، في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، الى اعتماد مواد مشروع مبادئ السلوك الخمس عشرة : وقال ان اية متابعة يقتضيها الامر بعد ذلك ستكون في نطاق اختصاص برنامج الامم المتحدة للبيئة وفريقه المعني

Digitized by UNOG Library

بالقانون البيئي . ورأى وفد آخر ان مسألة الموارد الطبيعية المتقاسمة لا تتصل بالقانون البيئي فقط بل بطبيعة ودينامية الموارد الطبيعية وينبغي ان يولي برنامج الامم المتحدة للبيئة اهتماما أشد بالجوانب الوطنية لتلك المشكلة ، وأن يؤمن بوجه خاص تشجيع البلدان النامية على تقديم تشريع موضوعي للبيئة ، وأن يقدم ، حيثما تقتسم مجموعات محددة من البلدان موارد معينة ، كل ما يمكن من مساعدة الى تلك البلدان لوضع مدونات مناسبة لقواعد السلوك . وقد أيد وفد آخر ذلك الاقتراح .

١٠٢ - ورأى عدد من الوفود أنه ينبغي زيادة ما يبذل من جهود في مجال التعليم والتدريب البيئيين.وشدد على أهمية البرامج الانمائية ذات الصلة على الصعيد القطرى ، من أجل تحقيق مشاركة شعبية في الانشطة البيئية ، وكذلك على الصعيد الاقليمي حيث يمكن ان تشجع هذه البرامج المشاريع التعاونية فيما بين بلدان المنطقة . ورأى عدد من الوفود ان المركز الدولي للتدريب والتعليم في مجال علوم البيئة ينبغي ان يصبح منظمة دولية مستقلة مسؤولة عن تنسيق البرامج التعليمية والتدريبية سواء داخل امريكا اللاتينية أو فيما بين تلك المنطقة والمناطق الاخرى. وذكر احد الوفود انه كان لقيام برنامج الامم المتحدة للبيئة برعاية جولات دراسية ودورات تدريبية مختلفة في بلده تناولت مواضيع مثل الوقاية من مرض البلهارسيا وعلاجه ، ومكافحة التصحر ، وانشاء محطات قوى مائية صغيرة في المناطق الجبلية ، ومستوطنات بشرية ، فائدة كبيرة . وطلب وفد آخر من برنامج الامم المتحدة للبيئة امداد حكومته بالمطبوعات الاساسية وغيرها من المواد السمعية والبصرية .

١٠٣ - وشددت وفود عديدة على الحاجة الى تكثيف أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الامم المتحدة للبيئة في ميدان البيئة وايلائها الاولوية العليا بغية مساعدة الجهود الانمائية في البلدان النامية . وقالت بعض الوفود ان برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي ان ينتقل في الوقت الحاضر من مرحلة تحديد البرامج الى مرحلة التعاون المباشر مع الحكومات على الصعيدين الاقليمي والوطني . وطلب من برنامج الامم المتحدة للبيئة ان يقدم مساعدة تقنية كافية الى منظمة التحرير الفلسطينية وأن يضع استراتيجية بيئية مناسبة للشعب الفلسطيني مع ايلاء اعتبار خاص الى مشاكل المستوطنات البشرية لديه .

١٠٤ - واستعرض ممثل منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ الشعب الفلسطيني على مدى الستين عاما الماضية ، مشددا على المحنة التي يمر بها هذا الشعب والتي تتمثل في مشاكل قاسية تتعلق بسوء التغذية والتلوث ونقص الخدمات الصحية وعدم كفاية خدمات المأوى والرعاية الشخصية . وتحدث ممثل الولايات المتحدة الامريكية في نقطة نظام وقال ان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية تكلم امام المجلس بوصفه ممثلا لتلك المنظمة وليس بوصفه ممثلا لأى مجموعة أو منظمة أخرى .

١٠٥ - وشن ممثل لجنة المجتمعات الاوروبية برنامج العمل في ميدان البيئة الذى أقره المجتمع الاوروبي للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ والذى يهدف الى وضع سياسة عامة لحماية البيئة تقوم أساسا على نهج وقائي ، وقال ان من شأن الانشطة العديدة التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة للبيئة ان تساهم مساهمة ملموسة في تنفيذ ذلك البرنامج .

Digitized by UNOG Library

١٠٦ - وشن ممثل منظمة الوحدة الافريقية بعض المشاكل البيئية الرئيسية في القارة الافريقية ، وخاصة في مجالات التصحر ، وموارد المياه ، وازالة الغابات ، والامراض التي تنقلها المياه ، وحفظ الحيوانات البرية ، وأعلم المجلس بالتدابير التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية أخيرا لحل بعض تلك المشاكل .

١٠٧ - وشن ممثل مجلس التعاضد الاقتصادى الانشطة البيئية للمجلس فيما يتعلق بتنفيذ برامجه الانمائية التعاونية ، وكذلك تعاونه مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في توسيع نطاق الانشطة ذات الاهمية المشتركة ، وأشار الى انه يجرى اتمام مشروع مذكرة تفاهم بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومجلس التعاضد الاقتصادى .

١٠٨ - واستعرض ممثل مركز الاتصال لشؤون البيئة التابع للمنظمات غير الحكومية ، متحدثا بالنيابة عن مجتمع المنظمات غير الحكومية ، المساهمات التي قدمها المركز في كثير من المجالات التي تهم برنامج الامم المتحدة للبيئة . وشدد على اهمية بذل جهود اضافية ، سواء من جانب برنامج الامم المتحدة للبيئة ، أو لمنظمات الامم المتحدة أو الحكومات ، في مجال التعليم والتدريب البيئيين ، وضرورة قيام برنامج الامم المتحدة للبيئة بتكثيف دوره في الانذار المبكر بشأن الاتجاهات البيئية ، وبذل نشاط اكبر في تقييم اثر القوة النووية واستكشاف مصادر متجددة بديلة للطاقة .

١٠٩ - وقال الوفد الصيني ، ممارسا حقه في الرد ، ان ما يسمى عدوان الصين على فييت نام ، كما يدعي الوفد السوفياتي ، كان في الواقع هجوما مضادا شن دفاعا عن النفس ، وبررته الغزوات المتكررة التي شنتها فييت نام على مناطق الحدود الصينية بتأييد من الامبريالية الاجتماعية السوفياتية . وقد وجهت حكومة الصين تحذيرات متكررة من هذه الغارات التي تزايدت تزايدا حادا ، ولكن فييت نام ، المعتمدة على تأييد الاتحاد السوفياتي ، أخطأت في اعتبارها ضبط النفس الذى ابداه الشعب الصيني دليلا على الضعف . وقد كان الاجراء الذى اتخذته الصين مجرد دفاعا عن النفس فقط ، لابد لأية دولة ذات سيادة ان تتخذه . ولذلك فهذا الاجراء عادل تماما وقد نال عطف وتأييد شعوب كافة البلدان التي تؤيد العدل وتحب السلم . وقال ان الصين لا تريد بوصة واحدة من الاراضي الفييتنامية ولكنها في نفس الوقت لن تتساهل ازاء أية غارات على مناطق حدودها . لذا فانه بعد ان حققت قوات الحدود الصينية أهدافها بالضرب على أيدى المعتدين الفييتناميين ، انسحبت تماما ، منذ ذلك الحين ، الى الاراضي الصينية . وأشار الوفد الصيني بوجه خاص الى ان الامبريالية الاجتماعية السوفياتية هي المؤيد الرئيسي والموجه من خلف الستار لسياسة الهيمنة الاقليمية الفييتنامية . وقال ان السلطات الفييتنامية قامت في صفاقة وبدعم وتأييد من الامبريالية الاجتماعية السوفياتية ، بالاعتداء على كمبوتشيا الديمقراطية ، وهي دولة ذات سيادة ، واحتلالها عسكريا ، وداست بذلك ميثاق الامم المتحدة وقواعد العلاقات الدولية . وأشار الوفد الصيني كذلك الى ان اكثر من ١٠٠٠٠٠٠ فرد من القوات المعتدية التابعة للسلطات الفييتنامية ، المؤيدة من الاتحاد السوفياتي ، مازالوا يحتلون كمبوتشيا الديمقراطية ويواصلون ارتكاب جرائم الحرق والقتل والنهب والسلب واحداث أضرار شديدة بالبيئة ، على الرغم من ادانة جميع البلدان والشعوب المؤيدة للعدل لهذا العمل . وفي الختام كرر الوفد الصيني القول ان الاتحاد السوفياتي يشترك على نطاق واسع في وزع الاسلحة والتدخل والسيطرة والانقلابات والمؤامرات في كل مكان ، ومع ذلك يتحدث بطلاقة عن نزع السلاح والانفراج ، وما هي من الناحية العملية سوى اكذوبتين لتغطية تصرفاته العدوانية والتوسعية .

Digitized by UNOG Library

١١٠ - وأشار الوفد السوفياتي الى ان رد الوفد الصيني يكشف عن نواياه ويؤكد عدالة الادانة السوفياتية للعدوان الصيني على فييت نام . وقال ان وصف فييت نام على نحو جاد بأنها " قوة امبريالية كبرى " يدل في حقيقة الامر على الافتقار التام الى روح الفكاهة . وطلب الوفد السوفياتي ادراج البيان التالي في التقرير :

" ان مصلحة السلم العالمي تقتضي انسحاب القوات الصينية الكامل من الاراضي الفييتنامية ، ووقف الاستفزازات على الحدود ، وتخلي القادة في بيجينغ عن كل تعد على استقلال فييت نام وغيرها من البلدان وعلى سلامتها الاقليمية ".

١١١ - وردا على التعليقات التي أبديت في المناقشة العامة ذكر المدير التنفيذي ان مجلس الادارة يؤيد ، فيما يبدو ، عقد اجتماعات سنوية حتى عام ١٩٨٣ ، واستعراض هذه الممارسة في دورته لعام ١٩٨٢ ؛ بما في ذلك جعل الحد الاقصى لمدة انعقاد كل دورة من الدورات عشرة أيام ؛ واجراء المناقشة العامة في جلسة عامة في تاريخ لاحق وليس في مستهل الدورة ؛ وعقد مشاورات غير رسمية في تاريخ مبكر وان عددا من الوفود يؤيد الدعوة الى عقد هذه الاجتماعات في النصف الاول من شهر كانون الاول/ديسمبر . وفيما يتعلق بتنظيم عمل المجلس قال انه لا يزال هناك بعض الشك ، فيما يبدو ، حول ما اذا كان من الافضل التركيز على البرامج في سنة ، وعلى مسائل الميزانية والمسائل الادارية في سنة اخرى بالتبادل ، أو مواصلة ممارسة النظر فيها جميعا كل سنة . وأبدى تأييد واسع النطاق لفكرة عقد دورة استثنائية لمجلس الادارة في عام ١٩٨٢ ، يستعرض فيها تقرير حالة البيئة لعام ١٩٨٢ وهو وثيقة لن تتاح للجمعية العامة ولذلك يكون ما يقدمه من توجيه وتعليقات بشأنها امرا لا غنى عنه . وقال انه ، اذا أقر المجلس من حيث المبدأ الاقتراح الرامي الى عقد تلك الدورة ، فانه سيقدم تقريرا في عام ١٩٨٢ الى المجلس بشأن الاثار القانونية والتنظيمية والمالية المترتبة على ذلك الاقتراح ، مراعيا مراعاة تامة ضرورة ضغط تكاليف تلك الدورة التي يتحملها الصندوق الى ادنى حد .

١١٢ - وأعرب عن سروره ازاء ما عرض من تدابير الدعم الواسعة النطاق لاشتراك برنامج الامم المتحدة للبيئة واسهامه في التحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وقال انه سوف يلقي بيانا امام اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في دورتها لشهر حزيران/يونيه ، في نيويورك . واعرب عن تقديره ايضا لما ابدته الوفود من تأييد للعمل الذي قام به برنامج الامم المتحدة للبيئة ، أو يزمع القيام به ، لتحديد مساهمته في الاستراتيجية ، وناشد الحكومات ان تقدم مدخلات اضافية للدراسة التي يعدها برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن تكاليف ومزايا تدابير الحماية البيئية .

١١٣ - وقال ان المناقشة العامة كشفت عن ان الموضوعات التي تحظى بالتأييد على اوسع نطاق ، من بين تلك المقترحة لتقرير حالة البيئة لعام ١٩٨٠ ، هي : النقل والبيئة ؛ والطفل والبيئة ؛ والتسمم من الفلزات الثقيلة ؛ والاثار البيئية للنشاط العسكري ؛ وتغيير الطقس ؛ وازالة الغابات ؛ وثاني اكسيد الكربون الموجود في الجو والدورة الكربونية . وقال انه فهم ان مجلس الادارة يرغب في ان يشمل التقرير هذه الموضوعات الخمسة .

Digitized by UNOG Library

١١٤ - وردا على سؤال عن اعداد تقرير حالة البيئة لعام ١٩٨٢ اوضح انه تلقى مساعدة من مجلس استشارى مكون من ١٤ عالما بارزا من ١٢ بلدا تمثل جميع مناطق العالم . وقد حدد ستة عشر موضوعا رئيسيا ليتناولها التقرير ، وكان من بين المشتركين وكالة واحدة تابعة للامم المتحدة ، ومنظمة غير حكومية واحدة (الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية) ، وعلماء كبار ، ومؤسسات متخصصة من ١٣ بلدا . وقد بلغت تكاليف المشروع حتى ذلك الوقت ٨٤٠٠٠٠ دولار ، بما فيها ما يعادل ١٠٠٠٠٠٠ دولار بالعملات غير القابلة للتحويل .

١١٥ - ولاحظ المدير التنفيذى مع التقدير ان كثيرا من الوفود طالبت بزيادة الدعم المالي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لكي يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته في اطار الخطة المتوسطة الاجل ، وهو امر لن يكون ممكنا الا اذا تم بلوغ هدف الـ ١٥٠ مليون دولار للصندوق . وأعرب عن امتنانه بوجه خاص للحكومات التي عقدت مزيدا من التبرعات لهذه الغاية . ونوه بالاقتراح الداعي الى وجوب تلقي وظيفة التقييم ، بوصفها من المسؤوليات الاساسية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، دعما مستمرا ، في الوقت الذى يمكن فيه دعم انشطة الادارة البيئية لمدة محدودة فقط . وقال ان ثلاثة مراكز للانشطة البرنامجية ، تقوم بوظيفة التقييم في الوقت الحاضر ، وهي شبكة الرصد البيئي العالمية ، وشبكة الاحالة الدولية ، والسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ، التي كان مجلس الادارة قد وافق على انشائها . واضاف ان هذه المراكز ستظل قائمة ما لم يوافق مجلس الادارة بصورة محددة على توصية من المدير التنفيذى بانهاء أعمالها .

١١٦ - وفيما يتعلق بالمسائل الاقليمية ، اعرب عن تأييده الكامل لفكرة تعزيز الهياكل الاقليمية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة وعقد مشاورات اقليمية . اما بشأن الاقتراح الرامي الى نقل التركيز البرنامجي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة من الاهتمامات العالمية الى الاهتمامات الاقليمية والوطنية ، فقال انه يود ان يذكر مجلس الادارة بأن سياسة الصندوق تخضع لاحكام الفقرتين ٥ و ٦ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) .

١١٧ - وفيما يتعلق بمسائل التقييم ، أشار الى ان لدى برنامج الامم المتحدة للبيئة آلية لتقييم المشاريع ، غير انه يصعب للغاية تقييم البرنامج في مجمله ، بما في ذلك الدور الحفاز لبرنامج الامم المتحدة للبيئة وأثره على تحسين البيئة . وكرر طلبه لابداء الاراء في هذا الصدد .

١١٨ - وفيما يتعلق باستخدام العملات غير القابلة للتحويل ، قال انه يود ان يؤكد انه يراعي مراعاة كاملة ضرورة توفر الكفاءة والتوزيع الجغرافي في المشاريع وموظفي المشاريع . واعلن ان اقتراحا قدم بأن يخفض برنامج الامم المتحدة للبيئة الى ادنى حد مشاركته في المشاريع التي تتعاون فيها وكالات اخرى في المنظومة . وقال ان هذا الامر لا يتفق مع قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) ، وسوف يواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة تقييم مشاركته في المشاريع على اساس جدواها . وثمة اعتبار هام في هذا الخصوص هو ضرورة ان يأخذ برنامج الامم المتحدة للبيئة في الاعتبار ، عند البت فيما اذا كان سيدخل مع وكالات اخرى في مشاريع مشتركة ، والى اى مدى ، المبالغ الطائلة التي انفقتها ، أو تنفقها ، الوكالات في مختلف القطاعات ذات الاهمية للبرنامج ؛ وعليه ان يغتنم فرصة وجود هذه الاستثمارات الهامة . وقد قام مجلس الادارة ذاته بتحديد المعايير لاضطلاع برنامج الامم المتحدة للبيئة بأنشطة جديدة . وقال ان الانشطة الجديدة المقترحة في بيانه

Digitized by UNOG Library

الاستهلالي ، والتي تعالج ازالة الغابات ومشكلة ثاني اكسيد الكربون ، تتفق تماما مع هذه المعايير. واعلن ان الامانة مستعدة لأن تزود الحكومات بأية معلومات تطلبها بشأن المشاريع رغم انه فهم أن المعلومات الواردة في " التقرير الى الحكومات " حظيت ، بوجه عام ، برضاء أغلبها ، فيما يبدو واقترح البدء في عام ١٩٨٠ بالميزنة البرنامجية في اطار الخطة المتوسطة الاجل ، وقال ان من شأن ذلك أن يسمح بوضع أهداف محددة ، واستراتيجيات لتنفيذها في حدود أطر زمنية معينة .

١١٩ - وفيما يتعلق بما ابدى من قلق بشأن التجارة في المواد الكيميائية السامة ، اعلن انه قد تم توجيه انظار الحكومات الى المقرر الذى اتخذه مجلس الادارة بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٧٧ ، الا ان الردود عليه ظلت حتى الان نادرة جدا . وقال ان أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال التسمم الغذائي تمضي على نحو مرض وقد حققت بالفعل نتائج مفيدة . وفيما يتعلق بعمل فريق الخبراء المعني بالقانون البيئي ، قال انه يود ان يؤكد للوفود من جديد ان الفريق لن يعالج سوى الجوانب القانونية للتعدين في المناطق البحرية ، وان الفريق سوف يزود بالمعلومات التقنية اللازمة لانجاز عمله .

١٢٠ - وأعلن ان اجتماعا للخبراء سوف يعقد في عام ١٩٧٩ للنظر في مشروع خطة عمل لخليج غينيا ، يتبعه اجتماع آخر في عام ١٩٨٠ ؛ ومن المتوقع اكمال مشروع الخطة بحلول منتصف ذلك العام . وأعرب عن شكره للمنظمات غير الحكومية لتعهدها بدعم التمويل الحكومي الكافي لصندوق البيئة ، وأشار الى ان تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة عن الاثار المترتبة على استخدام الطاقة النووية لم يوضع في اطاره النهائي بعد .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٢١ - نظر مجلس الادارة ، في جلسته العاشرة ، المعقودة في ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ ، في مشروع المقرر الذى اقترحه الرئيس بشأن السياسة البرنامجية وتنفيذ البرامج .

١٢٢ - وأشار الرئيس الى الجزء الرابع من مشروع المقرر المعنون " تقرير حالة البيئة " ، وأوضح ان الموضوع (د) ، " الاثار البيئية للانشطة العسكرية " ، ينبغي ان يعتبر شاملا لمسألة المخلفات المادية للحرب ، وان لم يرد ذلك صراحة في النص .

١٢٣ - وبينما اقترح ممثل فرنسا حذف ذلك الموضوع نظرا الى انه مثير للخلاف ، نالت الموضوعات الاخرى المزمع ادراجها التأييد بالاجماع .

١٢٤ - وأكد ممثل الجزائر على اهتمام حكومته بالابقاء على ذلك الموضوع لأنه في المقام الاول ، يتضمن مسألة المخلفات المادية للحرب وهذه المسألة رغم ادراجها لعدة سنوات في جدول أعمال مجلس الادارة لم تحقق بعد نتائج ملموسة . وقال ان حكومته ترى ان ادراج هذا الموضوع في تقرير حالة البيئة لعام ١٩٨٠ سوف يتيح الفرصة لجمع النوع اللازم من المعلومات الاساسية لتقرير ما اذا كان ينبغي اتخاذ اجراء اخر في هذا الصدد ام لا .

١٢٥ - وعرض الرئيس للتصويت مسألة ما اذا كان ينبغي ادراج موضوع " الاثار البيئية للانشطة العسكرية " في قائمة الموضوعات التي يعالجها تقرير حالة البيئة لعام ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

وأجرى التصويت بنداء الاسماء بناء على طلب وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

ودعي وفد جمهورية المانيا الاتحادية ، الذى اختير بالقرعة ، ليكون أول من يصوت .

وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، البرازيل ، بلغاريا ، بوتسوانا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، السنغال ، العراق ، غانا ، فنزويلا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، المكسيك ، ملاوى ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، تركيا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الممتنعون : الارجنتين ، اندونيسيا ، باكستان ، بنغلاديش ، تايلند ، الهند .

وقرر مجلس الادارة ، بأغلبية ٢٢ صوتا مقابل ١٤ صوتا وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت ، ادراج موضوع " الاثار البيئية للانشطة العسكرية " في تقرير حالة البيئة لعام ١٩٨٠ .

١٢٦ - وأوضح ممثل الصين أن الحكومة الصينية ترى انه ينبغي النظر في هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح أو غيره من المحافل المناسبة . وقال ان وفده قرر ألا يشترك في التصويت بالنظر الى الجوانب موضع الخلاف في هذه المسألة .

١٢٧ - وبعد ذلك اعتمد مجلس الادارة دون تصويت مشروع المقرر الخاص بالسياسة البرنامجية وتنفيذ البرامج (٥) .

١٢٨ - وفي الجلسة ذاتها نظر مجلس الادارة في مشروع مقرر بشأن الاحوال البيئية للشعب الفلسطيني مقدم من باكستان ، وبنغلاديش ، وتونس ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، والعراق ، والكويت ، والمملكة العربية السعودية .

١٢٩ - وقال ممثل الكويت ، وهو يعرض مشروع القرار نيابة عن مقدميه ، انه يهدف الى تأمين الاستخدام الكافي للدور الحفاز لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في تنفيذ قرار الجمعية العامة العامة ٣٣/١١٠ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن أحوال معيشة الشعب

---

(٥) انظر المرفق الاول أدناه ، المقرر ١/٧ .

Digitized by UNOG Library

الفلسطيني . وقال ان مشروع المقرر سيكفل تقييما كافيا للاحوال البيئية للشعب الفلسطيني لدى تنفيذ ذلك القرار . ثم عدّد أسماء المنظمات والادارات في منظومة الامم المتحدة المشتركة في ذلك التنفيذ بالفعل ، وذكر ان دور برنامج الامم المتحدة للبيئة هو ضمان مستوى مقبول للاحوال البيئية لكافة الشعوب .

١٣٠ - وشكك ممثل الولايات المتحدة ، استنادا الى المادة ٤٤ من النظام الداخلي لمجلس الادارة ، في اختصاص مجلس الادارة في ان يضيف الى ، أو يعدل من ، قرار الجمعية العامة ١١٠/٣٣ الذى لم يتضمن الاحوال البيئية بوصفها احد الموضوعات التي تدرس بموجب ذلك القرار.

١٣١ - وعرض الرئيس للتصويت ، في اطار المادة ٤٤ من النظام الداخلي ، مسألة ما اذا كان من اختصاص المجلس اتخاذ مشروع مقرر بشأن الاحوال البيئية للشعب الفلسطيني .

واجرى التصويت بنداء الاسماء بناء على طلب وفد الولايات المتحدة الامريكية .

ودعي وفد المكسيك ، الذى اختير بالقرعة ، ليكون أول من يصوت .

وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اندونيسيا ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، تركيا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، السنغال ، الصين ، العراق ، غانا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، المكسيك ، الهند ، يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، تايلند ، اليابان .

وقرر مجلس الادارة بأغلبية ٢٧ صوتا مقابل ١٢ صوتا وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت ، ان من اختصاصه اعتماد مشروع المقرر .

١٣٢ - وقال ممثل العراق ، متحدثا باسم البلدان العربية الممثلة في المجلس ، ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل على تجاهل كل ما يتصل بالشعب الفلسطيني ، مستندة الى الرأى الذى مؤداه ان هذه مسائل سياسية ولذلك يجب على مجلس الادارة ألا يناقشها . غير انه من الواضح ان مشروع المقرر المعروض على المجلس ذو طابع انساني وتقني . ومن التناقض ان تبدى حكومة الولايات المتحدة حرصها على صيانة البيئة وادراج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، بينما ترى ان المحاولات التي تهدف الى التقليل من خطر الحرب ، وبالتالي حماية البيئة من آثارها المدمرة ، محاولات " سياسية " . وأضاف انه وان كان صحيحا ان برنامج الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة للبيئة يعالج مسائل تقنية الا انه من المستحيل ان تفصل المسألة موضوع النظر فصلا تاما عن الجوانب السياسية الدولية . ولذلك ناشد الوفود ان تؤيد مشروع المقرر الذى يهدف الى تعزيز السلم العالمي والبيئة السليمة .

١٣٣ - وقال وفد الولايات المتحدة الامريكية معللا تصويته وموقف حكومته من المسألة ، ان الولايات المتحدة والوفود التي أيدت موقفها لم تصوت ضد مقدمي مشروع المقرر أو ضد الشعب الفلسطيني ، الذى تنال احواله تعاطفا ملحوظا لديها ، بل صوتت ، في حقيقة الامر ، لصالح برنامج الامم المتحدة للبيئة . فمشروع المقرر موضع النظر لا يمكن ان يعتبر ، في رأيها ، غير مسألة سياسية من النوع الذى تصح مناقشته في الجمعية العامة وليس في مجلس الادارة . وقد احرز برنامج الامم المتحدة للبيئة تقدما ملموسا منذ خروجه الى حيز الوجود ، وذلك بصفة خاصة عن طريق تسليمه بأن المسائل البيئية ليست موضع اهتمام البلدان المتقدمة النمو وحدها ، بل ان بقاء البشرية يتوقف على صيانة قاعدة الموارد . وقد قدمت الولايات المتحدة ، أو أيدت ، أثناء الدورات الماضية للمجلس ، وكذلك أثناء دورته الحالية ، اقتراحات عديدة تهدف الى تحقيق هذه الغاية . وقال انه لذلك يحث الوفود على النظر في جدية في النتائج التي تترتب على عرض مسائل سياسية على مجلس الادارة .

١٣٤ - وقال ممثل اسرائيل ان مشروع المقرر محل النظر له دوافع سياسية ولا صلة له بالمسائل البيئية . وأشار الى عدد من التصرفات من جانب الدول العربية . وقال ان هناك محافل اخرى اكثر مناسبة لمناقشة هذه المسائل ، ولذلك فهو يحث على عدم تحويل مجلس الادارة الى ميدان سياسي آخر : لأن ذلك من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة قد تضر ببرنامج الامم المتحدة للبيئة .

١٣٥ - وأكد وفد الكويت من جديد ان مقدمي مشروع المقرر يرون انه يعالج مسألة بيئية وليست سياسية .

١٣٦ - وأشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى انه لم يقصد بالبيان الذى ألقاه اثناء المناقشة العامة تحويل المجلس عن مهمته بل ركز على الجوانب البيئية لحالة الشعب الفلسطيني . وسأل عمن هو المسؤول عن تدمير القرى الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطيني .

١٣٧ - وتحدث ممثل الجماهيرية العربية الليبية ممارسا حق الرد ، فوصف البيان الذى ادلى به ممثل اسرائيل بأنه بلا معنى تماما ويفتقر الى الاحترام لمجلس الادارة .

١٣٨ - وعرض الرئيس مشروع المقرر للتصويت .

واجرى التصويت بنداء الاسماء بناء على طلب وفد الولايات المتحدة الامريكية .

ودعي وفد الفلبين ، الذى اختير بالقرعة ، ليكون اول من يصوت .

وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اندونيسيا ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، تايلند ، تركيا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية

Digitized by UNOG Library

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، السنغال ، الصين ، العراق ، غانا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، المكسيك ، الهند ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، الدانمرك ، كندا ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، هولندا .

واعتمد مجلس الادارة مشروع المقرر بأغلبية ٢٩ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١١ عضوا عن التصويت (٦) .

١٣٩ - وقال وفد كولومبيا ، معللا تصويته ، انه صوت لصالح مشروع المقرر لانه يتفق مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ بشأن الشرق الاوسط ؛ غير انه يرى ان محافل الامم المتحدة المتخصصة ينبغي ألا تدخل في مناقشات ذات طابع سياسي نظرا الى ان من شأن ذلك ان يصرفها عن الاغراض التي انشئت من أجلها .

---

(٦) انظر المرفق الاول ادناه ، المقرر ٢/٧ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

١٤٠ - كان معروضا على المجلس ، لدى نظره في البند ٦ (أ) و (ب) من جدول الأعمال ، في الجلستين الثامنة والتاسعة من جلسات الدورة المعقودتين في ٢٦ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، تقرير لجنة التنسيق الادارية عن التنسيق فيما بين الوكالات في ميدان البيئة (UNEP/GC.7/5) ومذكرة المدير التنفيذى عن برنامج البيئة المتوسط الأجل على صعيد المنظومة (UNEP/GC.7/6) . ونظرت اللجنة الاولى من لجان الدورة في البند ٦ (ج) من جدول الأعمال في سياق مناقشتها لبرنامج البيئة .

١٤١ - وقدم المدير التنفيذى البند فشدد على أن لجنة التنسيق الادارية قد أعربت عن استعدادها لمد يد التعاون الكامل الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اعداد برنامج للبيئة متوسط الأجل على صعيد المنظومة ، تقوم اسس استحداثه على البرمجة المشتركة حسب الموضوعات . وأحاطت لجنة التنسيق الادارية علما أيضا ، مع الارتياح ، بالدراسة المتعلقة بالاثر البيئي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة ، التي أعدها خبير استشارى وارفق موجز لها بتقرير لجنة التنسيق الادارية .

١٤٢ - وكان أحد العناصر الهامة الواردة في مذكرته بشأن برنامج البيئة المتوسط الأجل على صعيد المنظومة مناقشته للمنهجية التي تنطوى عليها عملية التخطيط المتوسط الأجل في الأمم المتحدة ، تلك المناقشة التي أبرزت الحاجة الى ضرورة التقريب بين هذه العملية وبرمجة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وضرورة قيام مجلس الادارة بتقديم تعليقاته على الخطة المتوسطة الأجل الى لجنة البرنامج والتنسيق . وسيوضع برنامج البيئة المتوسط الأجل على صعيد المنظومة على مرحلتين . ففي المرحلة الاولى ينبغي أن يقوم تقارب بين عملية البرمجة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي الأمم المتحدة نفسها . وفيما يتعلق بتلك المسائل الواقعة في نطاق خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل ، اقترح بعضهم أن يشكل فصل البيئة من تلك الخطة الوثيقة البرنامجية الرئيسية لمجلس الادارة . وسيشمل فصل البيئة جميع الأنشطة الداخلة في برنامج البيئة والتي ستنفذ في الفترة المتوسطة الأجل . وينبغي أن تستخدم في المرحلة الثانية الطرق الموضوعة في تلك المرحلة الاولى والخاصة بعرض خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل ، وذلك لدى اعداد الوثيقة الخاصة ببرنامج البيئة المتوسط الأجل على صعيد المنظومة التي ستقدم الى مجلس الادارة في دورته العاشرة التي ستعقد عام ١٩٨٢ .

١٤٣ - وأيدت الوفود بوجه عام اقتراحات المدير التنفيذى المتعلقة بوضع برنامج متوسط الأجل على نطاق المنظومة . كما حظيت بالتأييد بوجه عام فكرة تقديم ذلك البرنامج الى مجلس الادارة لابداء تعليقاته عليه قبل تقديمه الى لجنة البرنامج والتنسيق ، واشير الى ان النجاح في وضع البرنامج على أساس البرمجة المشتركة حسب الموضوعات سيتوقف على مدى ما يؤدى اليه من تعاون فيما بين وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وعلى مستوى الدعم الذى تعرب عنه الحكومات لذلك البرنامج في

Digitized by UNOG Library

الهيئات الادارية للوكالات . وكان الشعور السائد أيضا أن الاتجاه نحو تحقيق أهداف محددة عن طريق استراتيجيات مناسبة داخل حدود زمنية معينة سيكون من شأنه تقوية أثر برنامج البيئة وتوفير ذلك النوع من نظام التقييم الذى يدخل في تركيب البرنامج والذى يحتاج اليه مجلس الادارة للوفاء بوظيفته السياسية ومسؤولياته الارشادية بوجه فعال . كما حظي بتأييد عام اقتراح المدير التنفيذى المتعلق بوضع وثيقة منظورية توفر الاطار اللازم للوثيقة الخاصة بالبرنامج المتوسط الاجل . وأشير في ذلك السياق الى أن هذه الوثيقة المنظورية ينبغي ألا تعتمد على استعراض ذاتي النظرة للمشاكل البيئية التي تواجه المجتمع العالمي بل على التقييم البيئي الذى اقيمت مراقبة الاحوال الارضية للحصول عليه .

١٤٤ - وقال أحد الوفود انه ينبغي ألا يؤدى برنامج البيئة المتوسطة الأجل على صعيد المنظومة الى نبذ النهج البرنامجي ذى المستويات الثلاثة واقترح أن يجرى ، في المستوى الأول ، تقييم للاحتياجات الحقيقية يمكن استكماله بجدول للأولويات . وأيد وفد آخر اقتراحات المدير التنفيذى المتعلقة بالتخطيط المتوسط الأجل وبوضع برنامج على صعيد المنظومة ، ولكنه أعرب عن بعض الخشية من أن يستلزم ذلك حدوث تغييرات كبيرة في الوثائق اللازمة وأن يؤدى ذلك بدوره الى نشوء أعمال اضافية سواء بالنسبة للأمانة العامة أو بالنسبة للوفود .

١٤٥ - وأكد أحد الوفود أن قيام هيئات منظومة الأمم المتحدة بالبرمجة المشتركة حسب الموضوعات وبتحقيق الاتساق فيما بين ميزانياتها البرنامجية وخططها المتوسطة الأجل سيمكنها ، في الوقت اللازم ، من أن يتعاون كل منها مع الآخر تعاونا أكثر فعالية ، دون أن تبذل غير الحد الأدنى من الجهد الادارى الاضافي وبشعور واضح بأنها تسهم في تحقيق أهداف محددة ومتفق عليها بصورة متبادلة . وأعرب عن تأييده لاقتراحات المدير التنفيذى ، وقال انها ستكون ذات أثر كبير على طريقة تصريف أعمال مجلس الادارة في المستقبل . وأضاف انه لا يمكن اجراء التغييرات المقترحة فيما بين ليلة وضحاها داخل منظومة في مثل اتساع وتعقيد الأمم المتحدة . ولئن كان هيكل البرامج قد قدم خدمة مرضية الى حد لا بأس به منذ الدورة الاولى لمجلس الادارة ، فان من الممكن حقا ان يكون هذا الهيكل ذا فائدة اذا ما تم النظر بصورة متأنية في هيكل البرامج والبرامج الفرعية الذى سيستخدم لدى الشروع في عملية التخطيط المتوسط الأجل الجديدة . واقترح على المدير التنفيذى النظر في انشاء فريق استشارى صغير يتألف من ممثلين للحكومات والوكالات للمساعدة في استحداث هذا الهيكل . وأضاف ان استخدام تقنيات الحاسبة الالكترونية ، مقترنا باستحداث نظام مناسب للترميز ، سيمكن كلا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات من الحصول على هياكل للبرامج والبرامج الفرعية تكون معدة بوجه خاص لتلبية احتياجاتها الخاصة وتوليد معلومات مناسبة لتلبية احتياجات كل منها . وينبغي أن تتم الموافقة على مخصصات لفترة السنتين من الصناديق ومن الميزانية العادية تكون متفقة مع أرقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل ، وأن تتبع ذلك عملية استعراض وتعديل بعد السنة الاولى من فترة السنتين . وينبغي أن تستعرض الوثيقة المنظورية مرة كل دورتين ، لأن التقدم المحرز خلال سنة واحدة لن يوفر مادة كافية تؤمن قيام استعراضات سنوية .

Digitized by UNOG Library

١٤٦ - وأيد وفد آخر تأييدا قويا الجوانب الرئيسية لاقتراحات المدير التنفيذى ، وقال ان من الضرورى أن تتاح بعض المرونة بحيث لا تفدو تقنية التخطيط ذات آثار سلبية من وجهة نظر الأهداف الشاملة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . فاذا برزت حالات عاجلة أو طارئة ذات أثر بيئي قاس فانه ينبغي ألا تعيق القوالب الادارية الصلبة الداخلة في تركيب نظام التخطيط والميزنة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير المساعدة . وينبغي أن يبذل جهد ، لدى اقرار الشكل النهائي لنظام التخطيط ، لتلافي الاسراف في الصعوبة والتعقيد .

١٤٧ - وقال الوفد نفسه انه ينبغي أن تتاح لمجلس الادارة الفرصة لأن يواصل بشكل ما الدراسات المعمقة لبعض المواضيع المختارة بعد نهاية السلسلة الحالية من هذه الدراسات في عام ١٩٨١ . ولئن كان ينبغي لمجلس الادارة أن يركز اهتمامه مرة كل سنتين على تنقيح واعتماد برنامج البيئة المتوسط الأجل على صعيد المنظومة ، فانه ينبغي أن تستعرض الوثيقة المنظورية للبرنامج سنويا .

١٤٨ - وتكلم ممثل اليونسكو بالنيابة عن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، فأعرب عن رأى مفاده انه اذا كان التعاون المباشر مع المنظمات الوطنية وغير الحكومية مناسبا في بعض الأحيان ، فان وظيفتي التنسيق والحفز اللتين يتولاهما برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي أن يمارسا بالدرجة الاولى في نطاق منظومة الامم المتحدة وعن طريقها ، وانه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتجنب الدخول في أنشطة تنفيذية تدخل في اختصاص مؤسسات أخرى للأمم المتحدة . وقال ان الوكالات ترحب بالاستحداث التدريجي لبرنامج للبيئة متوسط الأجل على صعيد المنظومة . بيد أنه شدد على أن معظم الصعوبات التي تبرز في الوقت الراهن في مجال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليس مردها عدم وجود مثل هذا البرنامج . وأعرب عن ثقته في انه يمكن ، اذا ما أخذت تماما في الاعتبار اهتمامات الوكالات المتخصصة ، أن يتم التغلب على الصعوبات في مجال التعاون بسرعة .

١٤٩ - وأعرب المدير التنفيذى عن موافقته الى حد بعيد على ما قيل أثناء المناقشة . فهو يشاطر في الرأى القائل بأنه ينبغي أن يدع النظام الجديد مجالا للمرونة . وفيما يتعلق بالوثيقة المنظورية ، اعرب عن أمله في أن يتم الاتفاق على استعراضها مرة كل سنتين ، وذلك لا يعود فحسب الى أن نوع المعلومات التي ستتضمنها قد لا يكون مما يجدر تناوله بالاستعراض سنويا . وأشار أيضا الى انه يمكن للمجلس أن يوافق على فكرة الاستكمال الشامل للمعلومات في ميادين سبقت مناقشتها مناقشة معمقة ، بالنظر الى أن التقرير الخاص بحالة البيئة الذى يجرى اعداده سنويا سيركز على ما يبرز من مشاكل . وأيد أيضا تأييدا كاملا الفكرة القائلة بأنه ينبغي تلافي التعقيد المفرط لدى استحداث النظام الجديد . وقال انه ليس من المعتزم تغيير النهج البرنامجي ذى المستويات الثلاثة . وأضاف ان مما يكفل المرونة في الانتقال الى البرنامج المتوسط الأجل على صعيد المنظومة انه لن يبدأ العمل به قبل عام ١٩٨٤ ، الأمر الذى يتيح ما يكفي من الوقت لاجراء التعديلات اللازمة . وعلى أى حال فلن يكون بالامكان الشروع في النظام الجديد في موعد أبكر ، لأن دورات الميزانية البرنامجية لوكالات الامم المتحدة لن تتوافق زمنيا الا في عام ١٩٨٤ . وقال انه قد سجل الفكرة التي اقترحها أحد الوفود بانشاء فريق استشارى صغير ، غير انه لابد له من التشاور بشأن هذا

Digitized by UNOG Library

الاقتراح مع الاعضاء الاخرين لمنظومة الأمم المتحدة . وأعرب عن أمله في أن يتم الاتفاق على نظام مناسب للترميز ، كما اقترح الوفد نفسه . وكرر الاعراب أيضا عن رأيه في أن استخدام الصندوق ينبغي أن يتبع التوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في القرار ٢٩٩٧ (د - ٢٧) .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٥٠ - يتضمن المقرر بشأن سياسة وتنفيذ البرنامج الاجراءات التي اتخذها مجلس الادارة فيما يتعلق بمسائل التنسيق (المقرر ٧/١ ، الجزء "ثانيا") .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

المسائل المتعلقة بالبرنامج

١٥١ - أحيل البند ٧ من جدول الأعمال الى اللجنة الاولى من لجان الدورة لتنظر فيه . وللاطلاع على تقرير عن تنظيم أعمال اللجنة ، أنظر الفقرة ١٥ أعلاه .

١٥٢ - وكان معروضا على اللجنة ، لدى النظر في هذا البند ، الوثائق UNEP/GC.7/7 و Corr.1 و 3 و Add.1 ، UNEP/GC.7/8 ، UNEP/GC.7/9 ، UNEP/GC/INFORMATION/1/Rev.2 ، UNEP/GC/INFORMATION/5/Supplement 2 . ووافقت اللجنة على النظر في بنود جدول الأعمال ٦ (ج) UNEP/GC/INFORMATION/6/Add.2 و Corr.1 و ٨ (UNEP/GC/7/12 و Add.1) و١٢ (UNEP/GC.7/18) ، وذلك في الاوقات المناسبة أثناء نظرها في برنامج البيئة .

ألف - تعليقات عامة

١٥٣ - أشار مساعد المدير التنفيذي لمكتب البرنامج ، لدى تقديمه وثيقة البرنامج (UNEP/GC.7/7 و Corr.1 و3 و Add.1) ، الى أن هذه الوثيقة تمثل ردّ الأمانة على الفقرة ٢ من مقرر مجلس الادارة ٢/٦ .

١٥٤ - ولئن كان ثمة اتفاق عام على أن شكل وثيقة البرنامج قد تحسن تحسنا كبيرا وانه ينبغي اختباره عددا من السنوات قبل اجراء تغييرات أخرى ، فقد رأى أحد الوفود أن ادخال مزيد من التطوير في اطار الشكل الحالي من شأنه أن يساعد الحكومات على توفير توجيه سياسي وتقرير كيفية الاستفادة من الموارد على نحو أكثر فعالية . ورأى بعض الوفود انه يمكن للجداول الخاصة بالآثار المتعلقة بالميزانية ان تكون مضللة بعض الشيء ما لم تجعل أكثر شمولا ، بينما رأت بعض الوفود الأخرى أن المعلومات المتعلقة بالميزانية ستكون أكثر دلالة اذا ما قدمت على مستوى البنود الفرعية .

١٥٥ - وأكد ممثلا وكالتين من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة أن العرض الموجز لوثيقة البرنامج قد يولد انطباعا خاطئا عن الأنشطة البيئية التي تنفذها منظومة الامم المتحدة ، وهي أنشطة كبيرة الاتساع ، كما أكد بوجه خاص أن الارقام الواردة المتعلقة بالميزانية لا يمكن أن تكون أرقاما دقيقة الا بالنسبة لاشتراكات صندوق البيئة . وأعرب أحد الوفود عن شكه في الاتساق المنطقي لفصول البرنامج ، وشدد على صعوبة اجراء تمييز قاطع بين التقييم والتنظيم الادارى .

باء - التقييم البيئي

١ - مراقبة الأحوال الأرضية

١٥٦ - أعرب كثير من الوفود عن قلقها ازاء ما يظهر من افتقار الى عنصر التقييم الذى يقصد به أن يشمل الوظائف الفردية لمراقبة الأحوال الارضية وأن يوجه الاهتمام ، في الوقت نفسه ، الى

Digitized by UNOG Library

البيانات الجديدة اللازمة . ولكن عدة وفود اعترفت بالصعوبات التي ينطوى عليها ذلك وطلبت أن يقوم مجلس الادارة بتقديم الارشاد في هذا الصدد . وقد حظى بالتأييد اقتراح يدعو الى تكوين فريق استشارى مخصص ، ورأت بعض الوفود أن الاستعراض المتعمق لمراقبة الاحوال الارضية ينبغي أن يعرض على المجلس في دورته الثامنة .

(أ) نظام الرصد البيئي العالمي

١٥٧ - لاحظ كثير من الوفود بارتياح أن أنشطة نظام الرصد البيئي العالمي قد بدأت تؤتي ثمارها الآن . وأشير الى أن الافتقار الظاهر الى استراتيجية واضحة للرصد البيئي العالمي قد أسفر عن عدم توصل نظام الرصد البيئي العالمي الى ممارسة الأثر الكامل المتوقع منه ، وذلك يعود جزئيا الى انه لم ينتفع انتفاعا كاملا بأنشطة الرصد الوطنية . بيد انه تم التشديد على أن الجهد الرئيسي لنظام الرصد البيئي العالمي ينبغي أن يظل متمثلا في التعاون مع الوكالات المتخصصة. وأعرب البعض أيضا عن قلقهم لعدم وجود مفهوم واضح لما يتوقع أن تكون عليه طريقة أداء نظام الرصد البيئي العالمي لعمله متى دخل مرحلة التشغيل .

١٥٨ - وقد اعتبرت الحاجة الى توليف البيانات وتفسيرها والابلاغ عنها ذات أهمية عالمية . كما أشير الى التأخير في توليد النتائج التقديرية من البيانات المرصودة ، وأعرب عن القلق لأن توليد مثل هذه النتائج لن يكون ممكنا ، في بعض الميادين ، قبل عام ١٩٨١ .

١٥٩ - ورأت عدة وفود انه ينبغي لنظام الرصد البيئي العالمي أن يقدم تقييمه الخاص للبيانات المرصودة ، بينما رأى آخرون أن المعلومات المتوفرة من نظام الرصد البيئي العالمي ينبغي أن تتاح بيسر أكبر للحكومات في شكل يسهل فهمه .

١٦٠ - وعرض أحد الوفود ان يتيح خبرته الوطنية عن رصد الاثر ، كما أعرب عن تقديره للترتيب الحالي لتنفيذ أعمال البحث والتقييم في مركز بحوث الرصد والتقييم بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

١٦١ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الدعم المالي لنظام الرصد البيئي العالمي ، سواء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو غيره من الوكالات ، يتناقص فيما يبدو ، بينما تتزايد نتائج وتوقعات هذا النظام ، ولذلك فانه سيكون من المفيد الحصول على معلومات عن استراتيجية التمويل المقبل المقترحة بالنسبة لنظام الرصد البيئي العالمي .

١٦٢ - وشدد بعضهم على انه ينبغي للأعمال الهامة التي يضطلع بها حاليا نظام الرصد البيئي العالمي في استحداث طرق منهجية لرصد الموارد الطبيعية في افريقيا الاستوائية أن تتسع لتشمل مناطق أخرى ، منها امريكا اللاتينية . ورأت بعض الوفود الاخرى انه ينبغي أن يمتد رصد الغطاء الحراجي بسرعة ، وذلك بوجه خاص الى مناطق أخرى من افريقيا والى حوض الامازون . وأكد أحد الوفود الحاجة الى توسيع نطاق أنشطة الرصد الارضي للسلاسل الجبلية ليشمل الجنوب الافريقي .

١٦٣ - وأشار كثير من الوفود الى الحاجة الى استحداث برنامج رصد بيئي للشبكة العالمية لاحتياطيات المحيط الحيوى . وأشير في هذا الصدد الى الاجتماعين اللذين انعقدا في

Digitized by UNOG Library

أوك ريدج وريفا (٧) ، كما طلب أحد الوفود من برنامج الامم المتحدة للبيئة رعاية اجتماع متواضع في المستقبل القريب للنظر في أفضل الطرق لاستكمال نتائج اوك ريدج .

١٦٤ - وشدد عدد من الوفود على أهمية برنامج نقل الملوثات البعيد المدى فوق اوروبا ، وأشارت في هذا السياق الى الاجتماع الاوروبي القادم العالي المستوى بشأن البيئة . بيد أنه اشير الى انه سيمضي بعض الوقت قبل أن يمكن للبرنامج تقديم أساس مالي وتقني سليم لوضع استراتيجيات تخفيضية عملية وواقعية . ودعا عدد من الوفود المدير التنفيذي الى العمل على أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم دعمه للبرنامج المذكور أعلاه بعد تاريخ انتهاء مرحلته الاولى في عام ١٩٨٠ ، مشيرين الى انه يمكن الاستفادة أيضا من البرنامج بوصفه مصدرا قيما للخبرة بالنسبة لأنشطة للرصد قابلة للمقارنة في مناطق أخرى من العالم . ولكن أحد الوفود رأى انه ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لاعادة النظر في هذا الدعم للبرنامج في الوقت المناسب ، لانه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ألا يدخل في التزامات تمويلية غير محددة الأجل اذا ما اريد له الوفاء بدوره الحافز .

١٦٥ - واقترح أحد الوفود انشاء مصرف للعينات يسمح في المستقبل بتحليل العينات حين تتاح تقنيات جديدة . وأشار وفد آخر الى مبادرة بعض البلدان المتصلة بتعزيز برنامج الحماية البيئية لاوروبا فاقترح انشاء نظام للرصد لعموم اوروبا في اطار نظام الرصد البيئي العالمي ، بينما شدد وفد آخر على أهمية استحداث مجموعة من العناصر الخاصة بالرصد المتعلق بالشؤون الصحية تتألف من أنشطة تكون بمثابة عناصر تكوينية في مجال رصد تلوث المياه والأغذية والهواء .

١٦٦ - وشددت عدة وفود على أهمية رصد نوعية المياه . ورأى أحد الوفود ان ثمة حاجة الى اعادة تقييم المعايير المستخدمة لانتقاء مراكز أخذ العينات الخاصة بنوعية المياه . وأعلن ممثل لجنة الاتحادات الاوروبية انشاء شبكة لرصد نوعية المياه تغطي جميع الأنهار الرئيسية لمنطقة لجنة الاتحادات الاوروبية ؛ ويمكن اتاحة البيانات المتولدة عن هذا النظام لنظام الرصد البيئي العالمي .

١٦٧ - وشدد ممثل اليونسكو على قيمة بعض المشاريع التي منها السجل العالمي للأنهار المنصبة في المحيطات ، ورصد الأنهار الجليدية ، وأعرب عن ارتياحه لتعاون برنامج الامم المتحدة للبيئة مع الوكالات المتخصصة في برنامج نظام الرصد البيئي العالمي .

١٦٨ - وأوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها لنظام الرصد البيئي العالمي ، باعتماد مشروع مقرر (٨) بشأن رصد انتقال ملوثات الهواء عبر الحدود ، قدمته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والدانمرك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، ويوغوسلافيا ، واليونان .

---

(٧) هما ، على التوالي ، الحلقة التدريبية المعنية بالرصد الايكولوجي الطويل الاجل التي عقدتها اللجنة الوطنية للولايات المتحدة المعنية ببرنامج الانسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو ، والندوة الدولية المعنية بالرصد العالمي المتكامل للتلوث البيئي .

(٨) للاطلاع على نص المقرر بصيغته التي اعتمدها المجلس ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٧/ ٤ باء .

Digitized by UNOG Library

١٦٩ - وأشارت الأمانة الى أن هذا المقرر ، حين يبدأ نفاذه في عام ١٩٨١ ، سيكلف صندوق البيئة زهاء ٢٠٠٠٠٠ دولار بموجب الأحكام والشروط الحالية . وينبغي النظر في هذا النشاط مرتبطا بالفقرة ٦ من المقرر ٣/٧ ؛ ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن دعم المشروع فيما بعد عام ١٩٨٠ سيخفض بصورة تدريجية .

(ب) تبادل المعلومات

'١' شبكة الاحالة الدولية

١٧٠ - أعربت الوفود عن ارتياحها لمعدل نمو شبكة الاحالة الدولية . وتعهدت عدة وفود بأن تقدم حكوماتها الدعم الفعال للشبكة ، واقترح أحدها زيادة استخدام العملات غير القابلة للتحويل لدعم أنشطتها . وأشار البعض الى الحلقة الدراسية لتبادل المعلومات التي انعقدت في تشيكوسلوفاكيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ والتي أسفرت عن انشاء المركز الاقليمي لبلدان اوروبا الشرقية .

١٧١ - وأثنت عدة وفود على شبكة الاحالة الدولية للنوعية الرفيعة لمنشوراتها التي اعتبرت كثيرة الفائدة ، ولاسيما الدليل الدولي لمصادر المعلومات البيئية . وشدد بعض المتكلمين على أهمية مواصلة بذل الجهود لتعزيز برنامج تعريفي يرمي الى مساعدة المستفيدين على زيادة الاستفادة من خدمات شبكة الاحالة الدولية ، وعرضوا تقديم تعاون فعال في هذا العمل .

١٧٢ - ورحب البعض بتعيين جهات وصل نموذجية ، وشددوا على أهمية تنظيم دورات تدريبية عن طريقها . وقدم عدد من الطلبات المحددة لمساعدة جهات الوصل الوطنية .

١٧٣ - وأبرزت عدة وفود الصعوبات المتصلة بقيام جهات الوصل الوطنية بانشاء مرافق للوثائق والمحفوظات ، ودفع أتعاب الترجمة التحريرية ، وخدمات استنساخ الوثائق ، فضلا عن تكاليف أخرى تتعلق بالمستفيدين . بيد أن بعض المتكلمين شددوا على انه ينبغي لكل بلد ، في اطار شبكة لا مركزية كشبكة الاحالة الدولية ، أن يقدم ما يكفي من التمويل والموظفين والموارد لدعم تلك الجوانب وغيرها من عمليات جهات الوصل . وأيد آخرون قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم انشاء جهات وصل وطنية في البلدان النامية التي لاتوجد فيها حاليا مثل هذه الجهات . وارتأى أحد الوفود انه ينبغي ألا تتحول جهات الوصل الوطنية الى مراكز للاعلام .

١٧٤ - وأوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها لشبكة الاحالة الدولية ، باعتماد مشروع مقرر (٩) ، قدمته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والدول الافريقية التي حضرت دورة المجلس ، وكولومبيا .

١٧٥ - وأشارت الامانة الى انه يمكن تنفيذ المقرر في نطاق الموارد المالية المتوفرة .

---

(٩) المرجع نفسه ، المقرر ٤/٧ جيم .

Digitized by UNOG Library

'٢' السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية

١٧٦ - لاحظ كثير من الوفود بارتياح الزيادة المستمرة في اشتراك البلدان في السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ، وأعربت عن دعمها لبرنامج عمله . وقالت انه ينبغي أن يكون من بين الأنشطة الهامة للسجل الدولي تشجيع قيام منظمات وطنية للعناية بتسجيل المواد الكيميائية المحتملة السمية .

١٧٧ - وأشارت عدة وفود الى أهمية التركيز على قائمة مختارة بعناية للأنشطة الرئيسية التي يمكن أن تسفر عن نتائج خلال بضع سنوات ، مع التركيز على تبادل المعلومات الأساسية التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة . واعتبرت المساعدة في وضع وثائق تتناول المعايير الصحية واحدا من مثل هذه الأنشطة . ولم يؤيد أحد الوفود خطة ربط انشطة السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية بانشاء مصارف للبيانات أو بانشاء نظم دولية للانذار بالأخطار البيئية . ذلك انه قد لا يكون ممكنا تحقيق ذلك ضمن نطاق الموارد المتوفرة المحدودة . وشدد وفد آخر على أهمية تجنب الازدواجية مع نظام الانذار بالأخطار الصحية التابع لمنظمة العمل الدولية وغيره من الجهود المماثلة .

١٧٨ - وكان مما شددت عليه وفود أخرى الاسهام القيّم الذى يمكن للسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية أن يقدمه في انشاء سجلات وطنية للمواد الكيميائية السامة ، وأهمية تجميع قائمة بالسجلات وجمع بعض البيانات كأرقام الانتاج ، والحاجة الى تعزيز تدفق أكثر استمرارا للمعلومات المتعلقة بأنشطة السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية . وكرر أحد الوفود ، تدعمه في ذلك وفود أخرى ، الاعراب عن الحاجة الى أنظمة دولية تتعلق بالمتاجرة بالمواد الكيميائية ، وتبادل المعلومات بين البلدان المصدرة والمستوردة بشأن خصائص المواد الكيميائية المحتملة السمية والمتاجرة بها .

١٧٩ - وأشارت عدة وفود الى قلة الدعاية المخصصة لأنشطة السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية بوصفها أحد الأسباب التي جعلت كثيرا من البلدان لا تتمكن من تعيين مراسلين وطنيين أو الاستفادة الكاملة من المرافق المقدمة عن طريق السجل الدولي .

١٨٠ - وأشير الى انه ، بالرغم من أن مفهوم المراسلين الوطنيين هو مفهوم سليم ، فانه ينبغي العناية بالتحقق من أن المسؤوليات التي تقع بحق على عاتق السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية ليست مفروضة على المراسلين الوطنيين .

(ج) الحدود الخارجية

'١' تقييم الاحتياجات البشرية الأساسية فيما يتعلق بالحدود الخارجية

١٨١ - كان ثمة اتفاق عام على البرنامج الذى اقترحه المدير التنفيذى . وأشار أحد الوفود الى ضرورة الاخذ بنهج محترس ، وذلك بالنظر الى الاختلاف القائم في حالة الاحتياجات الأساسية بين البلدان وفي المناهج الوطنية المختلفة لتناول المشاكل المعنية .

Digitized by UNOG Library

'٢' التغيرات المناخية

١٨٢ - كان ثمة اتفاق عام على انه ينبغي مواصلة توفير الدعم الذى قام المدير التنفيذى بتقديمه للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بغية استحداث البرنامج المناخي العالمي . وقد حظي بدعم بعض الوفود اقتراح يدعو الى أن يبلغ برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية باستعداده للاضطلاع بالمسؤولية الأولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي للدراسات الخاصة بالآثار المناخية التابع للبرنامج المناخي العالمي . وقال ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية انه ، وان كان لا يملك سلطة الدخول في التزام بهذا الشأن بالنيابة عن منظمته ، فانه يرى أن هذا الاقتراح قابل للتحقيق ويمكن قبوله ، وان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ستنظر فيه لدى انعقاد مؤتمرها الثامن . غير أن وفدين أشارا الى انه ينبغي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وهي المسؤولة عن التنسيق الشامل للبرنامج المناخي العالمي ، أن تحتفظ أيضا بالمسؤولية عن جميع البرامج الفرعية الأربعة التابعة لهذا البرنامج ، بما في ذلك الدراسات الخاصة بالآثار المناخية .

١٨٣ - وكان ثمة اتفاق عام على انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينسق التدابير المتخذة بشأن موضوع عاجل هو موضوع ثاني أوكسيد الكربون . ولكن أحد الوفود أعرب عن رأى مفاده انه ، بدلا من الاخذ باقتراح المدير التنفيذى الداعي الى انشاء خطة عمل عالمية ، ينبغي القيام ، بالتشاور بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، بانشاء مجلس استشارى من العلماء لوضع الترتيبات المؤسسية وتقديم المشورة بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها .

١٨٤ - وقد أوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها للتغير المناخي ، باعتماد مشروعي مقررين (١٠) ، أحدهما بشأن المناخ والبيئة ، وهو مشروع قدمته ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والسويد ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليونان ، والآخر بشأن الأنشطة المتعلقة بثاني اوكسيد الكربون ، قدمته ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والسويد ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية .

١٨٥ - وأشارت الامانة الى أن تكاليف تنفيذ مشروع المقرر الأول ، وربما الثاني أيضا ، يمكن استيعابها داخل حدود الموارد المالية المتوفرة .

'٣' تغيير الطقس

١٨٦ - أيدت جميع الوفود التي علقت على هذا الموضوع ، باستثناء وفد واحد ، خطط المدير التنفيذى بالدعوة الى عقد اجتماع للخبراء الحكوميين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ للنظر في المبادئ

---

(١٠) المرجع نفسه ، المقرران ٧/٤ دال وهاء .

Digitized by UNOG Library

والخطوط التوجيهية لتفسير الطاقس . بيد أن بعض الوفود اقترحت عدم تحويل هذه المبادئ والخطوط التوجيهية الى معاهدة دولية رسمية ريثما يسمح بمثل هذا التطور احراز مزيد من التقدم في المعرفة العلمية .

١٨٧ - وحظى بالتأييد ما قدمه المدير التنفيذى من دعم لمشروع زيادة الهطول التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

'٤' الأخطار المحدقة بطبقة الاوزون

١٨٨ - أعرب أحد الوفود عن قلقه لتخلف أحد جوانب خطة العمل ، وهو الجانب الذى يعالج دراسة آثار نضوب الأوزون البيولوجية وآثاره على الصحة البشرية . ووجه وفد فرنسا دعوة لعقد الدورة الثالثة للجنة التنسيق المعنية بطبقات الاوزون في باريس في وقت لاحق من عام ١٩٧٩ .

'٥' الانتاجية الحيوية

١٨٩ - شدد عدة متكلمين على أهمية دراسة الدورات الكيميائية - الجيولوجية - الحيوية والترابط بين دورات النيتروجين والكبريت والكربون ، وأيدوا برنامج الأنشطة الذى اقترحه المدير التنفيذى .

١٩٠ - وشدد ممثل اليونسكو على أن من رأى الوكالات المتخصصة انه ينبغي عدم تكليف المؤسسات الوطنية بوظائف دولية ما لم يظهر ، بعد مشاورات كاملة ، أن تلك أنسب طريقة من طرق العمل .

١٩١ - وقد أوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها لمراقبة الأحوال الأرضية ، باعتماد مشروع مقرر (١١) بشأن التقييم البيئي ، قدمته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والسويد ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان .

١٩٢ - وأشارت الأمانة الى انه يمكن استيعاب تكاليف تنفيذ هذا المقرر ، اذا كان المقصود أن يكون الفريق المقترح فريقا مخصصا صغيرا ، ضمن حدود الموارد المالية المتاحة .

٢ - البيانات الاحصائية

١٩٣ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لبرنامج البيانات الاحصائية وللأهداف والاستراتيجيات المقترحة . وأشار أحد الوفود الى الحاجة الى تجنب ازدواجية الأعمال في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى كما أشار الى أهمية البيانات البيئية لرسم الاستراتيجيات التنفيذية في هذا الميدان . وأشار البعض الى الحاجة الى تحديد مصطلح الحدث البيئي الهام في صلته بأساس البيانات لعام ١٩٨١ ، وكذلك الى أهمية التدريب للنهوض بمهارات تقديم المعلومات .

١٩٤ - ووافقت اللجنة على أن تدرج توصياتها المتعلقة بالبيانات البيئية في مشروع المقرر العام بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج (انظر الفقرة ٣١٤ أدناه) .

---

(١١) المرجع نفسه ، المقرر ٤/٧ ألف .

Digitized by UNOG Library

جيم - ميادين البحث

١ - المستوطنات البشرية والصحة البشرية

(أ) المستوطنات البشرية

١٩٥ - رحبت معظم الوفود باضطلاع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالمسؤولية الكاملة عن ميدان البحث ، ولكنها أيدت في الوقت نفسه استمرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بالمسؤولية عن الجوانب البيئية للمستوطنات البشرية . وأعربت جميع الوفود عن تأييدها للهدف والاستراتيجيات الموضوعة حديثا ، كما أن معظم الوفود لاحظت بارتياح خطة العمل الخاصة بالمستوطنات البشرية . ونبه بعض الوفود الى انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحدد أولويات العمل وفقا لأكبر الاحتياجات وللطاقة اللازمة لتحقيق منجزات هامة ، بينما شددت بعض الوفود الاخرى على الحاجة الى تخطيط متوازن للمستوطنات الحضرية والريفية . وأشارت عدة وفود الى العلاقة القائمة بين الفقر والمشاكل البيئية للمستوطنات البشرية ، وخاصة في البلدان النامية. وأشار أحد الوفود الى انه ينبغي التمييز بين المستوطنات الحالية والمستوطنات المقبلة ؛ وأضاف ان معالجة مشاكل المستوطنات الحالية هي مهمة تتولاها أساسا السياسة الاجتماعية ، بينما ينبغي ، بالنسبة لمشاكل المستوطنات المقبلة ، رسم مبادئ محددة للسياسة البيئية ترتبط ارتباطا وثيقا بالانفجار السكاني وسائر جوانب المشاكل البيئية .

١٩٦ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييدها لنشر المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المستوطنات البشرية السليمة بيئيا ، مع التركيز بوجه خاص على المحافظة على الطاقة ، ومعالجة النفايات ، وتوريد المياه ، ونوعية الهواء ، والتلوث الضجيجي . ودعا أحد الوفود الى التركيز على اقامة شبكات اقليمية ودون اقليمية ، بدلا من اقامة شبكات عالمية ، بينما اقترح وفد آخر تركيز اهتمام خاص على التكنولوجيات السليمة بيئيا والمناسبة للمناطق الريفية المعزلة . وشدد وفد آخر على أهمية الطاقة والتكنولوجيا المناسبة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية ، ودعا الى زيادة في بنود الميزانية ذات الصلة ، وذلك بوجه خاص لمعالجة مشاكل المستوطنات .

١٩٧ - واسترعى بعض الوفود الاهتمام الى الحاجة الى زيادة التركيز على وضع مبادئ توجيهية عملية وسليمة بيئيا تتعلق باتخاذ اجراءات على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي ، بدلا من استحداث المفاهيم والأفكار . وشدد بعض الوفود على أهمية تخطيط الاستفادة من الاراضي ، بينما لفت بعض الوفود الاخرى النظر الى أهمية السياسة الاجتماعية وصون التراث الثقافي في المستوطنات الحالية . وطلب أحد الوفود وضع برامج للمستوطنات البشرية خاصة بفئات البدو الرعاة .

١٩٨ - ورحّب كثير من الوفود بتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المركز في ميدان المستوطنات البشرية ، بينما اقترحت وفود أخرى مزيدا من تحديد المسؤولية بين المنظمتين . وأثار بعض الوفود الشكوك حول الأساس النظري للزيادة الكبيرة في الأرقام الارشادية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ تحت بند المستوطنات البشرية والصحة البشرية في الميزانية ، وتساءلت عن أي من البندين

Digitized by UNOG Library

الفرعيين سينتفع بهذه الزيادة . وأعرب عدد من الوفود عن رأى مفاده أنه ينبغي فصل المستوطنات البشرية عن الصحة البشرية وانشاء بند مستقل في الميزانية لهذا الميدان من ميادين البحث . وشدد أحد الوفود بوجه خاص على انه لا يمكن الموافقة على خطة العمل ما لم تعدّل من جديد لتتمشى مع زيادة الاعتماد .

١٩٩ - وأوضح مساعد المدير التنفيذى لمكتب البرنامج أن الاعتماد المخصص للمستوطنات البشرية والصحة البشرية يتمشى مع الخطة بصيغتها الجديدة التي تم وضعها بالتعاون مع الموئل ، كما تتمشى مع استمرار منح الاولوية من جانب كثير من الوفود ، ولاسيما وفود البلدان النامية ، لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان المستوطنات البشرية بالتعاون مع الموئل .

٢٠٠ - ووافقت اللجنة على أن تدرج توصياتها المتعلقة بالمستوطنات البشرية في مشروع المقرر العام بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج (انظر الفقرة ٣١٤ أدناه) .

(ب) صحة الناس وصحة البيئة

٢٠١ - أيد كثير من الوفود الأهداف والاستراتيجيات وخطة العمل المتعلقة بالصحة البشرية . وأعربت الوفود عموما عن ارتياحها للتقدم الذى احرزه برنامج الآثار الصحية للمواد الكيميائية البيئية الذى نفذ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية . ونوه بعض الوفود بالتقرير المتعلق بالمبادئ وطرق تقييم سمية المواد الكيميائية بوصفه تقريرا كبير الفائدة . ورأى أحد الوفود انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ألا يقتصرا على دراسة ما للمواد الكيميائية السامة من آثار مضرة بالصحة البشرية ، بل أن ينظرا كذلك في آثارها على البيئة الطبيعية . ولاحظ بعض الوفود بعين القبول مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالصحة المهنية ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية . وقال أحد الوفود ان الأخطار المحدقة بالصحة ، ولاسيما في البلدان النامية ، ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر ، وان ازالة الفقر ستخفض الى حد بعيد من المشاكل الصحية .

٢٠٢ - وأعرب كثير من الوفود عن قلقها بشأن ما قد يكون للمواد الكيميائية المستخدمة في مكافحة الآفات من آثار على الكائنات الحية غير المستهدفة ، ولاسيما الكائنات الموجودة في السلسلة الغذائية ، وعلى البيئة بجملتها . وحثّ بعض الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ايلاء اهتمام خاص للمكافحة البيولوجية للملاريا وداء منشقات الجسم وغيرها من الأمراض ، وعلى الآفات التي تصيب القطن .

٢٠٣ - وقد أوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها لصحة الناس وصحة البيئة ، باعتماد مشروع مقرر (١٢) قدمته بنغلاديش ، وبوتسوانا ، وتونس ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، والسنغال ، وكينيا ، ومصر ، وملاوى ، ونيجيريا .

٢٠٤ - وأشارت الامانة الى أن هذا المقرر يمكن أن تترتب عليه في الظروف الراهنة نفقات تتراوح بين ٥٠٠٠٠ دولار و ٦٠٠٠٠٠ دولار .

---

(١٢) المرجع نفسه ، المقرر ١٧/٥ .

Digitized by UNOG Library

٢ - النظم الايكولوجية الأرضيـة

(أ) الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، بما في ذلك التصحر

٢٠٥ - يرد تقرير اللجنة عن ميدان البحث الآنف الذكر بوصفه الفصل الخامس من هذا التقريـــر ، تحت البند ٨ من جدول الأعمال .

(ب) النظم الايكولوجيـة الأرضية الأخرى

٢٠٦ - أيدت الوفود الأهداف والأنشطة بوجه عام ، ولكن أحدها دعا الى زيادة تحديد الأولويات داخل اطار ميادين البحث ، بينما أعرب وفدان عن قلقهما لما سيكون لارقام الاعتمادات الارشاديـة المخفضة المقترحة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ من آثار على خطط العمل بالشكل الذى قدمت فيه . ولفت ممثل مجلس الايكولوجيا البشرية النظار الى خلو وثيقة البرنامج من الاهتمام بفئات السكان المهددة ، المقيمة في نظم بيئية هشة والتي قد تتأثر على الرغم منها بتغيرات أيكولوجية من صنع الانسان ، واقترح ادراج الموضوع في جدول أعمال الدورة الثامنة لمجلس الادارة .

'١' النظم الايكولوجية للأحراج والغابات الاستوائية

٢٠٧ - كان ثمة تأييد عام لخطة العمل ، وان يكن أحد الوفود قد قال ان الاحتياجات العاجلة التي تقوم عليها الخطة ينبغي أن تكون أكثر تحديدا من حيث الاهداف القصيرة الأجل والطويلـــة الأجل ، ودعا الى زيادة مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في هذا الميدان . وأعربت الوفود عامة عـن قلقها ازاء المعدل المفزع لتعرى الغابات وآثاره من حيث التصحر . وأشار أحد الوفود ، وأيده فـي ذلك كـثير من الوفود الاخرى ، الى الطابع الملحّ لمشاكل تعرى الغابات ، وحث برنامج الأمـــم المتحدة للبيئة على عقد اجتماع دولي لوضع خطة عمل دولية متكاملة بشأن ادارة الغابات الاستوائيـــة يكون من شأنها اقرار توزيع للمسؤوليات وفق اتجاهات خطة عمل طبقة الاوزون . ونبه وفد آخر الـى أنه ينبغي التركيز على تنفيذ مقررات الاجتماعات الاخيرة وعلى الوسائل اللازمة للتشجير ، بدلا مـــن تناول مشاكل تعرى الغابات ، وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على القيام بدور الحافز لضمـــان عدم اهمال العناصر البيئية .

٢٠٨ - وطلب أحد الوفود من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل تقديم دعمه لما تبذله حكومته من جهود كيما تفتتح فعلا مركز التوثيق الاقليمي المعني بأيكولوجيا الغابات الاستوائية في غـــرب افريقيا ، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية ، بينما وجهت عدة وفود النظار الى أهمية الكتلة الحيوية للغابات الاستوائية في منع التصحر ، وحث أحدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التعاون تعاونا وثيقا مع المشروع رقم ١ من برنامج الانسان والمحيط الحيوى . ولفت أحد الوفود النظار الـــى مشاكل الغابات المعتدلة لحوض البحر المتوسط ، بينما أعلن وفد آخر تأييده لبرنامج الأشجـــار ، وحث وفد ثالث على الاهتمام بالمشاكل المتصلة بالازالة الانتقائية لأجود أنواع الأخشاب في الغابات الممطرة الاستوائية ، وشدد وفد رابع على فائدة الحراجة الزراعـية في صون الموارد الاقتصاديـــة

Digitized by UNOG Library

والبيئية . وأعرب أحد الوفود عن تأييده لدراسة الحالات التي تتناول الانتاجية المستمرة للغابات وتشجيع جداول التثبت الايكولوجية لتخطيط الاستفادة من الأراضي ، ودعا الى نشر مذكرات بحثية للمخططين .

٢٠٩ — وقال ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن منظمته تقوم ببرنامج واسع في الحراجة تحظى فيه الغابات الاستوائية وشبه الاستوائية بالأولوية . ويشتمل البرنامج على ادارة المنتجات الحراجية وتجهيزها وتسويقها ، وهو يتجه الى التعاون مع البلدان النامية ودعمها . وقال ان الاسهام المنخفض لمنظمة الأغذية والزراعة الوارد في وثيقة البرنامج هو نتيجة قيام هيكل البرنامج على أساس مختلف . ثم أشار الى الحاجة الى مواصلة الانشطة المتصلة برصد الغابات الاستوائية وتقييمها .

٢' النظم الايكولوجية للجبال والجزر والسواحل وغيرها

٢١٠ — لاحظت الوفود بعين القبول ، بوجه عام ، خطة العمل . وحث أحد الوفود على منح أولوية عليا لادارة وحفظ النظم الايكولوجية للجبال ، بينما قال آخر انه ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام للنظم الايكولوجية للجزر المحيطية . ودعا وفد آخر الى أن تتركز التدابير المتخذة ، بالنظر الى قلة الموارد ، على البحوث والتدريب وفقا لأكبر الاحتياجات . وأيد الوفد نفسه ، يدعمه في ذلك وفد آخر ، الجهود المشتركة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الانسان والمحيط الحيوى بما في ذلك المبادئ التوجيهية المقترحة للادارة السليمة بيئيا لاشجار المنغروف في منطقة البحر الكاريبي والمشاريع المقترحة لجبال الانديز والهملايا .

٢١١ — وأشار ممثل اليونسكو الى أن المشروع رقم ٦ لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى ، في منطقة جبال الانديز ، يسير سيرا حسنا بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وكذلك المشاريع القائمة في جبال الألب والهملايا .

٣' التربة

٢١٢ — لقيت الأنشطة موافقة عامة . بيد أن أحد الوفود لاحظ البطء في تنفيذ البرنامج . وشددت وفود أخرى على الحاجة الى زيادة التنسيق والى قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بممارسة دوره الحافز في مكافحة تدهور وانحطاط التربة . ووافق وفد آخر على الاحتياجات العاجلة ورحب بزيادة الاعتماد ، ولكنه شدد على الحاجة الى أفرقة متعددة الاختصاصات ، وعلى تكثيف وضع خرائط للتربة ، وتخطيط قدرة التربة ، ونظام لتصنيف التربة . وقال أحد الوفود انه ينبغي ألا تقتصر الاستراتيجية على اعادة الخصوبة ، بل ان تشمل أيضا زيادة الانتاجية الطبيعية ، واقترح استراتيجية اضافية لزراعة التربة . وحث وفد آخر على صياغة الميثاق الدولي للتربة وعلى القيام بحملة اعلامية عالمية ، بينما ألح وفد آخر على وجوب منح الاولوية العليا للتدريب .

٢١٣ — وأشار ممثل منظمة الأغذية والزراعة الى ما تبذله منظمته من جهود في انتاج خرائط للتربة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

Digitized by UNOG Library

'٤' المياه

٢١٤ — رحبت عدة وفود بالأنشطة وخطة العمل . وأعرب أحد الوفود عن عدم رضاه عن الاقتراح الوارد في الهدف '٥' والداعي الى استخدام شبكة دولية من مراكز البحث والتنمية لرصد نوعية المياه الريفية ، بينما قال وفد آخر أن هذا الهدف لم يركز تركيزا كافيا على تقييم نوعية المياه . ودعت عدة وفود الى منح اولوية عليا لمشاكل تدهور البيئة وتلوثها . وشدد وفد آخر على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق ادماج الاعتبارات البيئية في تنمية الموارد المائية ، وأشار الى الحاجة العاجلة الى اقامة مشاريع مائية صغيرة رائدة ونموذجية بصفة ملحقة بالمشاريع الحالية . وطلب أحد الوفود مساعدة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع اليونسكو ، في المشروع المتكامل لاستخدام المياه وفي تقديم العون لحكومته في اقامة محطات لرصد تلوث الانهار .

٢١٥ — وشدد ممثلان على أهمية التدريب ، وأشارا الى أنشطة التدريب الجارية في بلديهما ، بينما حث آخر على اعتبار التكنولوجيا المتكاملة ، وشدد ثالث على ضرورة تحقيق التكامل في توريد المياه وانشاء المرافق الصحية ، وخاصة في المناطق الريفية . واقترح وفد آخر ايلاء مزيد من الاهتمام لنقل المياه ما بين الاحواض وخزنها من أجل التنمية ، وقال ان برنامج المياه ينبغي أن يكون مرتبطا باستخدام الطاقة الشمسية والريحية . وطلب وفد آخر من المدير التنفيذي أن يبحث اشتراك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المشاريع المتعلقة بالعقد الدولي لتوفير ونظافة مياه الشرب ، وذلك بالتشاور مع منظومة الامم المتحدة ، وأن يقدم توصيات في هذا الصدد الى المجلس في دورته الثامنة .

٢١٦ — وقال ممثل اليونسكو ان من العسير فصل الجوانب البيئية عن ادارة المياه ؛ وان دور برنامج الامم المتحدة للبيئة بحاجة الى مزيد من التحديد ، وان ثمة حاجة الى مشاريع بحوث ومشاريع نموذجية رائدة في مجال النظم الايكولوجية المروية .

٢١٧ — وشدد ممثل منظمة الوحدة الافريقية على أهمية رصد الامراض التي تحملها المياه ورصد مياه الشرب في افريقيا .

'٥' الموارد الجينية

٢١٨ — أعربت الوفود عن تأييدها بوجه عام للبرنامج وخطة العمل . ولفت احد الوفود النظر الى الفائدة المرجحة للمواد الجينية الجرثومية في حل المشاكل البيئية وتحسين انتاج المحاصيل ، ورحب بالجهود التعاونية المبذولة لتحقيق الهدف ٨ في عام ١٩٨٢ ، وحث البلدان على انشاء مراكز مناسبة للموارد الجينية . وأيد وفد آخر الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وقال ان ما يخطط له بلده من اقامة مصرفين للجينات سيكون بالغ الفعالية اذا ما جرى في اطار دولي .

٢١٩ — وقال أحد الوفود ان من المناسب بوجه خاص ، بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، أن يحفز على اتخاذ تدابير خاصة بالموارد الجينية ، وهو موضوع كثيرا ما لم يظهر ظهورا كافيا امام أعين معظم الحكومات ، وخاصة لأن الأساس الجيني لأغذية بلد معين أو محاصيله المعدة للتصدير كثيرا ما يقع ضمن الولاية الداخلية لبلد آخر . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينتهي في

Digitized by UNOG Library

وقت مبكر من عام ١٩٨٠ من وضع خطة قابلة للتنفيذ للمحافظة على المحاصيل في موقعها ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق انشاء مناطق من المحاصيل المتنوعة .

٢٢٠ — ولاحظ ممثل اليونسكو التطور المرضي للنشاط الميكروبيولوجي البيئي داخل الهدف ٨ لعام ١٩٨٢ ، وذلك بالتعاون مع اليونسكو .

٦ الحيوانات البرية والمناطق المحمية

٢٢١ — أعربت الوفود عن تأييدها بوجه عام للأنشطة المكثفة التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة للبيئة في المنطقة . ونبه أحد الوفود الى أن الأعمال المتعلقة باصدار التشريعات الوطنية وعقد الاتفاقيات ينبغي ألا تعتبر اكثر من خطوات أولى أساسية ؛ فالتدريب والتعليم لخلق الوعي يتسمان بأهمية عظمى في الحفاظ على الحيوانات البرية . ووافق وفد آخر على أن ثمة حاجة الى التدريب ، وقال انه ينبغي في بعض الاتفاقيات ، كاتفاقية حماية الطبيعة والحفاظ على الحيوانات البرية في نصف الكرة الغربي ، ان يتركز الاهتمام على التنفيذ لا التنقيح . ودعا أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى التعاون مع اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة ومواردها في تحسين الشبكة العالمية للمناطق المحمية ، بما في ذلك المناطق البحرية ، وذلك عن طريق ادراج الموائل غير الممثلة تمثيلا كافيا وتحسين حماية المحتجزات الحالية . وحثت وفود أخرى على منح الاولوية لاقامة محتجزات طبيعية ، كما دعت بوجه خاص الى تركيز الاهتمام على الموائل البحرية ، وكذلك محتجزات المحيط الحيوى . وشدد أحد الوفود على أن التراث العالمي من الحيوانات البرية يتعرض لضغط قاس ، وخاصة بسبب تدمير الموائل ، وشدد على أهمية الاستخدام الرشيد للموارد الحية .

٢٢٢ — وقد حظي بدعم واسع ما يقوم به الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة ومواردها ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، من اعداد استراتيجية عالمية للصيانة ، كما أعربت عدة وفود عن أملها في أن تدرج العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية في البرنامج الخاص ببرنامج الامم المتحدة للبيئة . ونبه وفدان الى أن هدف الاستراتيجية ينبغي ألا يقتصر على صيانة نظم ايكولوجية تمثيلية . وقال أحد الوفود ان الاستراتيجية غامضة بعض الشيء فيما يتعلق بالتعليم البيئي ، بينما لفت وفد آخر النظار الى وجود نظم اقليمية للتصنيف الجغرافي البيولوجي بوصفها أساسا لانشاء شبكة تمثيلية من المناطق المحمية ، ودعا مرة أخرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى التعاون مع الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة ومواردها في تعزيز اعداد قوائم وطنية بالانواع الحيوانية المهددة . وحث وفد آخر برنامج الامم المتحدة للبيئة على توفير الارشاد لمتابعة الاستراتيجية على الصعيدين الاقليمي والوطني ، بينما طلب وفد آخر من برنامج الامم المتحدة للبيئة ان ينظر في تقديم طلب الى الحكومات بالابلاغ دوريا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية .

٢٢٣ — ورحب كثير من الوفود بالمقررات المتخذة في الاجتماع الثاني لمؤتمر الاطراف في اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة من الحيوانات والنباتات البرية ، الذى انعقد في سان خوسيه بكوستاريكا في الفترة من ١٩ الى ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٩ ، بما في ذلك عقد اجتماع استثنائي في بون في ٢٣ حزيران/ يونيه ١٩٧٩ للبت في الترتيبات المالية الخاصة بأمانة الاتفاقية . وشدد أحد

Digitized by UNOG Library

الوفود على انه لن يكف طلب التبرعات من الأطراف الى أن يبدأ نفاذ الترتيبات الجديدة . وشدد وفد آخر على انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحافظ على حصته الكاملة من الدعم على الأساس المتناقص المتفق عليه خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، وانه ينبغي ان يتلقى طلبات البرنامج بمقتضى الاتفاقية . وحثت بعض الوفود الدول على ان تنضم الى الاتفاقية .

٢٢٤ - ورحب كثير من الوفود بعقد مؤتمر المفوضين المعني بمشروع اتفاقية صيانة الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية ، الذى سيعقد في بون في الفترة من ١١ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ . ودعا أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى التعاون في وضع صيغة نهائية للاتفاقية ، بينما شددت وفود أخرى على الحاجة الى الاحتراز فيما يتعلق بامكان التزام برنامج الامم المتحدة للبيئة بسداد تكاليف انشاء امانة ، واقترحت ترتيبا مماثلا للترتيب الذى تم الاتفاق عليه مؤخرا بالنسبة لاتفاقية التجارة الدولية بالانواع المهددة من الحيوانات والنباتات البرية .

٢٢٥ - وحثت عدة وفود الحكومات على الانضمام الى اتفاقية الاراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية الخاصة بوصفها موئلا لطيور الماء ، وأعربت عن أملها في أن يعقد قريبا الاجتماع الاول للأطراف .

٢٢٦ - وشدد ممثل اليونسكو على مفهوم محتجز المحيط الحيوى بوصفه أداة جديدة في مجال الصيانة الفعلية للموارد الطبيعية ، وأعرب عن أسفه لأن برنامج الامم المتحدة للبيئة لم يقدم دعمه بعد في انشاء محتجزات المحيط الحيوى في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، ودعا الى أن يقوم فريق صيانة النظم الايكولوجية بأداء وظيفته بصورة فعلية .

٢٢٧ - وشدد ممثل منظمة الأغذية و الزراعة على الحاجة الى صيانة الموارد الطبيعية بما في ذلك الحيوانات البرية والمناطق المحمية .

٢٢٨ - وقد أوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها للنظم الايكولوجية الأرضية خلاف الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، باعتماد مشاريع مقررات (١٣) ، أولها بشأن النظم الايكولوجية للأحراج والغابات الاستوائية ، قدمته وفود الدول الاسيوية والافريقية الممثلة في دورة المجلس ، وأسبانيا ، واستراليا ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا وكندا ، وكولومبيا ، والنمسا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، والثاني بشأن سياسة التربة ، قدمته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبنن ، وكولومبيا ، وكينيا ، والثالث بشأن اتفاقية المتاجرة الدولية بالأنواع المهددة من الحيوانات والنباتات البرية ، قدمته وفود استراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، واوروغواى ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وقد نقح وفد البرازيل مشروع المقرر الاول في اللجنة . وأوصت اللجنة مجلس الادارة أيضا باعتماد تعديلات لاستراتيجيات التربة اقترحها وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

٢٢٩ - وأشارت الامانة الى انه يمكن تنفيذ مشروعي المقررين الاولين ضمن حدود الموارد المالية المتوفرة ، بينما لن تترتب على مشروع المقرر الثالث أى آثار مالية اضافية بالنسبة لصندوق البيئة .

---

(١٣) المرجع نفسه ، المقررات ٧/ ٦ ألف وباء وجيم .

Digitized by UNOG Library

٣ - البيئة والتنمية

(أ) النهج المتكامل للبيئة والتنمية ، بما في ذلك التنمية الايكولوجية

٢٣٠ - أيد معظم الوفود مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان ، ووصفتها بأنها أحد العناصر الرئيسية للبرنامج . وأيدت عدة وفود الصياغة الجديدة للأهداف والاستراتيجيات ، بينما اقترحت وفود أخرى تغييرات في النص .

٢٣١ - وشددت عدة وفود على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استحداث وتعزيز المنهجيات ، واعترفت في الوقت نفسه بما تنطوى عليه صياغة منهجيات لموضوع معقّد كموضوع البيئة والتنمية من صعوبة ملازمة لهذه الصياغة ومرتبطة بها . وأشار وفدان الى التحول عن الأخذ بالنموذج المعتاد للبيان المتعلق بالأثر البيئي الى اقرار ممارسات طويلة الأجل للتنمية البيئية السليمة . ورحبت عدة وفود بالنهج المرن المقترح لاستحداث تقييم للآثار البيئية ، بينما شدد أحد المتكلمين على الحاجة الى التقييم البيئي والى ادراجه في برامج المعونة التقنية .

٢٣٢ - وأيدت الوفود تأييدا قويا ما قدمه المدير التنفيذى من مساهمة فعالة في اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، التي ينبغي أن تبرز فيها المواضيع المتصلة بالبيئة والتنمية . واقترح بعض الوفود أن يسبغ برنامج الامم المتحدة للبيئة الصفة المؤسسية على مدخلاته في أعمال الهيئات الاخرى لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق باستحداث الاستراتيجية الجديدة ، وأن تنقل كل من الحكومات كذلك آراء ومقررات مجلس الادارة ، عن طريق ممثليها المشتركين في المفاوضات بشأن الاستراتيجية . واقترح البعض أن تؤخذ في الاعتبار ، في عملية اعداد الاستراتيجية وتنفيذ النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، اعادة توزيع الصناعات الملوثة على الصعيد العالمي وطرق تلافي الاستهتار في استغلال الموارد الطبيعية . ولفتت عدة وفود النظر أيضا الى أهمية ادراج الاهتمامات البيئية في مداولات بعض الاجتماعات ، كمؤتمر الأمم المتحدة القادم لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، والمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

٢٣٣ - ورحب عدد من الوفود بالجهد الذى بذله برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنظيم الحلقات الدراسية بشأن النماذج البديلة للتنمية والأساليب المعيشية ، بوصف ذلك مساهمة في استحداث استراتيجيات طويلة الأجل ووقائية . بيد أن أحد الوفود أعرب عن رأى مفاده أن الحلقات الدراسية قد تكون وصلت الى درجة بالغة من التجريد ، وانه ينبغي لها بدلا من ذلك أن تقصد الى فائدة القائمين بالعمل وواضعي القرارات .

٢٣٤ - وأكد أحد الوفود أهمية ما للممارسة والانتاج الزراعيين من آثار على البيئة العالمية ، كما أشار البعض الى أن " الزراعة الايكولوجية " ، التي تقدم امكانات هامة للبلدان النامية ، تستحق بحثا وتنمية منهجيين . وأبرز أحد الوفود أهمية بعض المشاريع كالمشروع الرائد المتعلق بطرق ادخال الاهتمامات البيئية في التخطيط الانمائي ، ودعا برنامج الامم المتحدة للبيئة الى المساهمة في المرحلة التنفيذية التي يتوقع أن تبدأ في عام ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

٢٣٥ — واقترحت عدة وفود زيادة اعتماد الميزانية المخصص لبرنامج البيئة والتنمية . وقال نائب مساعد المدير التنفيذى ردا على ذلك أن اعتماد الميزانية في هذا الميدان هو في الحقيقة أكثر مما يبدو عليه ، وذلك لأن النفقات في هذا الميدان تدخل في تركيب كثير من الأنشطة الاخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢٣٦ — وشددت عدة وفود على الاهتمام الذى ينبغي ايلاؤه لدراسات التكاليف والفوائد الخاصة بالسياسات البيئية ، ورحبت بالمبادرة التي اتخذها المدير التنفيذى في هذا الصدد .

(ب) التكنولوجيا السليمة والمناسبة بيئيا

٢٣٧ — وافقت الوفود بوجه عام على خطة برنامج العمل في هذا الميدان وأيدت الاهداف والاستراتيجيات المنقحة التي أوصى بها المدير التنفيذى ، وان يكن أحد الوفود قد أشار الى أن العديد من الاستراتيجيات يتسم بغموض بالغ ويحتاج الى اعادة صياغته توخيا للوضوح .

٢٣٨ — وشددت عدة وفود على أن تقييم التكنولوجيا والاختيار التكنولوجي يشكلان عنصرا بالغ الأهمية في السياسة البيئية وانهما ينبغي أن يشكلا مركز اهتمام رئيسيا لواضعي القرارات . وأشارت وفود أخرى الى أن التكنولوجيات النظيفة والقليلة التبذير والعديمة التبذير والسليمة بيئيا ينبغي أن تكون في مركز الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كما أشارت عدة وفود الى الاعمال الظاهر لقطاع النقل في البرنامج .

٢٣٩ — وأعربت الوفود عن تأييدها للمنشورات المتعلقة بالتكنولوجيا السليمة والمناسبة بيئيا . واقترح أحد الوفود امكان اتخاذ بعض الاجراءات لمتابعة ما يجرى من استفادة من منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان وغيره وتقييم آراء المستفيدين بشأن فائدة هذه المنشورات . بيد أن بعض الوفود قال ان المنشورات المشار اليها في وثيقة البرنامج ليست متاحة بيسر في بلادها ، وشددت على الحاجة الى نظام معلومات عن التكنولوجيا السليمة والمناسبة بيئيا . وأكدت عدة وفود أهمية المشروع المشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لاوروبا والمعني بالاعلام عن التكنولوجيا القليلة التبذير والعديمة التبذير في المنطقة الاوروبية ، وهو مشروع يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة أيضا للبلدان النامية . وقال بعض الوفود ان حكوماتها تعتزم تقديم معلومات لادراجها في الخلاصة الوافية المعتزم اصدارها والتي سيوزعها برنامج الامم المتحدة للبيئة في البلدان الواقعة في المناطق الأخرى . وأكد بعض الوفود أيضا أهمية الحلقة الدراسية ذات الصلة التي ستدعوها اللجنة الاقتصادية لاوروبا الى الانعقاد في وقت لاحق من عام ١٩٧٩ . وقد أشار عدد من الوفود من بلدان اوروبا الشرقية الى استعداد حكوماتها للبدء في برنامج تعاوني مشترك في ميدان التكنولوجيات القليلة التبذير واعادة الدوران .

٢٤٠ — وأشارت عدة وفود من البلدان النامية الى أهمية الاعتبارات البيئية في عملية نقل التكنولوجيا، وقالت انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد البلدان على صياغة السياسات وأن يقدم لها مبادئ ارشادية لنقل التكنولوجيا ، وذلك في اطار أوسع هو اطار التصنيع . وأشير في هذا الصدد الى البرنامج المشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة والاونكتاد بشأن نقل التكنولوجيا والمواضيع ذات الصلة من الوجهة البيئية .

Digitized by UNOG Library

٢٤١ - ورأى أحد الوفود أن التكنولوجيات السليمة والمناسبة بيئيا هي ملائمة للبلدان الصناعية مثلما هو الأمر بالنسبة للبلدان النامية . ودعا وفد آخر البلدان الصناعية الى عدم استغلال كون التنظيمات البيئية النافذة عامة في البلدان النامية أقل صرامة من غيرها . وينبغي للبلدان النامية أن تكون متيقظة تجاه هذه الامكانية ، وان تتخذ ، اذا أمكن ، اجراءات مناسبة تمكنها من اختيار أنسب التكنولوجيات لبيئاتها .

(ج) الصناعة والبيئة

٢٤٢ - أعربت الوفود عن تقديرها بوجه عام للأهداف والاستراتيجيات والتقرير وخطة العمل للميدان الفرعي المتعلق بالصناعة والبيئة . وأكدت وفود من البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء دعمها للعملية الاستشارية بشأن الجوانب البيئية لبعض الصناعات المحددة ، بينما أشار البعض ، في الوقت نفسه ، الى انه ينبغي للبرنامج أن يركز على تقديم الارشاد في مجال السياسة والتأثير في واضعي القرارات في البلدان الصناعية . وشدد أحد الوفود على مشكلة نقل التكنولوجيا التي تبرز في سياق البيئة والتصنيع ، وأشار الى الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في هذا الميدان ، واقترح ان يولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة مزيدا من الاهتمام لهذا الموضوع ، وذلك خاصة عن طريق تعزيز مكتب الصناعة والبيئة .

٢٤٣ - وأشارت عدة وفود الى أهمية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لاوروبا والمنظمات الاوروبية دون الاقليمية في ميدان الصناعة والبيئة ، واقترح أحد الوفود أن يتركز دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في ميدان السيارات على نشر المعلومات المتاحة لدى تلك المنظمات . وقال وفدان انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يدعم اجتماع اللجنة الاقتصادية لاوروبا العالي المستوى عن البيئة ، بينما رأى وفد آخر ان الدور الحافز لبرنامج الامم المتحدة للبيئة يمنعه من تقديم الدعم المتواصل للأنشطة الواردة في جدول الاجتماع .

٢٤٤ - ورأى كثير من الوفود انه ينبغي بذل جهود اضافية لنشر المعلومات عن نتائج عملية التشاور ، وذلك عن طريق استخدام المنشورات والنشرات ونظام المعلومات المجهزة بالحاسبات الالكترونية ، وهو النظام الذي يجرى تشغيله بالاشتراك مع اليونسكو حاليا كما يتوقع أن يجرى ذلك قريبا مع وكالات أخرى ، ولاسيما اليونيدو ، وان يكن أحد الوفود قد نبه الى أن استحداث نظام واسع لتقديم المعلومات قد يسفر عن ازدواج في الأعمال مع الخدمات الاخرى . وقد أشير بوجه خاص الى مشروع نشر المنهجيات الخاصة بتقييم الأثر البيئي الصناعي ، والمعايير البيئية لتحديد المواقع الصناعية ، كما أشير الى ما سيعقب ذلك من حلقات دراسية اقليمية لاختبار المنهجيات والمعايير . وقال وفد آخر ان المصانع الكبيرة الحجم قد تكون أحيانا أقل ضررا من الوجهة البيئية من مجموعة من المصانع الصغيرة ، وان من الضروري الاخذ بنهج وطني لدراسة التكاليف والفوائد بغية التوصل الى تحديد صحيح لمواقع اقامة المصانع .

٢٤٥ - وأشار البعض الى التقدم المحرز في مجال قيام منظومة الأمم المتحدة باقرار برنامج عمل منسق لتحسين بيئة العمل ، وأيدوا الممارسة القائمة على اشراك العمال في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل تتصل بالبيئة .

Digitized by UNOG Library

٢٤٦ — وأكد المراقب عن غرفة التجارة الدولية ضرورة التعاون لتحسين البيئة بين الحكومات والصناعة والعلماء . وقال ان غرفة التجارة الدولية تعد دراسة عن تحليل التكاليف والفوائد الخاصة بالتدابير البيئية ، كما انها اتخذت المبادرة في اقامة مؤتمر للشرق والغرب سيعقد في الاتحاد السوفياتي في أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ . وأضاف ان اللجنة الخاصة المعنية بالبيئة والتابعة لغرفة التجارة الدولية ستتحول الى لجنة كاملة تضم أعضاء من ٥٤ بلدا . ولا يمكن أن تتحقق أهداف برنامج البيئة دون مساهمة الصناعة .

٢٤٧ — وقد أوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها للبيئة والتنمية ، باعتماد مشروعي مقررين (١٤) ، أحدهما بشأن البيئة والتنمية ، قدمته وفود اندونيسيا ، وبنن ، وتونس ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، والسنغال ، وغابون ، والكويت ، وكينيا ، ومصر ، والثاني بشأن تحليل التكاليف والفوائد ، قدمته وفود باكستان ، وبنغلاديش ، وتايلند ، وسري لانكا ، والصين ، وغانا ، وفنلندا ، وكولومبيا ، وكينيا ، ومصر ، وملاوى ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والنرويج ، ونيجيريا ، والهند ، والولايات المتحدة الامريكية . كما أوصت اللجنة المجلس باعتماد تعديلات اقترحها وفد السويد وكندا على الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بالبيئة والتنمية ، بما في ذلك التنمية الايكولوجية واستخدام الموارد الطبيعية واتفقت على ادراج توصياتها الاضافية المتعلقة بالبيئة والتنمية في مشروع المقرر العام بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج (انظر الفقرة ٣١٤ أدناه) .

٢٤٨ — وأشارت الأمانة الى انه يمكن تنفيذ ثاني هذين المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة ضمن حدود الموارد المالية المتاحة .

٤ — المحيطات

٢٤٩ — أيدت الوفود بوجه عام الاهداف والاستراتيجيات والأنشطة الواردة في الميادين الفرعية الثلاثة للمحيطات ، كما أثنت بوجه خاص على المنجزات التي تحققت في اطار برنامج البحر المتوسط . بيد أن احد الوفود أشار الى أن التركيز على مناطق محددة ينبغي ألا يحد من مجال التعاون في الأنشطة العالمية .

٢٥٠ — ولاحظت عدة وفود فائدة برنامج التلوث البحرى العالمي ، رغم تمويله المتواضع ، وحثّ بعضها البرامج التعاونية الدولية على تعزيز الاستفادة الفعلية من القدرات الوطنية القائمة في هذا الميدان . واعترفت بعض الوفود بالدور الهام الذى يمارسه التلوث النفطي الناجم عن الأنشطة البحرية ، بينما لفت أحد الوفود النظر الى الحاجة الى تدابير وقائية واتفاقيات وأنظمة دولية في هذا الصدد . وشددت عدة وفود على الأهمية القصوى للتلوث البرى المنشأ الذى يساهم في تلوث المحيطات بصورة مباشرة أو عن طريق الانهار ، وحثت هذه الوفود البلدان المسؤولة على زيادة

---

(١٤) المرجع نفسه ، المقرران ٧/٧ ألف وباء .

Digitized by UNOG Library

اتخاذ تدابير علاجية بصورة ملموسة . ولاحظت عدة وفود العمل الموضوعي الذى اضطلعت به المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية وغيرها من الوكالات المتخصصة في ميدان المحيطات ، وأيدت تعاونها الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأقر بعض الوفود التعاون القيم مع فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحرى ، ولكنها حثت في الوقت نفسه على زيادة الاستفادة من الخبرة الوطنية ومصادر المعلومات الوطنية .

٢٥١ — وشددت عدة وفود على الحاجة الى تبادل البيانات غير المقيد عن طريق شبكة المركز العالمي للبيانات ، وتحسين تدفق المعلومات واسترجاعها فيما بين مختلف برامج التلوث البحرى ، كبرامج نظام الرصد البيئي العالمي وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحرى . وقد اشير في هذا الصدد الى الحوار الجارى بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة العاملة التابعة للجنة الاوقيانوغرافية الدولية الحكومية والمعنية بتبادل بيانات المنظمات الدولية .

٢٥٢ — وأقر أحد الوفود بالحاجة الى رصد المحيطات المفتوحة بصورة منتظمة ، ولكنه شدد في الوقت نفسه على المشاكل التقنية والمالية التي ينطوى عليها ذلك ، ودعا نظام الرصد البيئي العالمي الى البحث عن طرق مناسبة يمكن أن تشمل تقنيات الاستشعار عن بعد .

٢٥٣ — وأقرت الوفود بوجه عام بالجهود المبذولة فيما يتعلق بالموارد البحرية الحية . وعزا أحد الوفود تناقص الموارد السمكية الى ما تتخذه الدول الساحلية من تدابير غير رشيدة أكثر منه الى التلوث ، بينما شددت وفود أخرى على أن تلك الدول مسؤولة ، بالتشاور مع الهيئات العلمية الدولية ، عن صياغة وتنفيذ تدابير لادارة وصيانة هذه الموارد . واقترح أحد الوفود يؤيده وفد آخر ، تقديم المساعدة في مجال مرافق البحوث والخبرة والتدريب بغية تقييم الموارد الحالية ، ولاسيما موارد الرحاب الوطنية البحرية ، ودراسة اثر السياحة ، ورحب بالحلقة التدريبية العلمية المعتزم اقامتها بشأن البحار الافريقية الاستوائية . وبينما حذّر أحد الوفود ، يؤيده وفد آخر ، من أن الاشارة الى صيد الحيتان في المشاكل المطروقة قد تكون مضللة لان الحالة قد تحسنت بصورة ملموسة ، تبعا لرأى اللجنة العلمية التابعة للجنة الدولية لصيد الحوت ، أعلن وفد آخر عن عزم حكومته على حظر صيد الحيتان داخل المنطقة الوطنية لصيد الاسماك وحظر استيراد منتجات الحيتان اعتبارا من عام ١٩٨١ .

٢٥٤ — وأقرت عدة وفود بما تم تحقيقه من نجاح في تنفيذ برنامج البحار الاقليمية ، وحثت على توسيعه ليشمل مناطق أخرى ، مشيرة الى خطتي عمل البحر المتوسط والكويت ، ولاسيما خطة تقاسم التكاليف بالنسبة لخطة العمل الاولى ، وذلك بوصفهما نموذجين قيمين ؛ كما أعرب أحد الوفود عن أمله في أن يؤدى نظام تقاسم التكاليف الى التعجيل في التنفيذ ودعا الهيئات الاخرى في الأمم المتحدة الى التجاوب مع هذا النظام تجاوبا حسنا . وطلب أحد الوفود من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، يؤيده وفد آخر ، أن يقدم المساعدة للبلدان النامية المشتركة في برنامج البحار الاقليمية ، بالنظر الى ضعف قدرتها العلمية ، لتتمكن من مكافحة التلوث البرى المنشأ مكافحة فعالة .

٢٥٥ — وأيد بعض الوفود ما بذل مؤخرا من جهد في وضع خطة عمل لبحار شرق آسيا على أساس دون اقليمي ، بينما حثت وفود أخرى على توسيع الاشتراك ليشمل بلدانا غير أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، مع ما يقابل ذلك من تعديل في الخطة . وأعرب أحد الوفود عن قلقه لبطء التقدم المحرز

Digitized by UNOG Library

في منطقة البحر الكاريبي ، وأشار الشك حول امكانية استكمال خطة عمل اقليمية في عام ١٩٨٠ ، وأوصى بالتعاون الوثيق مع الرابطة الاقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاوقيانوغرافية الدولية الحكومية ، بينما حثت عدة وفود على الشروع في اتخاذ الاجراءات اللازمة في جنوب غرب المحيط الهادئ وجنوب المحيط الأطلسي ، ويمكن التعاون في ذلك مع منظمة دول غربي المحيط الهادئ. وأعربت وفود أخرى عن قلقها للتقدم البطيء في خليج غينيا وشددت على انه ينبغي تكثيف البرنامج . وأشار بعض الوفود الشك في الاساس النظرى لمعالجة شؤون منطقتي البحر الكاريبي وجنوب غرب المحيط الهادئ في نطاق الادارة البيئية بدلا من برنامج البحار الاقليمية ، وحثت على مزيد من النظر في هذه الحالة .

٢٥٦ — وتساءلت عدة وفود عن الزيادة المقترحة في الأرقام الارشادية للاعتمادات الخاصة بالفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، وسألت عن الكيفية التي ستوزع بها هذه بين ميادين البحث الثلاثة والأنشطة ، بينما أيد أحد الوفود هذه الزيادة .

٢٥٧ — وأشار بعض الوفود الى أن الافتقار الى أسانيد تتعلق بالتغيرات المقترحة في أرقام الاعتمادات هذه وغيرها يجعل من المستحيل التوصل الى حكم كامل على باقي البرنامج .

٢٥٨ — وأشار ممثل اليونسكو الى أن الجهود ستبذل لتحسين نشر نتائج أعمال فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية للتلوث البحرى . وشدد على أن المعلومات القيمة التي قامت بجمعها مختلف الوكالات المتخصصة ، بما في ذلك اللجنة الاوقيانوغرافية الدولية الحكومية ، وكذلك شبكات اتصالاتها ، يجب أن تستخدم في خطط العمل الخاصة بمختلف البحار الاقليمية ، واعترف بما بذلته الأمانة من جهود في هذا الصدد . وأخيرا ، أبرز الحاجة الى توسيع مفهوم محتجزات المحيط الحيوى ليشمل المناطق الساحلية والبحرية .

٢٥٩ — وأشار المراقب عن المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية الى أن منظمته قد أولت على المستوى العالمي اهتماما متواصلا لمشكلة السلامة في البحار والتلوث البحرى . وقد استحدثت معايير عالمية للسلامة تتعلق ببناء السفن ، وتشغيل السفن ، ومنع التلوث ، وتدريب العاملين ، وتم ادراجها في اتفاقيات أو توصيات أو مدونات أو في الممارسة أو ما الى ذلك . وتوجد حاليا ٣٠ اتفاقية وصكا مماثلا وضعتها المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، وقامت في ذلك بدور الوديع أو بوظائف الأمانة . ومن بين هذه ، ثمة ١٠ اتفاقيات وغيرها من الصكوك تتعلق بصورة مباشرة بمنع التلوث البحرى ومكافحته . وهناك اثنتا عشرة اتفاقية تتعلق بالسلامة البحرية وتساهم أيضا في منع التلوث العرضي . وأعرب المراقب أيضا عن استعداد منظمته للاضطلاع بجميع الجهود بغية النجاح في تنفيذ برنامج البحار الاقليمية التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

٢٦٠ — وقد أوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها بشأن المحيطات ، باعتماد مشروع مقرر (١٥) بشأن خطة العمل للبحر المتوسط ، قدمته الدول الساحلية المتوسطية المشتركة في خطة العمل والممثلة في دورة المجلس .

---

(١٥) المرجع نفسه ، المقرر ٨/٧ .

Digitized by UNOG Library

٢٦١ - وأشار نائب المدير التنفيذى الى انه لا تترتب على تنفيذ هذا المقرر أى آثار مالية اضافيـــة بالنسبة لصندوق البيئة . وطلب وفد كندا أن يستنسخ بيان نائب المدير التنفيذى بنصه الكامل(١٦).

٥ - الطاقـــــة

٢٦٢ - أثنى معظم الوفود على أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان الطاقة وأيـــــدت الاحتياجات العاجلة والاهداف والاستراتيجيات الجديدة المقترحة . واقترح وفدان بعض التغييـرات في الاهداف والاستراتيجيات .

٢٦٣ - وشددت عدة وفود على أهمية الاستعراضات المتعمقة للآثار البيئية لانتاج الطاقة ونقلهـــا واستخدامها . وأشار بعض الوفود الى انه ينبغي ايلاء الاهتمام الواجب لآثار عمليات البث علـــى الجو وسائر النظم الايكولوجية . وشدد أحد الوفود على الحاجة الى التعاون مع منظمة الصحـــــة العالمية بشأن آثار عمليات البث على الصحة .

٢٦٤ - وشدد كثير من الوفود على أهمية تدابير صيانة الطاقة . وأشار أحد الوفود الى فائـــدة تشجيع صيانة الطاقة واستعادتها في الصناعة ، كما اقترح وفد آخر عقد اجتماع لفريق خبراء بشـــأن جوانب التلوث في انتاج الطاقة واستخدامها .

٢٦٥ - وشدد معظم الوفود على أهمية تنمية موارد الطاقة المتجددة ، وخاصة في المناطق الريفية للبلدان النامية ، كما حثت عدة وفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقديم المساعدة عن طريـــق دراسات الجدوى أو التجارب الرائدة . وأيد وفدان مفهوم المراكز الريفية للطاقة ، بينما حـــذّر وفد آخر من الازدواجية مع عدة أنشطة تضطلع بها حاليا وكالات الأمم المتحدة . وشددت عدة وفـود على أهمية انتاج الغاز الحيوى من النفايات الزراعية وغيرها من المواد العضوية ، وخاصة في المناطق الريفية . وشدد أحد الوفود على أن الغاز الحيوى ليس مجرد مصدر بديل من مصادر الطاقة بـــل هو أيضا أداة هامة للتنمية الزراعية والتنمية السليمة بيئيا بوجه عام . وحذر أحد الوفود مـــن أن مصادر الطاقة المتجددة ليست كلها بالتعريف سليمة بيئيا ، ودعا الى استخدام جميع أنواع الطاقـة بصورة سليمة بيئيا .

٢٦٦ - وشدد بعض الوفود على أهمية المساهمة التي يمكن لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يقدمهـا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذى سيعقد في عام ١٩٨١ من حيث ابراز الجوانب البيئية لمختلف مصـادر الطاقـة .

٢٦٧ - ورأى وفدان أن جميع جوانب الطاقـة النووية في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تتولـــى معالجتها ، بالدرجة الاولى ، الوكالـة الدولية للطاقة الذرية . وعلى خلاف ذلك ، حث وفد آخـر برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاستعانة بأوسع قدر ممكن من الخبرة المتوفرة ، حتى في ميادين

---

(١٦) للاطلاع على نص البيان ، انظر المرفق الثاني أدناه .

Digitized by UNOG Library

الطاقة التي يثور حولها الجدل . ولاحظ ممثل مركز الاتصال البيئي أن عدة منظمات غير حكومية قد أعربت عن رأى مفاده أنه ينبغي ألا يعهد للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقييم الأثر البيئي ومستقبل القدرة النووية بوصفها مصدرا رئيسيا من مصادر الطاقة ، لأن الوكالة هي من بين العاملين على تعزيز الموارد النووية . وأيد ممثل مركز الاتصال البيئي بيان ممثل " أصدقاء الأرض " الذى أبرز أن من الضرورى مراقبة المواد الخطرة والسامة المتصلة بتكنولوجيا القدرة النووية وأيد ادراج النفايات النووية في قوائم المواد الكيميائية السامة .

٢٦٨ - وشدد معظم الوفود على أهمية نشر المعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية لانتاج واستخدام الطاقة ، بينما اقترح أحد الوفود اصدار نشرة أو رسالة اخبارية للطاقة . واقترح أحد الوفود زيادة ملموسة في الاعتماد المخصص للطاقة وتجزئته الى بندين من بنود الميزانية يغطيان تنمية موارد الطاقة والجوانب البيئية .

٢٦٩ - وقد أوصت اللجنة مجلس الادارة ، في ختام مناقشتها بشأن الطاقة ، باعتماد مشروع مقرر (١٧) قدمته وفود الدول الافريقية الممثلة في دورة المجلس ، واتفقت على ادراج توصياتها الاضافية المتصلة بالطاقة في مشروع المقرر العام بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج (انظر الفقرة ٣١٤ أدناه) .

٢٧٠ - وأشارت الامانة الى انه لن تترتب على تنفيذ المقرر المتعلق بالطاقة أى آثار مالية بالنسبة لصندوق البيئة .

٦ - الكوارث الطبيعية

٢٧١ - حظيت بالتأييد الاهداف والاستراتيجيات والهدف رقم ١٥ المنقحة التي اقترحها المدير التنفيذى ، وساد شعور بأنه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يصعّد أنشطته اذا ما شاء تحقيق ذلك الهدف في عام ١٩٨٢ .

٢٧٢ - وكان ثمة اتفاق عام على انه ينبغي لأنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة أن تتجه نحو تحسين نظم الانذار المبكر ، كما أشار بعض الوفود الى انه يمكن أن يستفاد في هذا الصدد من الخبرة المكتسبة من الانذار المبكر بالأعاصير الاستوائية .

٢٧٣ - وأعرب بعض الوفود عن رأى مفاده أن مذكرة التفاهم المشتركة بين الوكالات (UNEP/GC/INFORMATION/6/Add.2 وCorr.1) تشكل اطارا صالحا للتعاون فيما بين الوكالات .

٢٧٤ - وأشار بعض الوفود أيضا الى أن دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في ميدان الكوارث الطبيعية ينبغي أن يظل متواضعا ، وانه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ألا يعالج مسألة توفير المساعدة التقنية للاغاثة واعادة التعمير والتأهيل التي تقع مسؤوليتها على عاتق وكالات أخرى كالصليب الأحمر ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وما اليها .

٢٧٥ - واتفقت اللجنة على ادراج توصياتها المتصلة بالكوارث الطبيعية في المقرر العام بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج (انظر الفقرة ٣١٤ أدناه) .

---

(١٧) للاطلاع على نص المقرر بالصيغة التي اعتمده بها المجلس ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٩/٧ .

Digitized by UNOG Library

دال - التدابير المساندة

٢٧٦ - كان هناك اتفاق عام على أن التدابير المساندة تشكل عنصرا رئيسيا في حل المشاكل البيئية، ومن ثم فهي تستحق إيلاءها أولوية عالية .

١ - التعليم البيئي

٢٧٧ - أيدت الوفود بصفة عامة الاهداف والاستراتيجيات والانشطة في هذا الصدد . غير ان احد الوفود رأى ان خطة العمل مفرطة في الطموح بعض الشيء وعامة أكثر مما ينبغي ؛ واقترح وفد آخر ان تؤكد الخطة بدرجة اكبر على تدابير تستهدف جعل الاهتمامات البيئية من اهتمامات الجمهور، بما في ذلك اصدار مزيد من المنشورات بلغات مختلفة . وشدد عدد من الوفود على اهمية المواد السمعية - البصرية في تعليم المسائل البيئية ، ولاسيما في المناطق الريفية . وشدد وفد آخر على الحاجة الى التعليم البيئي على المستوى غير الرسمي ، بينما رأى وفد آخر ان يكون ذلك على مستوى صنع القرارات .

٢٧٨ - واعربت بعض الوفود عن قلقها لأن الاعتماد المرصود في الميزانية لا يبدو انه يعكس الاهمية النسبية للتعليم البيئي ، ودعت وفود اخرى الى تنفيذ توصيات تبليس ، تنفيذا اسرع ، على الصعيد الحكومي . ولوحظ ايضا ان الافكار التي تم التوصل اليها في تبليس تتغلغل في منظومة الامم المتحدة ، وهو علامة مشجعة على الدور الحفاز لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وقال وفد آخر ان مصلحة البلدان المتقدمة النمو في التعليم البيئي لا ينبغي اغفالها عند القيام بتأمين احتياجات البلدان النامية .

٢٧٩ - وطلب وفد ان أن يجرى في عام ١٩٨٠ بدلا من عام ١٩٨٢ تنفيذ البعثات القطرية المقترحة في اطار البرنامج الدولي للتعليم البيئي ، المشترك بين (اليونسكو) وبرنامج البيئة . واكد وفد آخر ان من المهم ان يسهم برنامج البيئة في تنظيم صفوف للدراسات العليا ودورات تدريبية بشأن التخطيط العمراني في بلدان نامية معينة . وذكر وفد آخر انه سيسر حكومته ان تستضيف الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة بالتعليم البيئي : النهج المتعددة الاختصاصات ، التي ستنظمها اليونسكو وبرنامج البيئة في عام ١٩٨٠ .

٢٨٠ - وعرضت عدة وفود تقديم تسهيلات ومساعدات عن طريق ترتيبات ثنائية ، ولاسيما على مستوى الدراسات العليا .

٢٨١ - وشدد ممثل اليونسكو على الاهتمام المتزايد الذى توليه منظمته للتعليم البيئي . واعرب عن امله في ألا يكون من شأن التخفيض الذى اجرى في الميزانية للتدابير المساندة ان يؤثر على التعليم البيئي أو التدريب البيئي . وأكد اهمية الاضطلاع ببرمجة مشتركة موضوعية فعالة ، ومواصلة دعم التعليم البيئي العام وكذلك التعليم البيئي للمهندسين .

Digitized by UNOG Library

٢ - التدريب البيئي

٢٨٢ - حظيت اهداف التدريب البيئي واستراتيجياته وخطط عمله بالتأييد عموما : فقد اقترح احد الوفود ايلاء اولوية عليا للهدف ' ١ ' وقال انه يرى ان النشاط الوحيد المدرج تحت الهدف ' ٢ ' غير كاف الى حد ما . وحثت بعض الوفود ، في معرض ثنائها على تعاون برنامج البيئة مع المركز الدولي للتدريب على العلوم البيئية ، على مواصلة هذا التعاون بعد عام ١٩٨٠ واقترحت انشاء شبكة من المعاهد المتكاملة في امريكا اللاتينية .

٢٨٣ - وكان من المسلّم به عموما ان عناصر التدريب منتشرة في جميع جوانب انشطة برنامج البيئة في مجال الادارة البيئية والتقييم البيئي ، وذكر احد الوفود على وجه الخصوص برنامج ادارة المياه الذى يدعمه برنامج البيئة . ونادت بعض الوفود بتعزيز مؤسسات ومراكز التدريب الاقليمي وانشاء مؤسسات ومراكز أخرى ، بينما حث وفد آخر على استخدام المرافق القائمة بدلا من انشاء مرافق جديدة .

٢٨٤ - وطلبت بعض الوفود ان يقوم كل من برنامج البيئة واليونسكو بتقديم الدعم للدول الاعضاء لتمكينها من توسيع برامجها المتعلقة بتعليم وتدريب المهندسين والاقتصاديين واخصائيي العلوم الانسانية وصانعي القرارات على الشؤون البيئية . وايدت وفود أخرى ايجاد ترتيبات ومرافق تدريبية في البلدان النامية لادخال التعليم البيئي وتوفيره على جميع المستويات .

٢٨٥ - واكد ممثل اليونسكو ما يتسم به تدريب اخصائيي البيئة ، بل والموظفين المعنيين بادارة الموارد المتكاملة ايضا من أهمية للبلدان النامية بوجه خاص .

٣ - الاعلام

٢٨٦ - رئي بصورة عامة ان الاعلام جزء ذو اهمية حاسمة من انشطة برنامج البيئة ، وحظيت الاهداف والاستراتيجيات والانشطة في هذا المجال بالتأييد . وأشارت بعض الوفود الى الدور الذى تلعبه وسائط الاعلام الجماهيرى والمنظمات غير الحكومية في خلق الوعي بالمشاكل البيئية وهو ما أدى الى عقد مؤتمر ستوكهولم وانشاء برنامج البيئة .

٢٨٧ - وأشار عدد من الوفود الى المناقشات الراهنة بشأن النظام الاقتصادى الدولي الجديد فأكدوا الحاجة الى قيام برنامج البيئة بحفز وتنسيق تدفق المعلومات البيئية في العالم ، والقيام بدور المنشط الرئيسي للوعي البيئي على جميع مستويات المجتمع .

٢٨٨ - ورحبت وفود كثيرة بجهود المدير التنفيذى الرامية الى جعل الأعمال الاعلامية لبرنامج البيئة ذات طابع اقليمي ، وأعربت عن تقديرها لتعيين موظفين اعلاميين اقليميين ، واشارت الى امثلة للتعاون تحدث على الصعيد الاقليمي . وقالت هذه الوفود انها ترى ان المعلومات ينبغي ان تكون متكيفة مع أوضاع واحتياجات المناطق ، ولذلك فانها ترحب بتعاون برنامج البيئة مع مراكز الاعلام الاقليمية مثل مؤسسة الصحافة الآسيوية ، ومعهد الصحافة الهندى ، ومعهد الصحافة البنغلادیشي ، والهيئة المشتركة بين الصحف .

Digitized by UNOG Library

٢٨٩ - وطالبت عدة وفود بتدفق اكبر للمعلومات يكون في اتجاهين وذات تغذية ارتجاعية مستمرة . وطالب احد الوفود باجراء عمليات تقييم لشتى جوانب الانشطة الاعلامية ، وطلب وفد آخر ان يوضع قيد التطبيق ، في اقرب وقت ممكن ، مشروع مضاعفات المعلومات الذى اقيم لتحديد المنظمات والافراد الذين يمكن ان يساعدوا في ترويج الوعي البيئي .

٢٩٠ - وشدد عدد من الوفود على انه ينبغي ايضا لبرنامج البيئة ان يضفي الطابع الاقليمي على أنشطته في مجالي المواد السمعية - البصرية والمنشورات . واكدت عدة وفود أهمية الراديو ، باعتباره قناة الاتصال الرئيسية داخل بلدانها ، وطالبت باقامة شبكة اقليمية للمؤسسات الاذاعية على غرار اتحاد الهيئات الاذاعية والتليفزيونية الوطنية في افريقيا ، ورجت من برنامج البيئة ان يقدم تدريبا للمذيعين . ودعت بعض الوفود الى زيادة الافادة من خبراء البيئة المنتمين لبلدان نامية في تأليف كتب وكراسات تناسب البلدان النامية ، والى استخدام مؤسسات النشر في البلدان النامية .

٢٩١ - ورأت وفود كثيرة ان يوم البيئة العالمي مفيد في حفز استمرار الوعي بالتحديات البيئية ، واعربت عن املها في ان يقوم برنامج البيئة بدعم الحملة الدعائية ذات الصلة عن طريق انتاج مزيد من المواد الاعلامية لتستخدمها الحكومات في برامجها الوطنية .

٢٩٢ - واشار احد الوفود الى النجاح الذى أحرزه برنامج البيئة في نقل القضايا البيئية الى البلدان النامية وحث على مواصلة الجهود لاعلام البلدان بالتحديات البيئية العالمية الرئيسية .

٢٩٣ - وحث ممثل اليونسكو على التمسك بنهج صارم في اختيار المعلومات التي توزع على وسائط الاعلام الجماهيرى .

٢٩٤ - ونظرت اللجنة ايضا ، اثناء مناقشتها للاعلام ، في العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ، تحت البند ١٢ من جدول الاعمال ، حيث كان معروضا عليها في هذا الصدد الوثيقة UNEP/GC.71/18 . واعربت الوفود عموما عن تقديرها لعلاقات العمل الجيدة التي اقامها برنامج البيئة مع المنظمات غير الحكومية ، وطالبت بزيادة تنمية وتعزيز هذا التعاون .

٢٩٥ - ورأت وفود كثيرة ان المنظمات غير الحكومية وسيلة ذات اهمية حاسمة في نقل الوعي البيئي والعلم بالتدابير البيئية الى المستويات المحلية للمجتمع . واشار وفد الى الاعمال التي تضطلع بها منظمات مثل الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية ، وصندوق الاحياء البرية في العالم فيما يتعلق باستراتيجية الصيانة العالمية ، بينما شدد وفد آخر على انه يمكن للمنظمات غير الحكومية ان تكون مصدرا في غاية الفعالية من حيث التكاليف يوفر الخبرة الفنية لكل من برنامج البيئة والحكومات ، وطلب الى برنامج البيئة ألا يكتفي باشراك المنظمات في الانشطة الاعلامية فحسب بل ان يستفيد منها في افرقة الخبراء وفي المشاريع .

٢٩٦ - وذكر ممثل مركز الاتصال البيئي ان المنظمات غير الحكومية نشطة على جميع مستويات وقطاعات المجتمع . فكثير من مجموعات المنظمات غير الحكومية الجديدة في البلدان النامية تسهم في ايجاد حلول للمشاكل البيئية . وشكر برنامج البيئة على دعمه لعدد من انشطة المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك مؤتمر الشباب العالمي المعني بالاغذية والتنمية الذى عقد في القاهرة مؤخرا .

Digitized by UNOG Library

٤ - المساعدة التقنيـــة

٢٩٧ - حظيت الاهداف والاستراتيجيات والانشطة بالتأييد بصفة عامة وحثت عدة وفود على ان يقوم برنامج البيئة بدور اكبر في تقديم المساعدة التقنية . وطلب احد الوفود معلومات عن الخـــطط المحددة التي وضعها برنامج البيئة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وتكلفتها ، بينما طلب وفد آخر معلومات اضافية عن طبيعة الافرقة الاستشارية في ميدان المساعدة التقنية وعن تمثيل الـــوكالات الاخرى في وحدات التنسيق البيئي . وأشار احد الوفود الى انه فيما يتعلق بفكرة مركز المقاصـــة ، فانه ينبغي لبرنامج البيئة ان يقوم فقط بدور غير رسمي وان يتجنب الاضطلاع بدور سمسار المعونات . ولاحظ وفد آخر انه ليس لبرنامج البيئة الا مسؤولية الاحالة في هذا الصدد .

٢٩٨ - وكرر مساعد المدير التنفيذي ، مكتب البرنامج ، القول بأن المساعدة التقنية ليست مـــن المسؤوليات الرئيسية لبرنامج البيئة . فلم تنجح حتى الآن التجربة المتعلقة بفكرة مركز المقاصـــة وذلك نظرا ، من ناحية ، الى ان البلدان المانحة تفضل بوضوح العقود الثنائية وتشترط فـــي العادة ان يجرى ، بشكل مباشر ، الاضطلاع بمعالجة طلبات المساعدة التقنية . وقال انه قـــد يكون من الضروري النظر في الغاء هذا النشاط اذا استمرت الصعوبات الحالية بعد بذل مزيد مـــن الجهود .

٢٩٩ - وأوصت اللجنة ، في ختام مناقشتها بشأن التدابير المساندة ، بأن يعتمد مجلس الادارة مشروعي مقررين (١٨) متعلقين بالمركز الدولي للتدريب على العلوم البيئية ، وبتعزيز التعليـــم والتدريب البيئيين ، ومقدمين من وفود دول امريكا اللاتينية الممثلة في دورة المجلس ومن وفـــد اسبانيا ، وكذلك مشروع مقرر (١٩) بشأن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية . ونظرت اللجنـــة ايضا في مشروع مقرر عرضه وفد اوروغواي بشأن المعلومات عن تنفيذ مقررات مجلس الادارة ، ولكنهـــا لم تعتمده .

هـاء - الادارة البيئية بما فيها القانون البيئي

١ - القانون البيئي

٣٠٠ - حظيت اعمال برنامج البيئة في ميدان القانون البيئي بالتأييد عموما . وحثت الوفود علـــى مواصلة هذه الاعمال وزيادتها لتلبية ما للبلدان من احتياجات محددة . وأثنت وفود كثيرة علـــى الامانة للأعمال التي اضطلع بها فيما يتعلق بسجل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة .

---

(١٨) المرجع نفسه ، المقرران ٧/١٠ ألف وباء .

(١٩) المرجع نفسه ، المقرر ٧/١٥ .

Digitized by UNOG Library

٣٠١ - وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتقاسمة ملكيتها ، شاركت الوفود عموما المدير التنفيذي في القلق ازاء عدم نجاح الجمعية العامة في ان تعتمد في دورتها الثالثة والثلاثين المبادئ التي أعدها فريق الخبراء العامل الدولي الحكومي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان او اكثر . واعرب عدد منها عن امله في ان تتمكن الجمعية العامة ،في دورتها الرابعة والثلاثين ، من القيام بذلك ومن ان توصي الحكومات باحترام هذه المبادئ . بيد ان بعض الوفود قد ذكرت انه قد يكون من السابق لأوانه اتخاذ اية قرارات محددة في هذا الصدد في الوقت الذي تجري فيه المشاورات مع الحكومات بشأن هذه المبادئ .

٣٠٢ - ولاحظت الوفود تقرير المدير التنفيذي عن اعمال فريق الخبراء المعني بالقانون البيئي . واعربت بعض الوفود عن تقديرها للتقدم المحرز في الدورة الثالثة للفريق ، بينما ابدت وفود اخرى تشككها في التقدم المحرز حتى الآن ، واكدت على انه ينبغي للفريق ان يركز مداولاته على الجوانب القانونية للمسؤولية والتعويض عن الاضرار البيئية ، بينما تشككت وفود اخرى في فائدة مثل هذه العملية وقالت ان ذلك ، اذا تم القيام به اصلا ، لا ينبغي ان يجرى الا بعد ان يتم الفريق اعماله بشأن المسائل الاخرى ، على نحو ما تقرر في الاجتماع الاخير للفريق . وفي رأى هذه الوفود انه ينبغي النظر في المسائل التقنية وتسويتها قبل اجتماعات الفريق . وذكر وفد آخر ان للفريق اختصاص معالجة الجوانب التقنية ، وانه يمكن للاخصائيين ان يحضروا الاجتماعات . وقالت وفود اخرى ان المشكلة تنطوي على مسائل صعبة وان التدابير الوقائية تستحق ، على أية حال ، اهتماما يسبق الاهتمام بالتدابير العلاجية . واقترحت وفود كثيرة ان يجتمع الفريق مرات اكثر ولفترات اطول من اجل الاسراع بأعماله . غير انه كان من رأى بعض الوفود ان وضع مبادئ قانونية في ميدان القانون البيئي هو بالضرورة عملية بطيئة . واشارت وفود اخرى الى ان اعمال الفريق ينبغي ان تسفر عن وضع مبادئ توجيهية او توصيات . واشارت بعض الوفود الى انه ينبغي لأمانة برنامج البيئة ، تلافيا للازدواج ، ان تبقي الفريق على علم بالاعمال التي تؤديها المنظمة القانونية الدولية المعنية بمنطقة البحر الابيض المتوسط .

٣٠٣ - وقالت بعض الوفود انه لا حاجة في الوقت الحالي لعقد اجتماع على مستوى عال للنظر في مسألة التعجيل بأعمال الفريق . بيد ان وفودا اخرى قد اقترحت تحسين مستوى ونوعية الاشتراك في الفريق العامل ليوضع في الاعتبار التمثيل الاقليمي العادل . واكدت بعض الوفود ، وهي تشير الى الاعمال الحالية للفريق ، على اهمية موضوع تدهور البيئة الناتج عن التعدين والحفر البحريين . وايدت هذه الوفود التوصيات والاجراءات التي اتخذها مجلس الادارة والتي اقترحها المدير التنفيذي ، كما هي واردة في الوثيقة UNEP/GC.7/7/Add.1 . وذكرت هذه الوفود ايضا انه لا أساس للانطباع بأن اعمال الفريق العامل كانت بطيئة ، وذلك نظرا لتعقيد الموضوع ، وللاختلافات في المصالح السياسية والاقتصادية للمشتركين ، ولأن بعضهم ينتمون الى مناطق بحرية مغلقة او شبه مغلقة ، بينما ينتمي آخرون الى مناطق بحرية مفتوحة . وفيما يتعلق ببرنامج عمل الفريق مستقبلا ، اقترحت بعض الوفود ان يختار الفريق مجالات ذات اولوية في ميدان القانون البيئي الدولي ، على ان تؤخذ في الاعتبار المواضيع المذكورة في الهدف ٢٠ لعام ١٩٨٢ ، والقائمة التي اقترحها الفريق ، والمواضيع التي أوصى بها المدير التنفيذي الفريق في دورته الاولى .

Digitized by UNOG Library

واقترحت بعض الوفود ان تدرج في القائمة مسألة وضع اجراءات دولية لتقييم ما يحدث من آثار . وكان من رأى وفود اخرى انه لا ينبغي اختيار مواضيع جديدة الا بعد ان يتم الفريق دراسته الحالية . واكدت وفود كثيرة على ان من الضروري معالجة مواضيع تسمح طبيعتها بأن تفضي الى حلول ملموسة لمشاكل محددة ، وان يتم التأكيد بدرجة اكبر على الجوانبين الاقليمي ودون الاقليمي للمشاكل .

٣٠٤ - وايد عدد من الوفود التوصية التي اتخذها الفريق العامل في دورته الاخيرة والداعية الى عقد اجتماع آخر للفريق في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ لتمكينه من اتمام أعماله بشأن الجزء الاول من برنامج عمله ، وابدء اعماله بشأن الجزأين الثاني والثالث منه .

٣٠٥ - وأشار احد الوفود الى ان القانون البيئي مازال في المراحل المبكرة من تطوره ، ولذلك فمن المحتمل ان تتم معالجة المشاكل البيئية الملحة بالقانون التقليدي ، على الاقل في الأجل القصير . اما في الاجل الطويل ، فينبغي لبرنامج البيئة ان يدعم تطوير الجوانب النظرية للقانون البيئي ، التي قد يستحيل بدونها وضع تشريعات بشأن مشاكل بيئية محددة .

٣٠٦ - ورأت بعض الوفود انه ينبغي معاملة القانون البيئي بوصفه كيانا مستقلا في برنامج العمل الخاص ببرنامج البيئة . وكررت الامانة التأكيد على اهمية النظر في القانون البيئي بوصفه أداة للادارة البيئية السليمة .

٢ - الادارة البيئية

٣٠٧ - كررت عدة وفود الاعراب عن رأيها القائل بأنه ينبغي تناول برنامج منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادى الجنوبي الغربي في اطار البحار الاقليمية لا في اطار الادارة البيئية .

٣٠٨ - وابدت عدة وفود تشككها في انه يمكن حاليا اعتبار أن هذه الأنشطة تسهم في انجاز أهداف الادارة البيئية ، نظرا لأن خطة العمل المتعلقة بتلك المنطقتين لن تعتمد قبل عام ١٩٨٠ . غير ان وفدين قد أيدا مواصلة التأكيد في خطة العمل على منطقة المحيط الهادىء الجنوبي الغربي . وسأل وفد آخر عن السبب في ان وثيقة البرنامج لا تشير الى أى انجاز في منطقة البحر الابيض المتوسط تحت الادارة البيئية ، مادامت خطة العمل موجودة منذ عدة سنوات .

٣٠٩ - ولاحظت عدة وفود ان الأنشطة الحالية في ميدان الادارة البيئية تركز على مشاكل الادارة ذات الصلة بالمياه ، وأشارت الى الحاجة الى توسيع نطاق المشاكل المطروحة لتتضمن مسائل أخرى .

٣١٠ - وقال احد الوفود انه ينبغي تجميع الانشطة وفقا للمهام الوظيفية الثلاث التي أسندها مؤتمر ستكهولم الى برنامج البيئة ، وهي التقييم البيئي ، والادارة البيئية ، والتدابير المساندة ، بغية تمكين المجلس من تقييم انجازات برنامج البيئة تقييما فعالا . وذكر هذا الوفد أيضا أن الحكم على التقدم الذى قد يحرزه برنامج البيئة في أداء مهامه الأساسية سيكون من زاويتين ، هما مدى جودة توفير تقييم بيئي بشأن المسائل ذات الاهمية الحاسمة ، وما هية اسهام هذا التقييم في الادارة البيئية السليمة . وكررت الامانة الاشارة الى صعوبة فصل الانشطة الى مهام وظيفية ثلاث ، لاسيما على مستوى المسائل البرنامجية .

Digitized by UNOG Library

٣١١ - وأوصت اللجنة ، في ختام مناقشتها للادارة البيئية بمافيها القانون البيئي ، بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر (٢٠) مقدما من وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وبنغلاديش ، والسويد ، وغانا ، وكندا ، وهولندا ، واليونان . وعدل مشروع المقرر في اللجنة من جانب وفد كولومبيا .

٣١٢ - وأوضحت الامانة انه يمكن استيعاب تكلفة جلسة اضافية واحدة تحت كل من الفقرتين ٢ (ج) و ٢ (د) من المقرر في حدود الموارد المالية المتاحة .

٣١٣ - وأوضح ممثل البرازيل ان وفده لا يمكنه ان يضم صوته الى المقترح الوارد في الفقرة ١ من منطوق مشروع المقرر ، وانه لذلك لن يشترك في توافق الآراء المحتمل التوصل اليه بشأن المشروع ، تمشيا مع الموقف الذى دأب على اتخاذه بشأن هذه المسألة في المناسبات السابقة . واحتفظ ممثل الهند بحق وفده في التعليق على المقرر في جلسة عامة .

واو - الاجراءات العامة المتعلقة بالانشطة البرنامجية

٣١٤ - أوصت اللجنة الاولى للدورة ، في ختام أعمالها ، بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر اقترحه الرئيس بشأن المسائل البرنامجية (٢١) يتضمن ما وافقت عليه اللجنة من الاستراتيجيات المنقحة المتعلقة بالتربة ، والاهداف والاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة والتنمية بما في ذلك التنمية الايكولوجية واستخدام الموارد الطبيعية (انظر الفقرتين ٢٢٨ ، ٢٤٧ أعلاه) .

٣١٥ - وأنهت اللجنة ايضا الى اللجنة الثانية للدورة توصياتها المتعلقة بالتوزيع المنقح لاعتمادات الصندوق على مختلف أبواب الميزانية لعام ١٩٧٦ . وترد الارقام الموصى بها في الفقرة ٥ من مقرر مجلس الادارة ١٤/٧ جيم .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣١٦ - للاطلاع على الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة بشأن مشاريع المقررات التي أوصت بها اللجنة الاولى للدورة ، انظر الفصل العاشر أدناه ، الفقرات ٤٣٠ الى ٤٣٣ .

---

(٢٠) المرجع نفسه ، المقرر ١١/٧ .

(٢١) المرجع نفسه ، المقرر ٣/٧ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر والنظم الايكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة

٣١٧ - نظرت اللجنة الاولى للدورة في البند ٨ من جدول الاعمال في اطار النظم الايكولوجية للاراضي القاحلة وشبه القاحلة . وكان معروضا على اللجنة الوثيقتان UNEP/GC.7/10 و Add.1 فضلا عن الاجزاء ذات الصلة من الوثيقة UNEP/GC.7/7 و Corr.1 و 3 .

٣١٨ - واستعرض المدير التنفيذى التقدم المحرز في مجال تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر منذ الدورة السادسة لمجلس الادارة ، بما في ذلك توسيع مكتب الامم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ، وتشكيل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر والذى يقدم تقاريره الى لجنة التنسيق الادارية ، وأعمال الفريق الاستشارى المعني بمكافحة التصحر وهو الاداة الرئيسية لتعبئة الاموال ، وقيام الامين العام في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩ بافتتاح الحساب الخاص ، والدراسة المتعلقة بالتدابير والوسائل الاضافية لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، وهي الدراسة التي ارسلها الامين العام الى الحكومات للتعليق عليها . وقال ان مسألة التمويل هي اكثر المسائل الحاحا واعرب عن امله في استجابة الحكومات الاعضاء بصورة ايجابية في هذا الصدد . وانه كان مطلوبا من المجلس ايضا ان يقدم توجيها بشأن تنسيق خطة العمل ومتابعتها ، وان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ الخطة في المنطقة السودانية الساحلية .

٣١٩ - وايدت الوفود بصفة عامة مبادرات المدير التنفيذى واقترحت اجراءات في هذا المجال ، واعربت عن تأييد حكوماتها المستمر لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . ورجا احد الوفود من المدير التنفيذى ان يبلغ مجلس الادارة في دورته الثامنة باجراءات مكافحة التصحر التي يخطط برنامج البيئة للقيام بها خلال السنوات القلائل القادمة . وتم التأكيد عموما على دور برنامج البيئة في مكافحة التصحر الذى تتجاوز آثاره ، بسبب ما ينجم عنه من آثار على قطاعات حيوية مثل انتاج الاغذية في العالم ، البلدان المتأثرة بشكل مباشر .

٣٢٠ - ولاحظت وفود كثيرة مع الارتياح انشاء وحدة التصحر داخل امانة برنامج البيئة ، وهي الوحدة التي يرى انها ستكفل دفعة فعالة وشاملة لأنشطة برنامج البيئة في هذا المجال . واقترح احد الوفود ان تركز الوحدة على مساعدة البلدان في وضع تدابير لمكافحة التصحر ، وعلى اختيار مشاريع مناسبة ليمولها الفريق الاستشارى ، بينما قال وفد آخر انه ينبغي للوحدة ان تركز على تقديم خدمات الخبراء الاستشاريين وصياغة نماذج لخطة مكافحة التصحر .

٣٢١ - ورحبت معظم الوفود بالترتيبات التعاونية المقامة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بمكتب المنطقة السودانية الساحلية . وطلب وفدان ايضاحات بشأن موارد الموظفين الوارد وصفها في تقرير المدير التنفيذى ، وبيان مبرراتها . ولاحظت عدة

Digitized by UNOG Library

وفود مع الارتياح الانشطة التي اضطلع بها بالفعل في المنطقة الساحلية مكتب المنطقة السودانية الساحلية . ودعت قلة من الوفود الى تعيين دور كل من مكتب المنطقة السودانية الساحلية واللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف) . وابدى احد الوفود شكه في ان يكون مكتب المنطقة السودانية الساحلية أداة فعالة لتنفيذ خطة العمل ، وان كانت زيادة ايضاح ولاية المكتب وعلاقته باللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف سيؤدي بلا شك الى تحسين الحالة ، وينبغي لمكتب المنطقة السودانية الساحلية ، في المقام الاول ، ان يتجنب ازدواج جهوده مع جهود الآخرين في المنطقة السودانية الساحلية ، ولاسيما فيما يتعلق بتعبئة الموارد . واقترح الوفد نفسه نقل مقر المكتب من نيويورك الى أوغادوغو .

٣٢٢ - واعربت عدة وفود بانشاء الفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر . واقترحت بعض الوفود ان يدرج الفريق في اعماله قضايا السياسة العامة بدلا من التركيز على مشاريع محددة فقط. واقترح احد الوفود ضم حكومته كعضو دائم في الفريق الاستشاري بالنظر الى معرفتها المباشرة بمشاكل التصحر . ووفقا لما رآه وفد آخر ، لا ينبغي للفريق ان يعنى بتعبئة الموارد فحسب ، بل ان يعنى ايضا بمناقشة المسائل الاساسية فيما يتعلق بجميع المشاريع الملائمة .

٣٢٣ - واعربت عدة وفود عن اسفها لأن تقرير المدير التنفيذي لم يسجل ما قامت به حكوماتها من انشطة تتصل بالتصحر ، وقالت بعض الوفود انها ستقدم معلومات اضافية لادراجها في الوثائق التي ستصدر مستقبلا .

٣٢٤ - وكان من رأي كثير من الوفود ان يمول تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ،في المقام الاول ، من المصادر المتعددة الاطراف والثنائية ، القائمة . واعرب احد الوفود عن تأييده لجهود المدير التنفيذي الرامية الى حل المشاكل المالية على النحو المبين في تقريره . وابدت عدة وفود تشككها في الاساس المنطقي للتخفيض المقترح في باب الميزانية المخصص للاراضي القاحلة وشبه القاحلة ، بما في ذلك التصحر ، لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، بينما اعرب احد الوفود عن اسفه لهذا التخفيض . واكد احد الوفود انه ينبغي لبرنامج البيئة ان يتعاون مع الحكومات في تنفيذ مشاريع تستهدف الادارة المتكاملة للنظم الايكولوجية للاراضي القاحلة وشبه القاحلة . وشدد عدد من الوفود على اهمية التعاون الثنائي ودون الاقليمي والاقليمي في مكافحة التصحر . واعربت عدة وفود عن اسفها للتقدم البطيء المحرز بشأن اعداد وتنفيذ المشاريع عبر الوطنية ، وطلب وفد آخر ان تحدد مساهمات برنامج البيئة في تلك المشاريع تحديدا اوضح . واعرب وفد آخر عن اسفه للتأخير في انشاء مركز الرصد الاقليمي المقرر انشاؤه في طهران .

٣٢٥ - واشارت عدة وفود الى العلاقة الهامة بين ادارة المياه ، وتحات التربة وترديها ، وهي امور ينبغي لبرنامج البيئة ان يضعها جميعا في الاعتبار عند اعداد مشاريع لمكافحة التصحر . وقال احد الوفود انه ينبغي لبرنامج البيئة ان يكون عاملا حفازا فيما يتعلق بالحماية الدولية للتربة وبالجهود المتصلة بالانتاجية . وشددت وفود اخرى على اهمية التنمية الزراعية الصناعية للاراضي القاحلة وشبه القاحلة باعتبار هذه التنمية أداة لمكافحة التصحر . وأكد وفد آخر الحاجة الى ايلاء اهتمام مناسب للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المتصلة بالتصحر . وايد وفد آخر زيادة الاهتمام بمشاكل حطب الوقود وبدائله ، وابدى اهتماما ببرنامج الاشجار . واعلن وفد آخر البدء ،

Digitized by UNOG Library

بالتعاون مع معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، في اجراء دراسة عن الجوانب الاجتماعية للتصحر ، يتوقع ظهور نتائجها قبل نهاية عام ١٩٧٩ .

٣٢٦ - وشدد عدد من الوفود على اهمية البحوث ، واستحداث التكنولوجيا الملائمة ونقلها ، والتدريب ، ولاسيما التعليم الجماعي ، باعتبارها كلها أدوات لمكافحة التصحر . واشار احد الوفود الى استعداد حكومته للنظر بروح التأييد في مسألة استضافة مركز اقليمي للتدريب ، بدعم من برنامج البيئة بالاشتراك مع المشروع عبر الوطني لمراقبة التصحر في جنوب غربي آسيا . ودعا اثنان من الوفود برنامج البيئة الى مواصلة تقديم الدعم لمشروع الحزام الاخضر المقترح في شمالي افريقيا . واكدت عدة وفود اهمية التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات بشأن انشطة مكافحة التصحر في اطار لجنة التنسيق الادارية ، واعربت عن اهتمامها بوضع الخطة المرحلية لتنفيذ خطة العمل . واقترح وفد آخر ان يمدد المشروع المشترك بين برنامج البيئة واليونسكو بشأن الاراضي القاحلة الى ما بعد تاريخ انتهائه في عام ١٩٨٢ ، بينما اقترح وفد آخر انشاء مركز اقليمي لمكافحة التصحر في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٣٢٧ - واعرب ممثلو الوكالات المتخصصة عموما عن ارتياحهم للترتيبات التعاونية القائمة بين برنامج البيئة ومنظماتهم . واعلم ممثل منظمة الوحدة الافريقية اللجنة ان منظمة الوحدة الافريقية تتم الآن وضع خطط لمشروع مشترك بين البلدان الافريقية لمكافحة التصحر في العقد ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، سيكون اشتراك برنامج البيئة فيه موضع ترحيب .

٣٢٨ - واعرب ممثل مكتب المنطقة السودانية الساحلية عن امتنانه لبرنامج البيئة لتعاونه مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في عمليات المكتب التي تحقق تقدما مرضيا للغاية . وقال ان التعاون بين مكتب المنطقة السودانية الساحلية واللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف قد ثبت انه فعال جدا .

٣٢٩ - وقال احد الوفود انه يشعر بالارتياح التام بعد البيان الذى ألقاه ممثل مكتب المنطقة السودانية الساحلية ويرى انه قد بدد كل قلق بشأن تنسيق انشطة مكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية .

٣٣٠ - وأوصت اللجنة الاولى للدورة ، في ختام مناقشتها بشأن الاراضي القاحلة وشبه القاحلة ، بما في ذلك التصحر ، ان يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر (٢٢) بشأن الحساب الخاص لمكافحة التصحر ، قدمته وفود بنغلاديش ، وبوتسوانا ، وتونس ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية الكاميرون المتحدة ، والسنغال ، وكينيا ، ومصر ، وملاوى ، ونيجيريا ، والهند ، ومشروعي مقررين (٢٣) بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة

---

(٢٢) المرجع نفسه ، المقرر ١٣/٧ ألف .

(٢٣) المرجع نفسه ، المقرران ١٣/٧ باء وجيم .

Digitized by UNOG Library

التصحر مع الاشارة بوجه خاص الى المنطقة السودانية الساحلية ومنطقة افريقيا ، قدمتهما الدول الافريقية الممثلة في دورة المجلس .

٣٣١ - واوضحت الامانة ان تنفيذ المقرر الاول لن يقتضي أية آثار مالية اضافية ، بينما يمكن تنفيذ المقررين الثاني والثالث في حدود الموارد المتاحة .

٣٣٢ - واوضح وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية رأى حكومته ومفاده أنه ينبغي مواصلة ضمان تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر عن طريق المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف القائمة . وأيدت هذا الرأى وفود المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، وهولندا ، واليابان . واحتفظ ممثل النرويج بموقف وفده .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣٣٣ - للاطلاع على الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة بشأن مشاريع المقررات المذكورة أعلاه انظر الفقرة ٤٣٠ من الفصل العاشر أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

المواضيع المتعلقة بالانشطة في ميدان المستوطنات البشرية

٣٣٤- لدى نظر المجلس في البند ٩ من جدول الاعمال في الجلستين الثانية والثامنة من الدورة ، المعقودتين في ٢٣ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، كان معروضا عليه تقرير عن الاجتماعات المشتركة للمدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومكتب لجنة المستوطنات البشرية مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومكتب مجلس الادارة (UNEP/GC.7/11) .

٣٣٥- وقال المدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، في معرض تقديمه لهذا البند ، ان الغرض الرئيسي من الاجتماع المشترك المعقود في آذار/مارس ١٩٧٩ ، كان ضمان عدم تداخل الانشطة التي تضطلع بها المنظمتان ، أو عدم ازدواج تلك الانشطة . وأضاف ان الاجتماع قد توصل الى اتفاق تام بشأن تكامل البرنامجين وبشأن المجالات المناسبة لقيام مشاريع مشتركة .

٣٣٦- وذكر ان المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة قد القى خطابا أمام الدورة الثانية للجنة المستوطنات البشرية بشأن الامور التي يشعر بانها تؤثر تأثيرا بالغا في الجوانب البيئية للمستوطنات البشرية ، وهي الامور التالية : ضغوط النمو السكاني والتوسع الحضري ، عدم كفاية الادوات التحليلية اللازمة لمعالجة مشاكل المستوطنات البشرية والمشاكل المتنامية الخاصة بالنفايات والتلوث في المستوطنات البشرية . وقال ان المركز يولي وزنا كاملا لتلك المشاغل ويعتقد ان بامكانه ان يتعاون تعاونا كاملا مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في معالجتها .

٣٣٧- واشار المدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الى ان برنامج عمل المركز للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، الذي اقرته اللجنة في دورتها الثانية ، يدل على اهمية بعض المستوطنات البشرية الرئيسية والقضايا البيئية الهامة في الاطار الحالي للنمو السكاني العالمي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والقيود الخاصة بالموارد الطبيعية . وبيّن ان هذا البرنامج يرتكز على مواطن الاهتمام الستة التي حددها مؤتمر الموئل لاتخاذ الاجراءات التي تتسم بالاولوية والتي اقرتها الجمعية العامة فيما بعد . ومواطن الاهتمام هذه هي التالية : (أ) سياسات المستوطنات واستراتيجياتها ؛ (ب) تخطيط المستوطنات، بما في ذلك تطوير المناطق من اجل السياحة ؛ (ج) المأوى والهياكل الاساسية ، والخدمات ؛ (د) الاراضي ؛ (هـ) المؤسسات والادارة ؛ (و) المشاركة العامة . وأوضح ان اللجنة قد اعطت اولوية قصوى للمأوى والهياكل الاساسية والخدمات ، يليها تخطيط المستوطنات والاحتياجات المؤسسية والادارية ، وانها قد طلبت من المركز أن يشدد على انشطة التعاون التقني ، مدعومة بالبحث والتدريب ونشر المعلومات .

٣٣٨- وقال ان مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، بوصفه وكالة منفذة للمشاريع الخاصة بالمستوطنات البشرية ، يقوم فعلا بتنفيذ ٧٥ مشروعا في حوالي ٤٠ بلدا مختلفا ، ونفس العدد من المشاريع الصغيرة النطاق الرامية بالدرجة الاولى الى تقديم المساعدة في التدريب أو من قبل خبراء

Digitized by UNOG Library

افراد ، وهي تمول بصفة رئيسية من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بالاضافة الى بعض التبرعات للصناديق الاستئمانية تقدمها الحكومات المانحة . وأوضح ان اللجنة ، في دورتها الثانية ، دعت البلدان النامية الى ان تخصص قسطا اكبر من اموال البرامج القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لانشطة المستوطنات البشرية ، وانها طلبت من البلدان المتقدمة النمو ان تساهم في الصناديق الاستئمانية الثنائية أو المتعددة الاطراف من خلال مؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية .

٣٣٩- وقال ان اهداف المستوطنات البشرية وبرامجها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاهداف والبرامج الوطنية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتحسين الاجتماعي واستخدام الموارد والمحافظة عليها . وان العجز عن تحقيق التوزيع الامثل للموارد قد ادى الى قيام تباينات جسيمة في مستويات المعيشة في كثير من البلدان النامية ، والى حالات قصور تؤخر النمو الاقتصادي الشامل ، وتؤخر بالتالي التحسين الاجتماعي . وتتمثل ابرز مظاهر ذلك العجز في المشاكل الكثيرة التي تعانيها المستوطنات البشرية للبلدان النامية . وقال ان تجربة المركز تبين بوضوح ان تلك المشاكل لا يمكن حلها بواسطة برامج قطاعية غير منسقة . واوضح ان رد الفعل الساذج الذى يتمثل في ارغام الناس على مغادرة المدن قد يكون له عواقب وخيمة . وعلاوة على ذلك ، فان البلدان النامية ليس لديها وسائط النقل او الهياكل الاساسية او شبكات الاتصال او مجموعات العمال المهرة القابلين للتنقل ، وهي الامور اللازمة لدعم الصناعات المتفرقة على نطاق واسع . وأوضح ان المخططين القطاعيين كانوا ، لهذا السبب ، يميلون الى رفض التحديث التكنولوجي والعودة الى نمط الحياة الريفي والقروى ما قبل الصناعي . واستدرك قائلا ان هناك اتجاها قويا نحو تحقيق قدر اكبر من التحضر ، لذا فمن المطلوب تحقيق نهج متكامل نحو تنمية المناطق الريفية بدلا من مجرد الحض على العودة الى المناطق الريفية . وأضاف انه في حين لا يمكن انكار ان تصنيع المجتمعات النامية ينطوى على مشاكل ، يمكن مع ذلك الاقلال الى أقصى حد من المصاعب التي يسببها التحديث التكنولوجي بالاضافة الى فوائده .

٣٤٠- واستدرك قائلا انه حتى الان ، لم تقم سوى بلدان نامية قليلة باتباع النهج الطويل الاجل الشامل الذى يلزم للانتقال المنظم الى مجتمع متقدم تكنولوجيا . وأوضح ان على مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يضطلع بدور هام في استنباط استراتيجيات ونهج مناسبة لتحقيق انتقال سليم من الناحية البيئية يقوم على اساس انماط المعيشة في كل بلد من البلدان والقيم الثقافية/الحضارية والموارد والمهارات السائدة فيه . وأردف قائلا ان الوعي الجديد بالقيود التي تقيد موارد التنمية قد ساعد على توليد دعم لادماج احتياجات البيئة و المستوطنات البشرية في عملية التنمية . وقال انه عندما يلحق ضرر بالبيئة البشرية ، سواء الايكولوجية أو الثقافية ، فانه من الصعب عكس هذه العملية ، وقد يكون ذلك من المستحيل . واستنتج ان هناك حاجة لنهج نحو تصميم المستوطنات البشرية وبنائها وادارتها يقوم على الحفاظ على الموارد والطاقة ، ويرتبط بالمشاركة العامة في التنمية وفي عملية صنع القرارات المتصلة بذلك . وأضاف انه باشتراك عامة الناس في التخطيط تبدأ الاعتبارات البيئية بالتأكيد تنال الاهتمام الذى تستحقه .

٣٤١- وبالنظر الى ان الهدف النهائي لكل من برنامج الامم المتحدة للبيئة والمركز هو تحسين ظروف معيشة الناس ، فان المدير التنفيذى للمركز يتطلع الى تعاون وثيق بين المنظمتين ، على اساس الاعتقاد بأن زيادة تخصيص الموارد للمستوطنات البشرية تمثل افضل وثيقة تأمين لحماية البيئة .

Digitized by UNOG Library

٣٤٢— وقال ان وفودا كثيرة ترحب بالتعاون بين برنامج الامم المتحدة للبيئة والمركز وانها تشعر بأن هذا التعاون قد بدأ بداية حسنة . واضاف ان الاجتماع المشترك الاول للمكتبين والمديرين التنفيذيين قد تمخض عن نتائج مرضية جدا ، حيث تم التوصل الى تفاهم حول علاقات العمل بين المنظمتين ، على اساس التعاون والتعاضد المتبادلين بدلا من رسم خطوط فاصلة محددة بينهما .

٣٤٣— وقد علق عدد من الوفود على المشاكل البالغة الخطورة التي تعانيها بلدان نامية كثيرة في ميدان المستوطنات البشرية . وقد اقترح ان يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحديد مشاريع جديدة في مجال الصحة البيئية والمستوطنات البشرية للتخفيف من حدة تلك المشاكل .

٣٤٤— اما فيما يتعلق بدور برنامج الامم المتحدة للبيئة في المستوطنات البشرية ، فيسود بوجه عام الاعتقاد بأن الاهداف والاستراتيجيات المنقحة تعكس بشكل صحيح اعادة توجيه البرنامج الخاص ببرنامج الامم المتحدة للبيئة في ذلك الميدان طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٦٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

٣٤٥— وقال احد المتكلمين انه ينبغي لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) واليونسكو ان ينشئا برنامج التدريب على تخطيط المستوطنات البشرية وادارتها . ورأى متكلم آخر انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ان يشمل في برنامجه الخاص بالمستوطنات البشرية مسألة اجهزة توفير الطاقة والتكنولوجيات السليمة والمناسبة من الناحية البيئية . كما قيل ان تردّى البيئة في المستوطنات البشرية قد حدث نتيجة للانظمة والممارسات والمؤسسات الحرفية والاجتماعية والاقتصادية الجائرة .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣٤٦— يتضمن المقرر المتخذ بشأن سياسة البرنامج وتنفيذه (المقرر ١/٧ ، الفرع الثاني ، الفقرة ١١) الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة فيما يتعلق بالتنسيق مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

صندوق البيئة

٣٤٧- احيل البند ١٠ من جدول الاعمال الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه . للاطلاع على وصف لتنظيم اعمال اللجنة ، أنظر الفقرة ١٦ ج أعلاه .

ألف - تنفيذ برنامج الصندوق لعام ١٩٧٨ وأنشطة برنامج الصندوق

٣٤٨- كان معروضا على اللجنة ، لدى نظرها في البند ١٠ (أ) من جدول الاعمال ، الوثائق UNEP/GC.7/12 و Add.1 و UNEP/GC.7/13 و Corr.1 .

١ - تنفيذ برنامج الصندوق

٣٤٩- قام مساعد المدير التنفيذى ، لمكتب صندوق البيئة والادارة ، بتقديم مذكرة المدير التنفيذى بشأن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٨ ، وفي الربع الاول من عام ١٩٧٩ (UNEP/GC.7/12 و Add.1) .

٣٥٠- ولاحظت بعض الوفود ان سلطة المدير التنفيذى المتعلقة بالتعديلات في حدود ٢٠ في المائة فيما بين أبواب الميزانية قد تم تجاوزها في حالتين ، هما الباب ٣٠ ، الدعم ، الذى زيد بنسبة ٢٥ في المائة ، والباب ٧٠ ، الطاقة ، الذى زيد بنسبة ٢٦٫٣ في المائة . وطلبت تلك الوفود من الامانة ان تبين السلطة التي استندت اليها في القيام بذلك . وتساءل أحد الوفود ان كان من المستصوب الجمع بين المستوطنات البشرية والصحة البشرية في باب واحد من أبواب الميزانية ، اذ ان ذلك لا يعكس النشاط الفعلي والاولوية في كل مجال من المجالات .

٣٥١- ورحب احد الوفود بالتضييق الملحوظ للفجوة بين الاعتمادات والالتزامات والمصروفات التي تمثل ، مع النسبة بين تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، المعايير الرئيسية لتقييم اداء الصندوق . وفيما يتعلق بالفجوة بين الالتزامات والمصروفات ، تعتقد الوفود أنه ينبغي لنسبة تجاوز الالتزامات ألّا تزيد عن ١٠ في المائة سنويا اذا ما تمت ادارة الالتزامات على النحو المناسب منذ البداية . وأضافت تلك الوفود ان نسبة الالتزامات الجديدة في اية سنة معينة - والتي بلغت حوالي ١٠ في المائة في ١٩٧٨ وحوالي ١٢ في المائة في ١٩٧٩ - تبدو شديدة الانخفاض . واقترحت الوفود انه ، لضمان المرونة في معالجة ما ينشأ من مشاكل بيئية ، ينبغي للامانة أن تضع نصب أعينها الهدف المتمثل في جعل الالتزامات الجديدة تشكل ٢٥ في المائة من أنشطتها في كل عام . وفيما يتعلق بالدور الحفاز للصندوق ، وبالنظر الى ما يبدو من أن الوكالات المتعاونة تعتمد بشكل متزايد على الصندوق ، ينبغي النظر في وضع قاعدة تقضي بألّا يقوم برنامج

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة الانمائي بتمويل اكثر من ٥٠ في المائة من كلفة اى مشروع تعاوني رئيسي لفترة مطولة من الزمن بدون الموافقة المسبقة لمجلس الادارة .

٣٥٢- واعربت وفود عديدة عن قلقها ازاء النسبة المئوية المنخفضة من المشاريع التي يتم الاضطلاع بها في المناطق النامية ، وحثت على القيام بمزيد من الانشطة في تلك المناطق : وبالنظر الى الاحتياجات الضخمة للبلدان النامية ، قالت انه لا ينبغي لأوجه الخلل الصغرى في صياغة طلبات المشاريع أن تفقدها تلقائيا اهلية النظر فيها . واقترح احد الوفود ان تقوم الامانة بتقديم الارشاد في صياغة المشاريع .

٣٥٣- واعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء تصنيف المشاريع التي يدعمها الصندوق بوصفها مشاريع وطنية او اقليمية او عالمية ، وطلب احد الوفود ان تشمل الوثائق مستقبلا المعلومات ذات الصلة اللازمة لجميع المشاريع الجديدة .

٣٥٤- وأشار مساعد المدير التنفيذى لمكتب صندوق البيئة والادارة الى ان ولاية برنامج الامم المتحدة للبيئة تشمل العالم بأسره تقريبا ؛ وان برامجه العالمية مفيدة لجميع البلدان ولجميع المناطق ، وان من الصعب تحديد كمية تلك الفائدة لكل بلد او منطقة على حدة . وقال ، في معرض اجابته على السؤال المتعلق بسلطة المدير التنفيذى في اجراء تعديلات بين ابواب الميزانية نسبتها ٢٠ في المائة ، انه ، انسجاما مع الفقرة ٥ من المقرر ١٣/٦ دال ، نظر المدير التنفيذى الى عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ باعتبارهما فترة مالية واحدة ؛ واضاف انه ، في الحالات التي يبين الجدول ١ من الوثيقة UNEP/GC.7/12 فيها ان المدير التنفيذى قد مارس حريته في التصرف لتغيير اعتمادات ابواب الميزانية ، كان ذلك التغيير في حدود نسبة الـ ٢٠ في المائة المأذون له بها ، من مجموع الاعتمادات لأبواب الميزانية ، وان مجموع الاعتماد البالغ ٦٤ مليون دولار يدخل فعلا في حدود الاعتماد المقرر لفترة السنتين والذى تم اقراره بمقتضى المقرر ذاته ، ومقداره ٧٢ مليون دولار .

٣٥٥- وفي ختام المناقشة حول هذا الموضوع ، اتفقت اللجنة على توصية مجلس الادارة بأن يحيط علما بتقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٨ وانشطة برنامج الصندوق (٢٤).

٢ - تقييم المشاريع والبرامج

٣٥٦- قال نائب مساعد المدير التنفيذى لمكتب صندوق البيئة والادارة ، في معرض تقديمه مذكرة المدير التنفيذى بشأن تقييم المشاريع والبرامج (UNEP/GC.7/13 و Corr.1) ، ان مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة وامانته كليهما يعتبران التقييم أحد المكونات البالغة الاهمية في برنامجه . وأشار الى انه قد تم احراز تقدم استجابة لمقرر مجلس الادارة ١٣/٦ باء ، الا أن بعض الامور قد استغرق حلها وقتا أكثر مما كان يتوقع . وأحد هذه الامور هو توفير موظفين لوحدة

---

(٢٤) انظر المرفق الاول ادناه ، المقرر ١٤/٧ ألف .

Digitized by UNOG Library

التقييم : وحيث انه لم يتم تعيين الموظفين الا في الآونة الاخيرة ، وبسبب الصعوبات في ترتيب السوقيات الخاصة بتقييمات محددة ، لم يكن من الممكن اجراء العدد الذى كان متوقعا اصلا من التقييمات المتعمقة . واستدرك قائلا انه تم اجراء عدد متزايد من التقييمات المكتبية للمشاريع المنجزة ، وقد نشرت مع غيرها من التقارير عن التقييم ، في " التقرير المقدم الى الحكومات " . وقال ان تقييم البرامج وان كان قد أشير في مذكرة المدير التنفيذى ، يتجاوز اختصاص وحدة التقييم ويرتبط ببرنامج البيئة المتوسط الاجل الذى يشمل المنظومة بأكملها . واستطرد قائلا ان الوحدة تساهم في تقييم البرامج من خلال اعداد تحليلات قطاعية ، وكذلك من خلال اجراء تقييمات متعمقة معينة .

٣٥٧- وقالت وفود كثيرة ان مذكرة المدير التنفيذى تستجيب استجابة جديدة لمقرر مجلس الادارة ١٣/٦ باء . غير ان بعضها يرى ان الوثيقة عامة الى حد ما في توجهها وأن المنهجية تستحق مزيدا من الاهتمام . وقالت بعض الوفود ان المنهجية قد تتطور تدريجيا من التجربة الفعلية ، واقترحت ان تقدم الامانة في غضون سنتين مثالا ملموسا يبين عملية التقييم بأكملها ، بما في ذلك التغذية المرتدة الى البرنامج . واقترح احد الوفود دراسة مجموعة من المشاريع الجارية في مجال واحد بغية تحديد اثرها داخل برنامج الامم المتحدة للبيئة وفي كامل منظومة الامم المتحدة على السواء . وشدد وفد ان على الصلة الوثيقة بالموضوع لتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تقييم البرامج بالنسبة الى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وخاصة من حيث المنهجية الواجب اتباعها .

٣٥٨- ولاحظت وفود عديدة اهمية التقييم المسبق من حيث اختيار المشاريع ، واعربت عن سرورها اذ تلاحظ ان العبر التي استمدت من تقييمات المشاريع تساهم في هذا الصدد . وقال احد الوفود انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن ينظر في انهاء العمل في المشاريع الجارية عندما يبين تقييم ما ان المشروع لا يسهم اسهاما كافيا في البرنامج وانه يمكن استخدام الموارد على نحو افضل في نشاط جديد .

٣٥٩- ووجدت وفود كثيرة ان " التقرير المقدم الى الحكومات " يمثل ادارة ناجحة للابلاغ عن انشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة . وقد لقيت الطبيعة الصريحة والناقدة التي تتسم بها المجموعة "ن" المعنية بالمشاريع المنجزة تقديرا خاصا . وطلب احد الوفود زيادة المجموعة "ج" عن المشاريع الجارية .

٣٦٠- وشددت بعض الوفود على اهمية استخدام خبراء محليين في تقييم المشاريع ، بالنظر الى معرفتهم بالظروف السائدة في بلدانهم ، وقالت انه ينبغي استشارة الحكومات بشأن اختيار الخبراء الاستشاريين . وطلب احد الوفود قائمة الخبراء الاستشاريين الذين يستخدمهم برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وقال انه لم يطلب من حكومته توفير مرشحين لادراجهم في قائمة الخبراء الاستشاريين .

٣٦١- وقال نائب مساعد المدير التنفيذى ان المدير التنفيذى واع بالقيود التي تقيّد الامكانيات الحالية لتقييم البرامج تقييما ذا معنى . غير أن بعض الانشطة التي جرت في الآونة الاخيرة ، كالتقييم المستمر لمجموعات من المشاريع مثلا ، تسهم اسهاما مفيدا . كما ان برنامج الامم المتحدة للبيئة يدرس ايضا امكانية تقييم المشاريع التي يتم تنفيذها بطرق تشغيلية مختلفة . كما ان وحدة التفتيش المشتركة تتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة على القيام بعملية تقييم مقبلة .

Digitized by UNOG Library

٣٦٢ ـ واعترف نائب مساعد المدير التنفيذى باستصواب استخدام الخبرة المحلية . الا انه استدرك قائلا ان البلدان المتقدمة النمو قدمت عددا من الخبراء الاستشاريين اكبر مما قدمته البلدان النامية ، مما ادى الى اختلال غير مرغوب فيه ، ليس من حيث الخبراء الاستشاريين في التقييم فحسب ، بل من حيث الخبراء الاستشاريين في مجالات اخرى ايضا . وقال ان مهمة المكاتب الاقليمية هي الحصول على قوائم بالخبراء الاستشاريين من جميع البلدان . وأضاف قائلا انه ليس من العرف المعمول به عادة في الامم المتحدة تقديم اسماء الخبراء الاستشاريين المستخدمين فعلا الى جميع الحكومات ، الا انه يمكن توفير قائمة عند الطلب ، ولو انها غير كاملة .

٣٦٣ ـ ان رجع نتائج التقييم الى صياغة المشاريع عملية شاقة . غير ان برنامج الامم المتحدة للبيئة يعلق أهمية كبيرة جدا عليه ، وسيستمر في الاستفادة من الخبرة المكتسبة في الماضي في صياغة المشاريع الجديدة . كما ان البرنامج سيوقف العمل بالمشاريع الرديئة عند الضرورة ، مما يوفر أموالا لأنشطة جديدة .

٣٦٤ ـ ثم أحاطت اللجنة علما بالاجراءات التي اتخذها المدير التنفيذى استجابة لمقررها ١٣/٦ باء وبالمعلومات المقدمة في مذكرة المدير التنفيذى (٢٥) .

باء ـ التقرير المالي والحسابات لفترة السنتين ١٩٧٦ـ١٩٧٧ المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات ؛ والتقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) للسنة الاولى من فترة السنتين ١٩٧٨ـ١٩٧٩ حتى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨

٣٦٥ ـ كان معروضا على اللجنة ، في معرض مناقشتها للبند ١٠ (ب) من جدول الأعمال ، الوثائق UNEP/GC.7/L.1 و 2 و UNEP/GC.7/L.2 و Corr.1 .

٣٦٦ ـ ولاحظ مساعد المدير التنفيذى لمكتب صندوق البيئة والادارة ، في معرض تقديمه لهذا البند ، انه اعتبارا من عام ١٩٨٠ ، ستنظر لجنة المستوطنات البشرية في تقارير وحسابات مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية .

٣٦٧ ـ وطلبت وفود عديدة من المدير التنفيذى ان يأخذ في كامل اعتباره ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في ادارة صندوق البيئة مستقبلا .

٣٦٨ ـ اما فيما يتصل بالجدول ٤ من الوثيقة UNEP/GC.7/L.2 ، تساءلت بعض الوفود عن الأساس الذى استند اليه برنامج الامم المتحدة للبيئة في توظيف الخبراء الاستشاريين ، وطلبت من الأمانة ان تقدم قائمة بالخبراء الاستشاريين الذين يستخدمهم البرنامج ، تبين توزيعهم الجغرافي . وعرضت الامانة ان تحدّث هذه القائمة للحكومات المهتمة .

---

(٢٥) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

٣٦٩ - وأوصت اللجنة ، في ختام مناقشتها لهذا الموضوع ، بأن يعتمد مجلس الادارة مشروع مقرر (٢٦) عن التقرير المالي والحسابات .

جيم - ادارة صندوق البيئة والمسائل المتصلة بالادارة والميزانية

١ - ادارة الصندوق

٣٧٠ - كان معروضا على اللجنة ، في معرض نظرها في الجزء الأول من البند (١٠) (ج) ، مذكرة المدير التنفيذي بشأن ادارة صندوق البيئة (UNEP/GC.7/14/Rev.1 و Corr.1 و Add.1 و 2).

٣٧١ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للتحسن الذي طرأ على طريقة عرض الوثيقة ، في حين اشارت بعض الوفود الى ان ورود الوثيقة UNEP/GC.7/14/Rev.1 متأخرة قد جعل من الصعب اصدار ردود فعل مدروسة على المسائل الاساسية التي أثيرت فيها . وطلب أحد الوفود تقديم شرح للمصطلحات المالية المستعملة في وثائق الصندوق الى اللجنة في الدورة الثامنة للمجلس .

٣٧٢ - وقال مساعد المدير التنفيذي لمكتب صندوق البيئة والادارة ، في معرض تقديمه للوثيقة ، ان الأمانة ترى أن الفجوة بين الاعتمادات والالتزامات ، وبين الالتزامات والنفقات (حوالي ٢٠ في المائة) قد وصلت الآن الى مستوى معقول . ومن بين الخيارات الثلاثة لمستوى أنشطة برنامج الصندوق في عام ١٩٧٩ (UNEP/GC.7/14/Rev.1 الفقرة ١٥) التي أعدت نظرا الى القصور البالغ ٢٧ر٢ مليون دولار في الرقم المستهدف في الخطة المتوسطة الأجل والبالغ ١٥٠ مليون دولار ، ينطوي الخيار 'ألف' على استعمال كامل الاعتماد في فترة السنتين وبالتالي اقرار عدد اكبر بكثير من المشاريع الجديدة . ويعني ذلك انه سيلزم رصد مبلغ اضافي قدره ٥ر٥ مليون دولار بعملات قابلة للتحويل في عام ١٩٧٩ . وقد بني الخيار 'باء' على أساس الموارد المتوفرة ، وليس على أساس الاعتماد المخصص لفترة السنتين ؛ وبذلك سيشمل اقرار عدد أقل من المشاريع الجديدة وسيخفض من الأنشطة المخطط لها بمقدار ٣ر٥ مليون دولار . وتستند وثيقة البرنامج الى الخيار 'باء' . ويتضمن الخيار 'جيم' برنامجا اصغر من ذلك ، مع عدم القيام بأية انشطة جديدة تقريبا في عام ١٩٧٩ ، ولكن ينطوي على خطة لترحيل مبلغ نقدي مقداره ٥ ملايين دولار بدلا من مليوني دولار الى عام ١٩٨٠ . وأكد مساعد المدير التنفيذي أن ذلك سيؤثر على قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تأدية دوره الحفاز والتنسيقي .

٣٧٣ - وأشارت وفود بنغلاديش وزائير وفرنسا وفنزويلا انه لم ترد اشارة الى زيادة التبرعات المقدمة من حكوماتها . كما أعلن ممثلا فنلندا واليابان عن زيادات في تبرعات حكومتيهما الى صندوق البيئة .

---

(٢٦) للاطلاع على نص المقرر بصيغته التي اعتمدها مجلس الادارة ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٧/١٤ باء .

Digitized by UNOG Library

٣٧٤ - وأشار ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى ان تقدير المدير التنفيذى للموارد المتوفرة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ يشمل تبرعا يقدر بـ ١٠ ملايين دولار بعملة قابلة للتحويل من الولايات المتحدة عن كل سنة من السنتين . وفي حين اكد مستوى تبرع عام ١٩٧٩ بمقدار ١٠ ملايين دولار، حذر من أن من المحتمل ان يبلغ التبرع ٨ ملايين دولار في عام ١٩٨٠ ، رهنا باتخاذ سلطات الولايات المتحدة الاجراء اللازم . وأكد الممثل ان ذلك القرار ، الذى تقتضيه الضغوط المحلية الشديدة التي تتعرض لها ميزانية الولايات المتحدة ، بما في ذلك البرنامج الدولي ، لا تدل بأى شكل على نقص اهتمام الولايات المتحدة ببرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ولا يجب ان يعتبر نمطا دائما لمستوى التبرعات التي تقدمها الولايات المتحدة الى البرنامج . وأعلن ان حكومته تحافظ تماما على اهتمامها المتحمس بالبرنامج وعلى دعمها له .

٣٧٥ - وشددت معظم الوفود على ضرورة توسيع أساس التبرعات المقدمة الى صندوق البيئة وزيادة مستواها ، وأيد العديد من الوفود النداء الذى وجهه المدير التنفيذى من أجل عقد تبرعات طويلة الأجل لصالح الخطة المتوسطة الأجل . وأشار عدد من الوفود الى ان الاجراءات الخاصة بميزانيات بلدانها لن تسمح بالاعلان عن عقد تبرعات سوى تبرعاتها السنوية . وحذرت بعض الوفود من انه لا يمكن عقد هذه التبرعات دون ان تقوم الحكومات بمزيد من الاستعراض .

٣٧٦ - وتساءلت بضعة وفود عن العرض الذى ورد في الوثيقة للموارد مقابل الالتزامات والنفقات ، وقالت ان من شأن المقارنة بين الموارد والنفقات ان تعطي صورة اكثر ايجابية عن الحالة التي يواجهها صندوق البيئة . كما ساد شعور بأن العرض ، من حيث الالتزامات ، لم يعط صورة واقعية عن قدرة صندوق البيئة على انفاق الموارد . وفي هذا الصدد ، اشارت بضعة وفود الى تعليقات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في الوثيقة UNEP/GC.7/L.1 وأكدت أنه اذا ما أريد للميزانية ان تكون مقياسا فعالا يمكن قياس الاداء الفعلي به ، ينبغي لها ان تعكس مستوى متوقعا من النشاط يمكن تحقيقه .

٣٧٧ - وأعربت وفود كثيرة عن آرائها بشأن الخيارات المعروضة لمستوى انشطة برنامج الصندوق واحتياطي برنامج الصندوق . وترى معظم الوفود ان الخيار 'باء' هو الخيار الاكثر واقعية ، حيث انه لا يحدث فيه أى عجز ، ويؤدى الى زيادة انشطة المشاريع الجديدة ، ويتم بواسطته الحفاظ على ترحيل نقدى كاف . واعربت بعض الوفود عن رأى مفاده أن الخيار 'ألف' هو الاكثر واقعية ، حيث انه سيتيح وضع مشاريع تلبي احتياجات البلدان النامية . واكدت تلك الوفود انه لن يكون من الصعب تدبير مبلغ الـ ٥ره مليون دولار بعملة قابلة للتحويل ، وهو المبلغ اللازم في عام ١٩٧٩ بموجب الخيار 'ألف' . وترى وفود اخرى ان الخيار 'جيم' هو الخيار الاكثر واقعية من حيث الموارد المحدودة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وعلاوة على ذلك ، لن ينطوى ذلك الخيار على اى تخفيض في البرنامج عما كان عليه في عام ١٩٧٨ ، وسيوفر مجالا بسيطا جدا لأنشطة جديدة . وتم التشديد على انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ان يأخذ في الاعتبار الحالة العالمية الراهنة للضيق المالي . كما ساد شعور بأن الخيار 'جيم' سيحافظ على استقرار البرنامج عن طريق التخطيط الطويل الاجل . وأخيرا ، رأت الوفود التي كانت تعتبر الخيار 'جيم' انه لا يوجد أساس يذكر لتوقع حدوث زيادة في التبرعات في عام ١٩٧٩ ، ومن ثم لن تكفي الموارد للخيارات الاخرى . وبعد مزيد من المناقشة ، أقرت اللجنة مستوى من أنشطة برنامج الصندوق قدره ٤٢٫٨ مليون دولار (الخيار 'باء') مضافا اليه احتياطي للبرنامج قدره مليون دولار في عام ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

٣٧٨ - وأعربت وفود عديدة عن قلق بلدانها ازاء الطريقة المقترحة لاستخدام أي من الموارد الاخرى التي يحتمل ان تتوفر بالاضافة الى مبلغ الـ ٤٢٫٨ مليون دولار . ورأت بعض الوفود انه ينبغي تخصيص هذه الموارد وفقا للتوزيع الذي أقره مجلس الادارة في دورته السابعة . واشترطت وفود اخرى انه ينبغي تخصيصها لمشاريع في البلدان التي لا ينفذ فيها حاليا سوى عدد قليل أو لا ينفذ فيها أي مشروع من مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وذلك في ضوء أولويات البلدان النامية .

٣٧٩ - واعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء ما تعتبره اختلالا في الميزانية بين الموارد المتوفرة بعملات قابلة للتحويل وعملات غير قابلة للتحويل ، واختلالا مقابلا له في التوزيع الجغرافي . ولاحظت وفود اخرى الجهود المتزايدة التي تبذلها الامانة لاستعمال العملة غير القابلة للتحويل ، تلك الجهود التي تركت بالفعل اثرا ايجابيا على أنشطة البرنامج ، وسيكون لها أثر اكثر فعالية في المستقبل . وشددت تلك الوفود على ان الامانة ما زالت لا تستغل امكانيات تمويل مختلف مجالات انشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة استغلالا كاملا بالعملات غير القابلة للتحويل . كما تم التشديد على انه اذا ما أسفرت الجهود المعقولة التي يبذلها البرنامج في سبيل انفاق التبرعات المقدمة الى الصندوق عن صعوبات في التقليل من تراكم العملات غير القابلة للتحويل ، ينبغي توجيه نظر مجلس الادارة الى هذه الصعوبات وفقا للمادة ٣٠٢-٤ من النظام المالي للصندوق .

٣٨٠ - واعربت وفود عديدة عن قلقها من ان المحاولات الرامية الى التخفيض من حجم التراكم قد تؤدي الى وضع مشاريع يكون اثرها تفضيل متبرع على غيره من المتبرعين ، مما يؤدي الى تشويه تنفيذ البرنامج . واعلن وفد آخر انه ينبغي لوضع المشاريع التي تمول بالعملات غير القابلة للتحويل ان يتم بعناية بهدف ضمان تحقيق كامل الوظائف التنسيقية والحافزة وكون هذه المشاريع قابلة للتبرير من حيث كفاءتها وفعاليتها وموقعها الجغرافي وتشكيلة المواطنين المستفيدين منها . وفي الوقت نفسه ، رحبت الوفود بالمستوى المقدر لتحويل العملات غير القابلة للتحويل في عام ١٩٧٩

٣٨١ - وأعربت وفود كثيرة عن قلقها من أن ١٣ في المائة من مجموع كلفة المشاريع التي تستخدم عملة غير قابلة للتحويل يتوجب انفاقها بعملة قابلة للتحويل . وقال احد المتكلمين انه ، على حد علمه ، لا تنفق أية منظمة أخرى من منظمات الامم المتحدة عملة قابلة للتحويل في تنفيذ مشاريع تستخدم عملة غير قابلة للتحويل . وشرح احد الوفود طرق الاستفادة من التبرع المقدم من المانح الرئيسي بعملة غير قابلة للتحويل .

٣٨٢ - وأعربت بضعة وفود عن عدم اتفاقها في الرأي مع المدير التنفيذي حول اقتراحه القاضي بمنح تفويض بعقد التزامات اجمالية مسبقة بمبلغ ١٦ مليون دولار في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وطلب عدد من الوفود من الامانة ان تقدم تفاصيل تؤيد مستوى الالتزامات المسبقة المقترحة . وبعد قليل من المناقشة ، اتفق على ان مستوى قدره ١١ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ هو مستوى مقبول ، يتيح قدرا اكبر من المرونة ، في حين يحافظ على مستوى التفويض بعقد الالتزامات المسبقة الذي اقره مجلس الادارة في دورته السادسة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٣٨٣ - واعربت وفود عديدة عن قلقها من انه اذا ما قبل اقتراح المدير التنفيذي القاضي بالابقاء على مستوى للترحيل النقدي بمقدار مليوني دولار ، لن يتم الابقاء على السيولة المناسبة على النحو المطلوب بموجب مقرر مجلس الادارة ٣/٦ دال ، الفقرة ٧ . ولذلك أوصت بالنظر في مستوى اعلى من الترحيل النقدي .

Digitized by UNOG Library

٣٨٤ - وشرح مساعد المدير التنفيذي ، ردا على القلق الذي اعربت عنه وفود عديدة ازاء مستوى الترحيل النقدي ، ان تخفيضا قدره مليونا دولار لن يهدد سيولة الصندوق . وسيتم الابقاء على سيولة مقدارها ٤ ملايين دولار على الاقل ، كما كان الحال في الماضي ، وذلك باضافة الاحتياطي المالي والتبرعات المدفوعة في الاشهر الاولى من العام الى الترحيل النقدي المقترن الذي يبلغ مليوني دولار ؛ وقال ان المدير التنفيذي يرى ان ذلك يمثل المستوى المناسب المطلوب . وأقرت اللجنة اخيرا اقتراح المدير التنفيذي .

٣٨٥ - وأشارت بضعة وفود الى انه يجب ابقاء الاحتياطي المالي على مستواه الحالي الذي يبلغ ٨ في المائة من مجموع الاعتمادات ، أي ٤ر٢ مليون دولار في عام ١٩٧٩ .

٣٨٦ - واقترح أحد الوفود ، تؤيده وفود اخرى ، انه ينبغي للجنة الثانية للدورة ان تنظر في توزيع الاعتمادات على ابواب الميزانية وكذلك في مجموع الاعتمادات المرصودة لأنشطة برنامج الصندوق . غير ان وفودا عديدة اخرى أشارت الى ان هذا الموضوع قد بحث في دورات سابقة لمجلس الادارة وانه لا يمكن اعادة النظر في الوظائف الموكلة الى لجنة الدورة الا فيما يتعلق بالدورات المقبلة .

٣٨٧ - وتم تقديم اقتراح يقضي باستعراض انشطة برنامج الصندوق مع الاشارة بوجه خاص الى المشاريع الداخلية ، والى تمديد المشاريع وامكانية البحث عن ترتيبات بديلة لتمويل الانشطة الثابتة . وقالت وفود عديدة انه ينبغي تخفيض التكاليف العالية للبرنامج ولدعم البرنامج ، وتكاليف الموظفين ومصروفات السفر بوجه خاص ، والنسبة البالغة الارتفاع من تكاليف المشاريع التي يتحملها احيانا برنامج الامم المتحدة للبيئة ، على نحو لا يتمشى مع الدور الحفاز الذي يضطلع به ، الأمر الذي سيتيح توفير أموال لأنشطة بيئية اخرى . وفي هذا الصدد ، أيدت بعض الوفود فحوى الفقرات من ٢١ الى ٢٤ من مذكرة المدير التنفيذي ، التي اشارت الى ضرورة استعراض برنامج الصندوق ، في حين لاحظ وفد آخر ان قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) ينص على انه يمكن لصندوق البيئة ان يمول ، كليا أو جزئيا ، تكاليف المبادرات البيئية الجديدة التي يتم الاضطلاع بها داخل منظومة الامم المتحدة . واقترحت وفود عديدة اعادة النظر في اولويات برنامج الصندوق في ضوء الفقرة ٢٢ من مذكرة المدير التنفيذي .

٣٨٨ - وعرض نائب مدير صندوق البيئة الوثيقة UNEP/GC.7/14/Rev.1/Add.1 المتعلقة بانشاء صندوق استئماني لحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث . ورحبت وفود كثيرة بانشاء الصندوق الاستئماني بغية تنفيذ خطة العمل الخاصة بالبحر الابيض المتوسط والتي تبلغ الحصة المترتبة على الحكومات فيها ٠٠٠ ٢٨٠ ٣ وحصة برنامج الامم المتحدة للبيئة ٠٠٠ ٦٤٠ ١ دولار .

٣٨٩ - وشدد نائب مساعد المدير التنفيذي لمكتب صندوق البيئة والادارة ، لدى عرضه الوثيقة UNEP/GC.7/14/Rev.1/ Add. 2 المتعلقة بانشاء صندوق استئماني لاتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، على انه قد تم التقيد بنص المقرر ٦/ ٥ د ال لمجلس الادارة في صياغة وثيقة الصندوق الاستئماني المقترح . ومع أنه قد تم الاعراب عن التقدير العام للوثيقة وللعمل الذي تمثله ، قال وفد ان انه لا ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يضطلع بادارة عدد اكثر من اللازم من الصناديق الاستئمانية . ونبّه الوفد ان كذلك الى انه ينبغي للبرنامج ، في ادارته للصندوق ، ان يضع في اعتباره التكاليف الادارية القياسية العامة التي تتحملها الامم المتحدة والبالغة ٤ر في المائة .

Digitized by UNOG Library

٣٩٠ ـ وذكرت بعض الوفود ان حكوماتها تنوى التصديق على اتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، واعلنت بضعة وفود ان حكوماتها تنوى تقديم تبرعات الى الصندوق الاستئماني .

٣٩١ ـ وطلبت عدة وفود تحديد المبلغ الذى سيتبرع به برنامج الامم المتحدة للبيئة الى امانة الاتفاقية في فترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ . وقال نائب مساعد المدير التنفيذى ان هذا المبلغ قد يصل الى ٣٥٠٠٠٠ دولار ، وذلك وفقا للمقرر ٦/٥ دال .

٣٩٢ ـ وأوصت اللجنة ، في ختام مناقشتها حول هذا الموضوع ، ان يعتمد مجلس الادارة مشاريع المقررات (٢٧) المتعلقة بادارة صندوق البيئة ، وبانشاء صندوق استئماني لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ، وبانشاء صندوق استئماني لاتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية .

٢ ـ تقرير الأداء عن فترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ وميزانية فترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

٣٩٣ ـ كان معروضا على اللجنة ، لدى مواصلتها النظر في البند ١٠ (ج) ، الوثيقتان UNEP/GC.7/16 و 17 ، بالاضافة الى التقريرين المتصلين بذلك للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (UNEP/GC.7/L.3 و L.4) .

٣٩٤ ـ وقال نائب مساعد المدير التنفيذى أن الموارد الاضافية التي طلبها المدير التنفيذى في تقرير الأداء تقدر بمبلغ ٧٣٧٠٠ دولار يمثل مبلغا صافيا بعد اجراء تسويات بسبب التضخم ، والتقلبات في أسعار صرف العملات ، والمقترحات التالية بشأن إحداث تغييرات في ملاك الموظفين :

(أ) اعادة تصنيف ثلاث وظائف من ف ـ ٤ الى ف ـ ٥ ؛

(ب) انشاء أربع وظائف من الرتبة المحلية في المكاتب الاقليمية ؛

(ج) تحويل وظيفتين برتبة مد ـ ١ ، ووظيفة برتبة ف ـ ٥ ، ووظيفة برتبة ف ـ ٤ ، وأربع وظائف من الرتبة المحلية تمت الموافقة عليها على أساس مؤقت لوحدة التصحر ، الى وظائف ثابتة ؛

(د) تحويل ٦٤ وظيفة أخرى من وظائف الرتبة المحلية التي تمول من أموال المساعدة المؤقتة ، الى وظائف ثابتة .

وقد استرشد المدير التنفيذى ، عند اعداده التقديرات ، بضرورة الانضباط في ادارة الموارد المالية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وحاول ، بحدود الامكان ، الأخذ باقتراحات متعددة

---

(٢٧) المرجع نفسه ، المقررات ٧/١٤ جيم ودال وهاء .

Digitized by UNOG Library

قدمتها الحكومات في الدورة السادسة للمجلس ، وفي وقت أقرب من ذلك ، خلال المناقشات بشأن الميزانية العادية للأمم المتحدة التي دارت في اللجنة الخامسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، وكذلك توصيات اللجنة الاستشارية .

٣٩٥ - ولاحظ أنه يبدو أن بعض التعليقات التي أدلت بها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالتحويل المقترح للوظائف في وحدة التصحر يبدو أنها تدل على فكرة خاطئة عن اختصاصات الوحدة ومسؤولياتها ، وعن علاقتها بمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ؛ ولا يمثل الدعم التقني لهذا المكتب سوى جزء من اختصاصات الوحدة .

٣٩٦ - أما فيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، فقد قال انه اذا ما كانت مقترحات المدير التنفيذي الخاصة بالباب ١٣ من الميزانية العادية مشمولة في مقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية واذا ما أقرتها الجمعية العامة ، واذا ما أقر مجلس الادارة مقترحات المدير التنفيذي القاضية بانشاء وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة من الرتبة بالمحلية من ميزانية تكاليف البرنامج ودعم البرنامج ، فستمثل النتيجة انخفاضا صافيا بمقدار خمس وظائف من الفئة الفنية وخمس وظائف من الرتبة المحلية تمولها الميزانية الأخيرة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٣٩٧ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية تخفيض أساس مواصلة تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لتؤخذ في الاعتبار حالة الشواغر القائمة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وعلى الرغم من أن ذلك سيمثل خروجا على العرف المتبع عادة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بنسبة دوران الموظفين ، بوسع المدير التنفيذي أن يقبل التوصية ، على أن يكون مفهوما أنه يمكن تحمل النفقات الخاصة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين على أساس ملاكات الموظفين التي تم اقرارها .

٣٩٨ - وتنص الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية على انه ليس من الضروري أن يتجاوز الاعتماد المخصص للتضخم مبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار ؛ وان هذه الملاحظة تستند الى افتراض الأمين العام وجود معدل تضخم بنسبة ١٠ في المائة سنويا في نيروبي للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . والواقع أن التضخم في نيروبي ، محسوبا على أساس الربح المركب خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ سيتطلب موارد أكثر من الاحتياجات المقدرة على أساس أسعار ١٩٧٩ بنسبة ٥ر١٥ في المائة ، وان التقديرات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعكس معدلا متوسطا قدره ٢ر١٤ في المائة ، وان سبب وجود هذا الفرق هو معدلات التضخم الأقل من ذلك في نيويورك وجنيف . وعلى ذلك ، فان تقديرات المدير التنفيذي المتعلقة بالتضخم هي بالفعل أقل من المعدل الذي اقترح الأمين العام افتراضه لنيروبي للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٣٩٩ - وقالت بعض الوفود أنه يوجد فيما يبدو بعض الصعوبات في الاتصال بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاستشارية ، واقترحت أن يقيما حوارا مستمرا ؛ وبما أن كثرا من مقترحات المدير التنفيذي هي نفس مقترحات العام الماضي ، شأنها في ذلك شأن تعليقات اللجنة الاستشارية ، فان حالات سوء التفاهم بين اللجنة الاستشارية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يصعب فهمها . وطلبت بعض الوفود من المدير التنفيذي أن يقيم اجراء مع اللجنة الاستشارية يتم بموجبه اجراء حوار تام بينه وبين اللجنة قبل تقديم تقارير اللجنة الاستشارية الى الدورات المقبلة لمجلس الادارة .

Digitized by UNOG Library

٤٠٠ ـ والحّت وفود عديدة على أنه ، بالنظر الى كفاءة اللجنة الاستشارية والدور الهام الذى تضطلع به ، ينبغي الأخذ بتوصياتها بشأن الأمور المتعلقة بالادارة والميزانية بحذافيرها ، الا اذا كانت هناك أسباب وجيهة على النقيض من ذلك . ومن جهة أخرى ، أعربت بعض الوفود عن رأى مفاده أنه لا ينبغي أخذ توصيات اللجنة الاستشارية في الاعتبار الا بالقدر الممكن .

٤٠١ ـ وناقشت اللجنة باسهاب التحويل المقترح لوظائف وحدة التصحر ، التي تم اقرارها بوصفها وظائف مؤقتة ، الى وظائف ثابتة . وأكدت وفود عديدة أهمية هذه الوحدة ، وقالت انه لا يمكن الاضطلاع بمهامها الا على أساس طويل الأجل ، مع وجود موظفين من ذوى الكفاءات العالية لا يمكن الاحتفاظ بهم الا اذا ضمن لهم الأمن الوظيفي . لذلك فهي تؤيد اقتراح المدير التنفيذى . وقالت وفود اخرى انها لا تتفق تماما مع آراء اللجنة الاستشارية على نحو ما أعربت عنها في الفقرة ٤ من تقريرها (٢٨) ، فهي لا ترى أن هناك حاجة ظاهرة لتحويل الوظائف المؤقتة الى ثابتة ، وأضاف وفد ان من شأن هذا التحويل أن يمثل مطلبا دائما من موارد الصندوق .

٤٠٢ ـ وفي نطاق الجهود التي بذلتها اللجنة لايجاد حل مقبول لتوفير الموظفين لوحدة التصحر ، وبعد مشاورات فيما بين المجموعات الاقليمية ، اقترحت اللجنة انشاء وحدة تصحر يكون تكوينها على النحو المتفق عليه على أساس ثابت . وقد وجدت الأمانة انه سيكون من الأمور الأكثر تقبلا ان يتم انشاء وظيفتين من الوظائف التي برتبة ف ـ ٤ على أساس مؤقت .

٤٠٣ ـ واستفسرت وفود عديدة عما اذا كان لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي سياسة محددة المعالم وطويلة الأجل فيما يتعلق بالتوظيف ، وفي حال وجود مثل هذه السياسة ، عما اذا كان من الممكن شرحها للجنة . وقالت بعض الوفود ايضا ان الهيكل الوظيفي لوحدة التصحر يبدو ان نسبة كبار الموظفين فيه اعلى من اللازم . وتساءلت وفود أخرى عما اذا كان من الممكن تأجيل عملية التحويل الى وظائف ثابتة حتى عام ١٩٨٠ ، حيث سيتسنى للجنة الاستشارية ان تقدم رأيا مطّلعا تمام الاطلاع بشأن هذا الموضوع ، وحيث ستصبح احتياجات الوحدة اوضح تحديدا .

٤٠٤ ـ وأعرب المدير التنفيذى عن احترامه للجنة الاستشارية بوصفها جهازا يضم مستوى عاليا من الخبرات الفنية . وبيّن أن اللجنة الاستشارية ومجلس الادارة وهو نفسه يوجدون في وضع صعب بسبب جدول اجتماعات اللجنة الاستشارية ومجلس الادارة ؛ وقال ان كون اللجنة الاستشارية لن تجتمع الا بعد انتهاء الدورة الحالية للمجلس قد أدى الى حرمانه من الفرصة ليشرح للجنة ككل النقاط التي أثارتها في تقريرها ، والتي تستند اليها توصياتها . وقال ان هذا الوضع قد ينشأ مرة أخرى في المستقبل بالنظر الى جدول الاجتماعات ، وانه سيحاول ايجاد حل مع رئيس اللجنة الاستشارية .

٤٠٥ ـ وأوضح أن سياسته الخاصة بالتوظيف هي سياسة شديدة التقييد ، وانه ملتزم التزاما ثابتا بمفهوم أمانة لوحدة التصحر صغيرة ورفيعة المستوى . وشرح أنه قد خفض بالفعل احتياجات

---

(٢٨) UNEP/GC.7/L.3 .

Digitized by UNOG Library

الوحدة من الموظفين من ١٠ الى ٨ وظائف ، وانه قد استخدم ٢٤ فردا/شهرا من الخبـــــرة الاستشارية على أساس مخصص . وشرح ، في معرض اشارته الى الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة الاستشارية : ان الانشطة التي يضطلع بها مكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا تتصل الا بالبلدان الـ ١٥ الواقعة في منطقة الساحل . وأكد انه يتعين على وحدة التصحـــــر ، بالاضافة الى تقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، أن تتعاون مع ٨٥ بلدا آخـــــر يعاني من مشاكل التصحر . وأضاف ان الوحدة مسؤولة أيضا عن توفير الخدمات للفريق العامـــــل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر وللفريق الاستشارى لمكافحة التصحر .

٤٠٦ ــ وشرح رئيس وحدة التصحر أن الوحدة تقوم حاليا بتنفيذ ستة مشاريع عبر وطنية ومشـــــروعين بالاشتراك مع المشروع المتكامل للأراضي القاحلة والبرنامج الدولي للادارة الايكولوجية للمراعي فـــــي الاراضي القاحلة وشبه القاحلة . وكذلك عدد من المشاريع مثل دورات تدريبية في تثبيت الكثبـــــان الرملية في الصين والاتحاد السوفياتي . ولاحظ مع الارتياح العرض الذى تقدم به أحد البلـــدان باستضافة مركز اقليمي بمساعدة برنامج الامم المتحدة للبيئة . أما فيما يتعلق بمسألة ارتفاع نســـبة كبار الموظفين في هيكل الرتب ، فقد أشار الى انه يتعين على الوحدة الاتصال بموظفي الحكومـات وموظفي الأمم المتحدة الذين هم على مستوى تقرير السياسة .

٤٠٧ ــ وناقشت اللجنة باسهاب موضوع رفع رتب وظائف نواب الممثلين الاقليميين ، وكذلك موضـــوع انشاء أربع وظائف من وظائف الرتب المحلية في المكاتب الاقليمية . ورأت وفود عديدة أنه ينبغـــــي تعزيز التمثيل الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ووافقت بالتالي على مقترحات المدير التنفيذى ، في حين أن وفودا أخرى لم تجد ضرورة لرفع رتبة وظائف النواب ، وخاصة بالنظر الى الرأى الـــذى أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢ من تقريرها (UNEP/GC.7/L.3) . وقالت بضعة وفود انهـــا توافق على ضرورة تعزيز المكاتب الاقليمية ، الا انها لا تعتقد انه لا يمكن القيام بذلك الا عن طريق رفع مستوى رتب الوظائف ، وطلبت تأكيدا بأن الغرض من عملية مستوى رفع الرتب هو جذب موظفيـــن متقدمين من ذوى الكفاءات العالية يقومون فعلا بتعزيز التمثيل الاقليمي ، لا لمجرد ترقية موظفين موجودين . وحذر أحد الوفود من أن عملية رفع مستوى الرتب ستمثل تكلفة اضافية يتحملها صـــندوق البيئة في فترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، يفضل هو أن تستخدم لانشطة برنامج الصندوق .

٤٠٨ ــ وقال نائب مساعد المدير التنفيذى أن السياسة العامة التي ينتهجها المدير التنفيذى تتمثل في عدم التوصية باعادة تصنيف الوظائف لأسباب الترقية . وأوضح ان عملية الترقية ، كما هـــي الحال في سائر هيئات الأمم المتحدة ، هي عملية مستقلة تماما عن اعادة التصنيف . وقال ان رفـــع رتب وظائف النواب الثلاث سيساوى بين الوظائف في كافة المكاتب الاقليمية ومكاتب الاتصال ؛ وكمـــا يلاحظ مجلس الادارة ، فان وظائف النواب هي من رتبة ف ــ ٥ بالفعل في مكتب اقليمي واحد وفـــي مكتب اتصال واحد . أما فيما يتعلق بالحاجة الى موظفين محليين اضافيين في المكاتب الاقليميـــة ، فقد أشار الى أن لديها حجم عمل متزايد ، خاصة في الأعمال التي تتسم بطابع المساعدة التقنيـــة والبرنامج الآخذ في التوسع والخاص بمنح السفر ، التي تتطلب مساعدة ادارية اضافية .

٤٠٩ ــ ولاحظت بعض الوفود ان تحويل الـ ٦٤ وظيفة من وظائف الرتبة المحلية من حساب المساعدة المؤقتة الى وظائف ثابتة سيصبح عبئا دائما اضافيا على موارد صندوق البيئة . واقترحت وفود أخرى

Digitized by UNOG Library

امكانية انشاء هذه الوظائف على أساس مؤقت لمدة أربع سنوات ، يمكن بعدها لمجلس الادارة أن يستعرض الحالة . وطلبت بعض الوفود اعداد دراسة عن الآثار المالية المترتبة على الخدمات المشتركة ، مع منظمات الأمم المتحدة الاخرى التي ستشغل المقر الجديد في جيجيرى . غير أن وفودا كثيرة أيدت تحويل الـ ٦٤ وظيفة من وظائف الرتبة المحلية الى وظائف ثابتة ، وأشارت الى ان ذلك لا يمثل سوى عبء خفيف على صندوق البيئة ، وأن الاثر النفسي لابقاء الموظفين على أساس مؤقت على مر فترة طويلة من الزمن سيعود بالضرر على عملهم .

٤١٠ - وشرح نائب مساعد المدير التنفيذى ان اقتراح المدير التنفيذى لا يتصل الا بالحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة للاماكن المؤقتة ، وان شيئا من تقاسم تكاليف الخدمات المشتركة قد دخل فعلا حيز التنفيذ بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الموئل . وقال انه عندما يتم اشغال المقر الدائم ، في ١٩٨٣ أو ١٩٨٤ ، ستوجد خدمات مشتركة للأمم المتحدة ، كما هي الحال في نيويورك وجنيف وفيينا . وستتحمل الميزانية العادية النفقات المترتبة عليها ، وستقوم كافة المنظمات المشتركة برد تكاليف الأمم المتحدة على أساس صيغة لتقاسم التكاليف . وستقوم اللجنة الاستشارية والجمعية العامة باستعراض كافة مقترحات الأمين العام المتصلة بذلك ، بما في ذلك الآثار المالية المترتبة على تلك المقترحات . كما أشار الى ان اللجنة الاستشارية لم تبد أى اعتراض على اقتراح المدير التنفيذى بتحويل الـ ٦٤ وظيفة من وظائف الرتب المحلية الى وظائف ثابتة .

٤١١ - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج ولتكاليف دعم البرنامج في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، قالت وفود عديدة انه ، بالنظر الى أن اللجنة الاستشارية هيئة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة ، فان هذه الوفود تؤيد توصياتها . وأعربت وفود أخرى عديدة عن قلقها ازاء الكمية الزائدة من الموارد التي طلبها المدير التنفيذى لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج ، ولاحظت أنه ، في الوقت ذاته ، يتم تقليص أنشطة برامج الصندوق بسبب ندرة الموارد . وأعربت اللجنة عن قلقها ازاء نسبة التكاليف الادارية الى أنشطة برنامج الصندوق ، ولهذا أكدت ضرورة تخفيض ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج . وفي هذا الصدد ، ترى اللجنة انه ينبغي اجراء دراسة تتعلق بالنسبة المثلى لتكاليف البرنامج ولتكاليف دعم البرنامج الى كلفة أنشطة برنامج الصندوق . وشددت اللجنة كذلك على ان نسبة الزيادة في تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج أعلى من نسبة الزيادة المقترحة في التبرعات ، وأعربت عن اعتقادها بأن ذلك يمثل استخداما لموارد الصندوق لا يتسم بالحكمة . وسأل أحد الوفود عما اذا كان نقل ست وظائف من الفئة الفنية وست وظائف من الرتبة المحلية ، من صندوق البيئة الى الباب ١٣ ألف من الميزانية العادية للأمم المتحدة ينسجم مع نسبة تكاليف الموظفين التي ستتحملها كل ميزانية انشأتها الجمعية العامة . ولاحظ وفد آخر ، تؤيده عدة وفود أخرى ، أنه على الرغم من أن توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٩ من الوثيقة UNEP/GC.7/L.4 لم تحسب على أساس نفس نسب دوران الموظفين الواردة في توصية الأمانة ، فانه ينبغي تأييد اللجنة الاستشارية في التخفيض الذى أجرته اذا ما قبلت الأمانة هذا التخفيض .

Digitized by UNOG Library

٤١٢ - وشرح نائب مساعد المدير التنفيذى أن التكاليف المقترحة للبرنامج ولدعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ التي يمولها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لدى مقارنتها مع فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، تبين انخفاضا صافيا بنسبة ٣ر٨ في المائة بالقيمة الحقيقية ، على النحو المبين في الجدول ٢٢ من مذكرة المدير التنفيذى (٢٩) . وفي معرض رده على القلق الذى أبدى فيما يتعلق بالصلة بين التكاليف الادارية وأنشطة برنامج الصندوق ، أشار الى أن تكاليف دعم البرنامج ليست ادارية فقط ، اذ انها تتضمن مقدارا لا بأس به من أنشطة البرمجة . أما فيما يتعلق باقتراح بعض الوفود القاضي بأن تقبل اللجنة توصية اللجنة الاستشارية على الرغم من عدم انسجامها مع العرف المتبع في الأمم المتحدة لحساب نسب دوران الموظفين ، فقال ان بامكان المدير التنفيذى ان يوافق ، اذا أمكن تحمل نفقات المرتبات والتكاليف العامة للموظفين على أساس ملاكات الموظفين الموافق عليها . وأوضح ان نقل الوظائف من ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الى الباب ١٣ ألف من الميزانية العادية ينسجم مع الأساس المنطقي الذى أقره المجلس استنادا الى تعليقات اللجنة الاستشارية ، التي لاحظت أيضا أن النسبة المتفق عليها بين الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية والوظائف الثابتة الممولة من صندوق البيئة سيتم بلوغها في غضون فترة السنتين القادمة .

٤١٣ - وفي ختام مناقشتها لهذا الموضوع ، أوصت اللجنة مجلس الادارة باعتماد مشاريع المقررات (٣٠) بشأن تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٣ - الأماكن المخصصة لمكاتب الامم المتحدة في نيروبي

٤١٤ - واصلت اللجنة مناقشتها للبند ١٠ (ج) من جدول الأعمال ، وكان معروضا عليها الوثيقة UNEP/7/15 . ولاحظ رئيس شعبة الادارة أن مرفق الوثيقة UNEP/7/3 ، يشير الى جوانب عديدة متعلقة بتصميم المقر المستقبل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تشمل اهتمامات بيئية كالأساليب التي تنطوى على الاستخدام الكثيف لليد العاملة ، ومواد البناء التي يتم توفيرها محليا والمأخوذة من الموارد المتجددة ، والتدفئة الشمسية ، وما الى ذلك .

٤١٥ - وطرحت الوفود أسئلة عن استفادة جميع منظمات الأمم المتحدة التي تتخذ المقر الدائم قاعدة لها ، من الخدمات المشتركة ، وعن الأساس الذى تقوم عليه رسوم الايجار ومدفوعاتها ، ودرجة التنسيق مع ادارة الخدمات العامة في مقر الأمم المتحدة . ونوه أحد الوفود بامكانية استعمال عملات غير قابلة للتحويل لشراء مواد البناء ومعداته . ولاحظت بعض الوفود أنه اذا كانت

---

(٢٩) UNEP/GC.7/17 .

(٣٠) للاطلاع على نص المقررات بالصيغة التي اعتمدها فيها المجلس ، انظر المرفق الأول ، أدناه ، المقرران ١٤/٧ واو و زاى .

Digitized by UNOG Library

مرافق المؤتمرات الجديدة لن تستعمل بدرجة كافية ، ربما ينبغي للأمانة ان تعيد النظر في ضرورة بناء مثل هذه المرافق الواسعة وأن تنظر في امكانية مواصلة استخدام مركز كينياتا للمؤتمرات لعقد الاجتماعات أو المؤتمرات الكبيرة ، أو أن تبحث عن جهات اضافية تستفيد من مجمّع جيجيري .

٤١٦ ـ وقال رئيس شعبة الادارة أن الأمين العام سيتخذ قرارا من حيث السياسة ، بشأن الاستفادة من الخدمات المشتركة ، وذلك بالتشاور مع الجمعية العامة . غير ان جميع المنظمات المستفيدة من هذه الخدمات ستتشارك في استعمال مرافق الطباعة والتخزين والحاسب الالكتروني والأمن والتموين ، وفي الخدمات الطبية وعمليات البريد والحقائب الدبلوماسية والمرافق الشبيهة بذلك . وسيحسب رسم الايجار بأقل من الأسعار التجارية ، وكما هي الحال في دوائر الأمم المتحدة الأخرى ، يدفع الايجار الى الامم المتحدة لرد التكاليف المستهلكة للبناء والصيانة . وأكد رئيس الشعبة أن هناك تنسيقا واتصالا متواصلين مع ادارة الخدمات العامة في نيويورك فيما يتعلق بهذا المشروع . وأوضح ان المدة المعروفة حاليا لاستخدام مرافق المؤتمرات ستكون أربعة أسابيع لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وللجنة المستوطنات البشرية ، يضاف الى ذلك استخدام هذه المرافق لاجتماعات أخرى وحلقات دراسية وما اليها ، تقيمها المنظمات التي تشغل هذه الأماكن أو مقر الأمم المتحدة .

٤١٧ ـ وقال مساعد المدير التنفيذي لمكتب صندوق البيئة والادارة انه سيتم النظر في استعمال العملات غير القابلة للتحويل في شراء مواد البناء فيما يستمر وضع التصميم .

٤١٨ ـ وأحاطت اللجنة علما بتقرير المدير التنفيذي المتعلق بهذا الموضوع (٣١) ، وذلك بعد أن طلبت من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وادارة الخدمات العامة في نيويورك أن ينظرا في التعليقات الصادرة عن عدة وفود .

دال ـ اعتماد التقرير

٤١٩ ـ عند اعتماد فقرات التقرير عن الأمور الخاصة بشؤون الادارة والميزانية ، أشار ممثلو الجزائر والجماهيرية العربية الليبية وتونس الى أنه يسود شعور بين بلدان شمال افريقيا بأن الحاجة تدعو الى حضور فعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شمال افريقيا ، وأضافوا أن انشاء مكتب دون اقليمي منبثق عن المكتب الاقليمي الافريقي سيمثل خطوة تلقى القبول والاستحسان . وهم يرون ان الاسباب الجوهرية لذلك تتمثل في الطبيعة المحددة للمشاكل البيئية التي تعانيها المنطقة دون الاقليمية ، ومشاركة بلدان المنطقة دون الاقليمية في خطة العمل الخاصة بالبحر

---

(٣١) انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ١٤/٧ حاء .

Digitized by UNOG Library

الأبيض المتوسط ، وضرورة تسهيل اتصالاتها مع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ولذلك يطلب من المدير التنفيذي أن ينظر في هذه الامكانية وأن يتشاور مع الحكومات المعنية فيما يتعلق بالتسهيلات التي يمكن لحكومة مضيفة محتملة أن تتيحها .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٢٠ - للاطلاع على الاجراء الذي اتخذه مجلس الادارة بشأن مشاريع المقررات التي أوصت بها اللجنة الثانية للدورة ، انظر الفصل العاشر أدناه ، الفقرات من ٤٢٧ الى ٤٢٩ .

الفصل الثامن

مسائل أخرى

٤٢١ - أحيلت المسألة الوحيدة الواردة تحت البند ١٢ من جدول الاعمال ، وهي العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ، الى اللجنة الاولى للدورة للنظر فيها في اطار مناقشاتها بشأن العنصر الاعلامي في برنامج البيئة . وللاطلاع على عرض للمناقشة التي دارت في اللجنة ، انظر الفصل الرابع أعلاه ، الفقرات ٢٩٤ - ٢٩٦ و ٢٩٩ . وفي الجلسة الحادية عشرة للدورة ، المعقودة في ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ ، اعتمد مجلس الادارة ، بناء على توصية اللجنة الاولى للدورة ، المقرر ١٥/٧ بشأن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

جدول الأعمال المؤقت ، تاريخ ومكان الدورة الثامنة لمجلس الادارة

ألف - تاريخ ومكان الدورة الثامنة

٤٢٢ - نظر مجلس الادارة في موضوع تاريخ ومكان دورته الثامنة وفي مسألة المشاورات غير الرسمية مع الحكومات ، وذلك في الجلستين العامتين التاسعة والعاشرة للدورة المعقودتين في ٢ و ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ .

٤٢٣ - وقد اعتمد المجلس بتوافق الاراء ، في جلسته التاسعة المعقودة في ٢ ايار/مايو ١٩٧٩ ، مشروع المقرر (٣٢) الذى اقترحه الرئيس بشأن المشاورات غير الرسمية فيما بين دورتيه السابعة والثامنة . وفي الجلسة العاشرة ، اعتمد المجلس بتوافق الاراء مشروع المقرر (٣٢) الذى اقترحه الرئيس بشأن تاريخ ومكان دورته الثامنة .

باء - مشروع جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة

٤٢٤ - وافق المجلس في الجلسة العامة التاسعة للدورة ، المعقودة في ٢ ايار/مايو ١٩٧٩ ، على مشروع جدول الاعمال المؤقت لدورته الثامنة (٣٣) كما ورد في مشروع مقرر اقترحه الرئيس .

---

(٣٢) المرجع نفسه ، " مقررات أخرى " .

(٣٣) للاطلاع على نص جدول الاعمال المؤقت كما ووفق عليه ، انظر المرفق الاول ادناه ، " مقررات أخرى " .

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

اعتماد تقرير الدورة السابعة

٤٢٥ - نظر مجلس الادارة في مشروع التقرير المتعلق بأعمال دورته السابعة ، في الجلسات العامة التاسعة والعاشرة والحادية عشرة للدورة ، المعقودة يومي ٢ و ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ .

٤٢٦ - وأثناء النظر في مشروع التقرير الخاص بالمناقشة العامة ، ذكر الوفد الصيني انه رجا أن توضع الفقرة ١٠٩ من مشروع تقرير مجلس الادارة ، التي ورد بها موجز البيان الذى ادلى به الوفد الصيني عملا بحق الرد ، بعد الفقرة ٤٩ مباشرة ، وهي الفقرة التي ورد بها البيان السوفياتي الذى تضمن قذفا في حق الصين . وذكر الوفد الصيني أن هذا الطلب يتفق والمبدأ الذى يقضي بأن توضع الفقرات في ترتيبها الصحيح وفقا لموضوع المسائل التي تتناولها هذه الفقرات ، وهو ما جرى عليه العمل في جميع الدورات السابقة للمجلس . وذكر ان المقرر ، نزولا منه على رغبات وفد دولة من الدول الكبرى ، رفض قبول الاقتراح المعقول الذى تقدم به الوفد الصيني . وأضاف أن الوفد الصيني لا يملك الا الاعراب عن أسفه لهذا التحيز والخروج على التقليد المتبع في صياغة التقارير .

٤٢٧ - وفي الجلسة العامة العاشرة للدورة ، المعقودة في ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ ، أحاط مجلس الادارة علما بتقرير اللجنة الثانية للدورة ، واعتمد مشروع المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة (المقررين ٧/١٢ و ٧/١٤) .

٤٢٨ - وفيما يتعلق بالفقرة ٦ من المقرر ٧/١٤ واو بشأن انشاء وظائف بوحدة التصحر ، لاحظ المدير التنفيذى ان المجلس ، استجابة لاقتراحه الخاص بتحويل وظيفتين من الرتبة مد - ١ ووظيفة من الرتبة ف - ٥ وأخرى من الرتبة ف - ٤ من وظائف المساعدة المؤقتة الى الوظائف الثابتة ، أقر ضمن الوظائف الدائمة وظيفة من الرتبة مد - ١ وأخرى من الرتبة ف - ٤ كما أقر على أساس مؤقت وظيفتين من الرتبة ف - ٤ . وذكر ان تفسيره لذلك المقرر هو أن المجلس ، وان يكن غير مقتنع بما يمكن أن يؤديه شاغلا الوظيفتين الاخريين المقترحتين ، لم يغير مع ذلك رتبة هاتين الوظيفتين ، لأن هذا من حق الرئيس التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة وحده ، بل قرر انشاء وظيفتين جديدتين في وحدة التصحر واستعراض اعمال الوحدة فيما يتعلق بهاتين الوظيفتين بعد سنتين .

٤٢٩ - وذكر ممثل اليابان ان وفد بلده أعرب ، في المداولات التي اجريت بشأن المسائل المتصلة بتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج في اللجنة الثانية للدورة ، عن رأى مؤداه انه ينبغي أن تتبع بدقة توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، نظرا لأهلية هذه اللجنة ودورها الهام داخل منظومة الامم المتحدة ، ما لم تكن هناك أسباب قوية تبرر عدم اتباع هذه التوصيات ، وأضاف انه يود أن يكرر هذا الرأى ، وأن يكرر في الوقت نفسه تحفظات وفد بلده القوية ازاء زيادة برنامج الامم المتحدة للبيئة مصروفاته الادارية بدلا من توجيه هذه الزيادة الى القيام باجراءات ملموسة لمواجهة المشاكل البيئية العاجلة . وذكر ان وفد بلده يفضل ان يوجه مزيد من الاعتمادات الى

Digitized by UNOG Library

الانشطة البرنامجية للصندوق عن طريق الحد من الزيادة في عدد موظفي امانة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، لأن من الممكن أن تنطوى هذه الزيادة على ارتباط طويل الاجل وعلى عبء يتحمله صندوق البيئة الذى بلغ حالة صعبة فيما يتعلق بسيولة موارده المالية . ولكنه أضاف ان وفد بلده ، تحدوه روح التوفيق والتعاون ، لم يطلب اجراء تصويت ولم يخرج على توافق الآراء بشأن هذه المسألة .

٤٣٠ ـ وفي الجلسة العامة ١١ للدورة ، المعقودة في ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ ، أحاط مجلس الادارة علما بتقرير اللجنة الاولى للدورة ، كما نقحه شفويا مقرر اللجنة ، واعتمد المقررات التي أوصت بهـا اللجنة (المقررات ٧/٣ الى ٧/١١ و ٧/١٥) .

٤٣١ ـ على ان ممثلي كولومبيا والبرازيل اعلنا انهما لا صلة لهما بمحتويات الفقرة ١ من المقـرر الخاص بقانون البيئة (المقرر ٧/١١) ، وانهما ، لهذا السبب ، لم ينضما الى توافق الآراء فيما يتعلق بهذا المقرر . وذكر ممثلا الهند والمكسيك انهما يحتفظان بموقفيهما فيما يتعلق بهـذه الفقرة ، وانهما يريان أن من الضرورى ان تنظر الجمعية العامة في تقرير الفريق العامل الذى أعد المبادئ الخمسة عشر لسلوك الدول فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المشتركة ، وان تبت في التحفظات الواردة في هذا التقرير قبل النظر في اعتماد تلك المبادئ .

٤٣٢ ـ وذكر ممثل كندا ان وفد بلده شارك مشاركة كاملة في المناقشات التي جرت بشأن جميـع المسائل المعروضة على المجلس في دورته السابعة . وأضاف ان غرضه من ذلك كان تقديم بعـض الارشادات الخاصة بالسياسات فيما يتعلق بالتطوير والتحسين المستمرين لبرنامج البيئة في منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما دور برنامج الامم المتحدة للبيئة في حفز وتنسيق الانشطة ذات الصلـة بغية النهوض بالاحوال البيئية وتحسينها في جميع انحاء العالم . وقال ان من رأيه أن شطرا كبيرا من عمل المجلس في دورته الحالية اتجه هذه الوجهة . ولكنه أشار الى انه اتخذ في الوقت نفسه عدد من المقررات المتعلقة بالبرنامج برمته وبالانشطة البرنامجية للصندوق ، وان من رأيه ان هذه المقررات لا تتفق اتفاقا كافيا والمسؤوليات العالمية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وأعرب عن قلـق وفد بلده ازاء الاتجاه الى الاخلال بتوازن البرنامج بتوجيه عناية مسرفة الى المصالح الاقليمية ودون الاقليمية ، وقال انه يجد من الصعب عليه ان يتقبل مقررات من شأنها ان تزيد تكاليف البرنامـج وتكاليف دعم البرنامج في الوقت الذى يجرى فيه تخفيض المستوى المرسوم للأنشطة البرنامجيـة للصندوق في عام ١٩٧٩ . وأضاف ان جهود وفد بلده كانت تستهدف الحفاظ على سلامة البرنامج ككل ، وعلى سلامة الامانة بوصفها مجموعة صغيرة ولايتها هي الحفز والتنسيق ، والحفـاظ على الصندوق بوصفه أداة أريد بها دعم هذه الولاية ، وأعرب عن أمله في أن يكون ما قاله قد فهم على هذا الوجه . وقال ان ما يتهدده الخطر في المدى الطويل هو الثقة في برنامج الامم المتحـدة للبيئة وقدرة هذا البرنامج على البقاء ومعهما التأييد الصادق من جانب الحكومات وما هو أهم منه وهو التأييد الصادق من جانب الرأى العام .

٤٣٣ ـ وأشار المدير التنفيذى الى انه أثار مسألة عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائـل البرنامجية في الدورة السادسة لمجلس الادارة وان هذه المسألة نوقشت في المشاورات غير الرسميـة التي اجريت فيما بين الدورتين في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩. واضاف انه ، لهذا السبـب ، يرحب بالتحسن الكبير الذى طرأ على تحديد وتوضيح المقررات التي اوصت بها اللجنة الاولـى للدورة ، واعرب عن تقديره لاجراء مشاورات مع الامانة فيما يتعلق بالصياغة الفعلية للمقررات . على

Digitized by UNOG Library

انه أضاف انه يعتقد ان الامر يقتضي بذل مزيد من الجهود لتبسيط عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بعدد المقررات ، وبطول فقرات الديباجة ، وطول الوقت المطلوب في اللجنة الاولى للدورة ، وأعرب عن امله في ان تسفر المشاورات التي تجرى فيما بين الدورتين عن بعض المقترحات في هذا الصدد بحيث ينظر فيها المجلس في دورته الثامنة .

٤٣٤ - وقد اعتمد المجلس التقرير الحالي في الجلسة العامة الثانية عشرة للدورة المعقودة في ٤ ايار/مايو ١٩٧٩ ، بشرط ادماج التعديلات التي ووفق عليها في الجلسات التاسعة والعاشرة والحادية عشرة .

الفصل الحادى عشر

اختتام الدورة

٤٣٥ - في الجلسة العامة الثانية عشرة للدورة ، المعقودة في ٤ أيار/مايو ١٩٧٩ ، أعلن الرئيس، بعد تبادل المجاملات التقليدية ، اختتام الدورة السابعة لمجلس الادارة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها مجلس الادارة في دورته السابعة

المحتويات

رقم المقرر	عنوانـــــه	تاريخ اتخـــاذه	الصفحة
١/٧	سياسة البرنامج وتنفيذه	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	٩٩
٢/٧	أحوال بيئة الشعب الفلسطيني	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٠٦
٣/٧	المسائل البرنامجية	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٠٦
٤/٧	مراقبة الأحوال الأرضية		١١٠
	ألف ــ التقييم البيئي	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٠
	بـــاء ــ رصد نقل ملوثات الهواء عبر الحدود	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١١
	جيم ــ نظام الاحالة الدولي	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١١
	دال ــ المناخ والبيئة	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٢
	هاء ــ الانشطة المتصلة بثاني أكسيد الكربون	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٣
٥/٧	صحة الناس وصحية البيئة	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٣
٦/٧	النظم الايكولوجية الأرضية		١١٤
	ألف ــ الغابات الاستوائية والنظم الايكولوجية الحراجية	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٤
	بـــاء ــ سياسة التربة	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٥
	جيم ــ اتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهـــددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البريـــة	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٦
٧/٧	البيئة والانشطة الانمائية		١١٧
	ألف ــ البيئة والتنمية	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٧
	بـــاء ــ تحليل التكاليف والفوائد	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٧
٨/٧	البحار الاقليمية : خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٨
٩/٧	الطاقة	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١١٩

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانـــــه	تاريخ اتخـاذه	الصفحة
٧/١٠	التعليم والتدريب		١٢٠
	ألف ــ المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميـــدان العلوم البيئية	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٠
	بـــاء ــ تعزيز التعليم والتدريب في مجال البيئة	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٠
٧/١١	القانون البيئي	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢١
٧/١٢	مبادرات البرمجة الاقليمية (آسيا)	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٣
٧/١٣	خطة العمل لمكافحة التصحر		١٢٣
	ألف ــ حساب خاص لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٣
	بـــاء ــ تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، مـــع الاهتمام بصفة خاصة بالمنطقة الساحليـــة السودانية	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٤
	جيم ــ تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة الافريقية	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٦
٧/١٤	المسائل المتصلة بصندوق البيئة		١٢٧
	ألف ــ تنفيذ برنامج الصندوق	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٧
	بـــاء ــ التقارير المالية والحسابات	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٧
	جيم ــ ادارة صندوق البيئة	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٢٨
	دال ــ انشاء صندوق استئماني لحماية البحر الابيـــض المتوسط من التلوث	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٣٠
	هاء ــ انشاء صندوق استئماني لاتفاقية الاتجـــار الدولي بالانواع المهددة بالانقراض للحيوانات والنباتات البرية	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٣١
	واو ــ تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفـترة ١٩٧٨ ١ــ١٩٧٩	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٣٢

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانـــــه	تاريخ اتخـــاذه	الصفحة
	زاى ــ ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٣٣
	حاء ــ الأماكن المخصصة لمكاتب الامم المتحدة في نيروبي	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٣٥
١٥/٧	العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	٣ أيار/مايو ١٩٧٩	١٣٥

مقررات أخـرى

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة لمجلس الادارة ، وموعدها ومكانها المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورات .

Digitized by UNOG Library

١/٧ - سياسة البرنامج وتنفيذه

ان مجلس الادارة ،

اذ يؤكد من جديد مقرراته السابقة بشأن سياسة البرنامج وتنفيذه (١) ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار الكامل قرارات الجمعية العامة ٣٣/٨٦ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أعمال دورته السادسة ؛ و ٣٣/٨٧ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ؛ و ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بشأن الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث و ٣٣/١٩٨ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ ، والمقرر ٣٣/٤٢١ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التلوث البحرى ، وكذلك القرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ (٢) ،

وقد نظر في :

(أ) التقرير التمهيدى للمدير التنفيذى (٣) ،

(ب) البيان التمهيدى للمدير التنفيذى (٤) ،

(ج) مذكرة المدير التنفيذى بشأن برنامج البيئة المتوسط الأجل لكامل المنظومة (٥) ،

(د) تقرير المدير التنفيذى عن حالة البيئة لعام ١٩٧٩ (٦) ،

---

(١) المقررات ١ (د - ١) المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٣ و ٥ (د - ٢) المؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٤ و ٢٠ (د - ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ و ٤٧ (د - ٤) المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٦ و ٨٢ (د - ٥) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ و ١/٦ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ .

(٢) UNEP/GC.7/3/Annex .

(٣) UNEP/GC.7/3 و Corr.1 .

(٤) UNEP/GC.7/3/Add.1 و Corr.1 .

(٥) UNEP/GC.7/6 .

(٦) UNEP/GC.7/4 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

(هـ) تقرير لجنة التنسيق الادارية المقدم الى مجلس الادارة في دورته السابعة (٧) ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار الآراء المعرب عنها خلال دورته السابعة بشأن المسائل المتعلقة بسياسة البرنامج وتنفيذه ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار الخاص مقرراته بشأن الأنشطة البرنامجية وأنشطة برنامج الصندوق وبشأن ادارة صندوق البيئة ،

أولا

الاعتبارات البيئية في الاستراتيجية الانمائية الدولية

١ - يلاحظ أن الجمعية العامة قد أكدت ، بموجب قرارها ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن تعكس ، على نحو مناسب ، الحاجة الى حماية البيئة ، في جملة أمور ، وأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وفقا للخطط والأولويات الانمائية في البلدان النامية ، وقررت انشاء لجنة تحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛

٢ - يلاحظ كذلك أن الجمعية العامة طلبت من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يسهم بشكل فعال في الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة بتقديم مدخلات ، بما في ذلك الوثائق المتصلة بالموضوع ، وفقا للأهداف المبينة في القرار السالف الذكر ؛

٣ - يرى أن الشغل الشاغل للبلدان النامية في الوقت الحاضر هو الفقر وعواقبه البيئية مثل قلة التزويد بالماء ، وعدم كفاية الاسكان والاصحاح ، والمستويات الغذائية المنخفضة ، والأخطار المحدقة بالصحة ، والتعرض للكوارث الطبيعية وتدهور النظم الايكولوجية الهشة مما يؤدي الى نقص الأغذية ؛

٤ - يدرك أن جميع البلدان كثيرا ما عملت ، في الماضي ، على صيانة المصالح الاقتصادية ، أو لأسباب أخرى ، دون أن تراعي الآثار البيئية مراعاة مناسبة ، نظرا لعدم وجود الوعي الكافي ، وأن العالم يواجه اليوم ، نتيجة لذلك ، مشاكل بيئية خطيرة ؛ وعليه ، فان من المهم المحافظة على التوازن بين التنمية والحماية البيئية ؛

٥ - يرى أن امكانية النجاح في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد تتوقف الى حد كبير على سلامة الاجراءات المتخذة من الناحية البيئية والايكولوجية وعلى الادارة الرشيدة للموارد ؛

٦ - يؤكد وجوب مراعاة قدرة البيئة على الاحتمال ، في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛ ويجب أن يمكّن هذا من تحقيق قدر من التنمية المتواصلة أكبر مما يمكن تحقيقه بطريقة أخرى ؛

---

(٧) UNEP/GC.7/5 .

Digitized by UNOG Library

٧ - يرى أن الاعتبارات البيئية يجب أن تنعكس في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ككل ، وليس فقط في فرع مخصص لهذه الاهتمامات ؛

٨ - يرحب بعزم المدير التنفيذى على التكلم في دورة اللجنة التحضيرية التي ستعقد في حزيران/يونيه ، بناء على طلبها ، ويرجو منه أن يعكس في كلمته الآراء التي أعرب عنها مجلس الادارة في دورته الحالية ؛

٩ - يرجو من المدير التنفيذى أن يشترك بهمة في متابعة عملية صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛

١٠ - يلاحظ أن لجنة التنسيق الادارية قد اعترفت (٨) بان الاعتبارات البيئية هي جزء لا يتجزأ من المسؤوليات القطاعية لأعضائها ، الذين ينتظر منهم بالتالي أن يدرجوا هذه الاعتبارات في مساهماتهم في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ ، التي يتوقع منها أن تعتمد الاستراتيجية الدولية الانمائية الجديدة ، وذلك في جملة أمور عن طريق الدعم الذى يقدمونه الى محافلهم الحكومية الدولية ؛

١١ - يرجو من الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وخاصة مجالس ادارة الوكالات المتخصصة ، واللجان الاقليمية ، مراعاة الاعتبارات البيئية مراعاة تامة في مساهماتها في اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛

ثانيا

المسائل التنسيقية

البرنامج البيئي المتوسط الأجل للمنظومة بأكملها

١ - يشير الى قراره ٦/١ ، الفرع الثاني ، المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، من حيث علاقته ببرنامج البيئة المتوسط الأجل ؛

٢ - يلاحظ أن كلا من المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ (٩) ، والجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والثلاثين (١٠) ، رحب على الخصوص

---

(٨) UNEP/GC.7/5 ، الفقرة ١٧ .

(٩) القرار ١٩٧٨/٦٢ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ .

(١٠) القرار ٣٣/٨٦ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

بمقرر مجلس الادارة المذكور وأن لجنة البرنامج والتنسيق ، في دورتها الثامنة عشرة (١١) ، قد اعتبرت البرنامج على نطاق المنظومة بأكملها تطورا يجب تشجيعه ، وأعربت عن رغبتها في أن يتم اطلاعها باستمرار على التقدم المحرز ووافقت على اسداء المشورة حسب الاقتضاء ؛

٣ - يؤيد الاقتراحات الأخرى للمدير التنفيذى (١٢) بخصوص وضع برنامج البيئة المتوسط الأجل على نطاق المنظومة بأكملها ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذى وضع وثيقة منظورية ، تكون سياقا لوثيقة البرنامج المتوسط الأجل ، مع مراعاة الاقتراحات ذات الصلة المقدمة في تقريره التمهيدى (١٣) وفي مذكرته بشأن برنامج البيئة المتوسط الأجل على نطاق المنظومة بأكملها (١٤) ، وأيضا الآراء المعرب عنها في هذا الصدد من جانب مجلس الادارة ؛

التقدم المحرز في اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

٥ - يلاحظ أن الجمعية العامة دعت ، في قرارها ٣٣/٨٦ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الرؤساء التنفيذيين الأعضاء في لجنة التنسيق الادارية الى مواصلة النظر ، على مستواهم في المسائل البيئية ، بعد اندماج مجلس التنسيق البيئي مع لجنة التنسيق الادارية ؛

٦ - يلاحظ مع الارتياح أنه بمقتضى مقرره ١/٦ ، الفرع الثاني ، الفقرة ٧ ، والمقرر (١٥) الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ بعد النظر في تقرير لجنة التنسيق الادارية (١٦) ، قد تحمّل المدير التنفيذى مسؤولية العملية التحضيرية لقيام اللجنة الادارية بوظيفتها من حيث تقديم التقارير الى المجلس ، وأن العملية التحضيرية تستلزم اجراء مشاورات مناسبة مع موظفين يعيّنهم رؤساء الهيئات المعنية الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ؛

---

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/33/38) .

(١٢) UNEP/GC.7/6 ، الفقرات ٢١ - ٢٨ .

(١٣) UNEP/GC.7/3 و Corr.1 ، الفقرتان ٦ و ٧ .

(١٤) UNEP/GC.7/6 ، الفقرة ٣٠ .

(١٥) المقرر ١٩٧٨/٧٠ المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٨ .

(١٦) E/1978/107 .

Digitized by UNOG Library

٧ - يعرب عن تقديره للتقرير الأول (١٧) الذى قدمته اليه لجنة التنسيق الادارية بعد الدمج ويحث اللجنة الادارية على ضمان مواصلة اطلاع مجلس الادارة على التقدم المحرز وعلى أية صعوبة تواجهها في الأعمال التنسيقية للتعاون الدولي في ميدان البيئة ؛

٨ - ويلاحظ أيضا مع الارتياح التعاون القائم بين المدير التنفيذى والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي في المجالات ذات الاهتمام المتبادل ، ويرحب بعزم المدير التنفيذى على مواصلة التعاون الكامل مع المدير العام ؛

٩ - يشير الى أن الجمعية العامة أكدت ، في قرارها (١٨) بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، على دور اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ؛

١٠ - يوجّه نظر اللجان الاقليمية الى المزايا التي ستنتج عن اقامتها ، ان لم تكن قد فعلت ذلك من قبل ، للجان بيئية اقليمية حكومية دولية من أجل تبادل الآراء والخبرات بشأن السياسات البيئية ولرسم السياسات بغية التغلب على المشاكل البيئية الاقليمية ؛

التعاون مع منظمات أخرى

١١ - يلاحظ مع الارتياح التعاون الوثيق القائم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، حسبما ينعكس في تقرير المدير التنفيذى بشأن التنسيق مع لجنة المستوطنات البشرية (١٩) ، وبيان المدير التنفيذى لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبيان التمهيدى للمدير التنفيذى (٢٠) ؛

١٢ - يلاحظ أيضا مع الارتياح التعاون بين البرنامج والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمي للحياة البرية في اعداد استراتيجية عالمية للصيانة مبنية على مفهوم التنمية المتواصلة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية الحية ، ويرحب بعزم المدير التنفيذى على اطلاع الحكومات على الاستراتيجية حالما يتسنى ذلك وعلى ضمان الاستعانة بالبرنامج ، حسب الاقتضاء ، في تنفيذ الاستراتيجية ؛

---

(١٧) UNEP/GC.7/5 .

(١٨) القرار ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، المرفق ، الفرع الرابع ، "هياكل التعاون الاقليمي والأقاليمي" .

(١٩) UNEP/GC.7/11 .

(٢٠) UNEP/GC.7/3/Add.1 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

ثالثـــا

عدد دورات مجلس الادارة ومدتهـــا وتنظيمهـــا والتحضـــير لهـــا

١ - يؤيـــد توصية المدير التنفيذى (٢١) باستمرار الدورات السنوية لمجلـــس الادارة حتى عام ١٩٨٣ ويقرر اعادة بحث هذا الموضوع في عام ١٩٨٢ ؛

٢ - يؤيـــد توصية المدير التنفيذى (٢٢) بألا تتجاوز عادة مدة انعقاد دورات مجلس الادارة عشرة أيام عمل ؛

٣ - يقـــرر أن يركز المجلس ، في السنوات الفردية ، دون أن يقتصر على ذلك ، على مسائل الميزانية والادارة ، والميزانية العادية وتكاليف دعم البرنامج ، والتقارير المالية ، وعلـــى المسائل البرنامجية المتعلقة بالوثيقة المنظورية والأهداف المتوخاة للفترة المتوسطة الأجل ، وفـــي السنوات الزوجية على برنامج البيئة المتوسط الأجل (بما في ذلك الاعتمادات اللازمة) ، مع مراعـــاة احتياجات لجنة البرنامج والتنسيق وعملية التخطيط المتوسط الأجل في الأمم المتحدة ؛

٤ - يرحب بالاقتراح (٢٣) الداعي الى تكريس الجزء الأول من كل دورة في معظمـــه لأعمال اللجان ، على أن تبدأ الجلسات في وقت لاحق من الدورة ؛

٥ - يلاحظ مع الارتياح انخفاض حجم الوثائق المقدمة الى المجلس في دورته السابعـــة ويرحب بعزم المدير التنفيذى على مواصلة جهوده قصد زيادة تخفيض حجم الوثائق وتحسين نوعيتهـــا في آن واحد ؛

٦ - يرجـــو من المدير التنفيذى زيادة الابلاغ عن أنشطته في فترة ما بين الـــدورات ، خاصة عن طريق التقرير المقدم الى الحكومات ؛

٧ - يوافـــق على الاقتراح (٢٤) الداعي الى اجراء المشاورات غير الرسمية مع الحكومات في فترة ما بين الدورات في النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر من كل سنة ؛

٨ - يوافـــق على النظر ، في دورته الثامنة ، على أساس تقرير يعده المدير التنفيـــذى بشأن الآثار القانونية والمالية والتنظيمية ، في مسألة اعطاء دورته العاشرة ، في عام ١٩٨٢ ، طابعا خاصا مع زيادة اشتراك جميع الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ؛

---

(٢١) UNEP/GC.7/3 ، الفقرة ١١ .

(٢٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٠ .

(٢٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٨ .

(٢٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤ .

Digitized by UNOG Library

رابعا

التقارير عن حالة البيئة

١ - يقرر أن تدرج المواضيع التالية في التقرير عن حالة البيئة الذى سيقدم الى مجلس الادارة في دورته الثامنة في عام ١٩٨٠ :

(أ) النقل والبيئة ؛

(ب) والطفل والبيئة ؛

(ج) والصحة البيئية : مخاطر الفلزات الثقيلة ؛

(د) والآثار البيئية للنشاط العسكرى ؛

(هـ) والتغييرات المناخية ، واتلاف الغابات ، وثاني أوكسيد الكربون ، ودورة الكربون ؛

٢ - يؤيد الاجراء الذى اقترحه المدير التنفيذى ، في تقريره التمهيدى (٢٥) ، لاعداد التقرير عن حالة البيئة لعام ١٩٨٢ ، ثم نشره ، ويرجو المدير التنفيذى تقديم تقرير الى مجلس الادارة ، في دورته الثامنة ، بشأن اعداد التقرير ؛

خامسا

المسائل المتعلقة بتنفيذ البرنامج

١ - يرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتدرج في انهاء الدعم المالي من صندوق البيئة لتغطية التكاليف الادارية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وخدمات الأمانة لاتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ؛

٢ - يؤكد من جديد بأن قصد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، من تقديمه الدعم الأولي للأنشطة ، هو أن يمارس دوره الحافز ويظهر ديمومتها وفائدتها ، بغية اضطلاع شركائه في هذه الأنشطة بالتدابير المستمرة ؛

٣ - يحث المؤسسات التي تدخل هذه الأنشطة في دائرة اختصاصها على وضع خطط لضمان تحملها في نهاية المطاف ، على أساس مستمر ، المسؤولية الكاملة عن الأنشطة المذكورة ، وتنفيذ ما يلزم من اجراءات المتابعة ؛

٤ - يحث المدير التنفيذى على اتخاذ خطوات حثيثة لمساعدة البلدان النامية على تطوير وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والاقليمية على تناول المشاكل البيئية التي تضر بنوعية الحياة في هذه البلدان ؛

---

(٢٥) المرجع نفسه ، الفقرات ٤٩ - ٥٢ .

Digitized by UNOG Library

٥ - يرحب بعزم المدير التنفيذى على بذل مزيد من الجهد لتحقيق تحسن في المجالات التالية :

(أ) توطيد ودمج الأنشطة المضطلع بها في ميدان التقييم البيئي ؛

(ب) والتعمق في معالجة المشاكل الناشئة ، في التقرير السنوى عن حالة البيئة ؛

(ج) وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، وخاصة الجوانب المالية ؛

(د) ووقف الاستنزاف المفجع للغابات والآجام الاستوائية ؛

(هـ) والاعلام الجماهيرى .

الجلسة ١٠
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

٧/ ٢ - أحوال بيئة الشعب الفلسطيني

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ مع الارتياح التقرير التمهيدى الذى قدمه المدير التنفيذى الى مجلس الادارة في دورته السابعة (٢٦) ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣/ ١١٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني ،

يرجو من المدير التنفيذى :

(أ) أن يضمن اجراء تقييم كاف لأحوال بيئة الشعب الفلسطيني في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/ ١١٠ ؛

(ب) أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر الى مجلس الادارة في دورته الثامنة .

الجلسة ١٠
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

٧/ ٣ - المسائل البرنامجية

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى عن برنامج البيئة (٢٧) ،

---

(٢٦) UNEP/GC.7/3 و Corr.1 .

(٢٧) UNEP/GC.7/7 و Corr.1 و Corr.3 و Add.1 .

Digitized by UNOG Library

واذ يأخذ في اعتباره المقررات السابقة التي اتخذها مجلس الادارة والقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ،

١ - يلاحظ مع الموافقة جهود المدير التنفيذى الرامية الى تحسين طريقة عرض البرنامج ، والطريقة الجديدة لعرض التقرير المرحلي وفروع خطة العمل ؛

٢ - يلاحظ مع الارتياح مساهمات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تحسين مستوى وثيقة البرنامج ؛

٣ - يهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، وغير الحكومية أن تواصل مساعدة المدير التنفيذى في اعداد وثيقة البرنامج ، ويكرر بوجه خاص دعوته منظمات الأمم المتحدة الى المساهمة ببيانات ملموسة في الميزانية عن خططها فيما يتعلق ببرنامج البيئة ؛

٤ - يوافق ، مع المراعاة الواجبة لتعليقات مجلس الادارة إبان دورته السابعة ، على ما يلي :

(أ) الأهداف والاستراتيجيات الجديدة والمنقحة التي اقترحها المدير التنفيذى لاجزاء البرنامج التالية :

' ١ ' البيانات البيئية (٢٨) ؛

' ٢ ' المستوطنات البشرية (٢٩) ؛

' ٣ ' التكنولوجيا السليمة والملائمة من الناحية البيئية (٣٠) ؛

' ٤ ' الصناعة والبيئة (٣١) ؛

' ٥ ' الطاقة (٣٢) ؛

' ٦ ' الكوارث الطبيعية (٣٣) ؛

---

(٢٨) UNEP/GC.7/7 ، الفقرة ٥٦ .

(٢٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٢ و Corr.1 .

(٣٠) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٤ .

(٣١) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٩ .

(٣٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣٥ .

(٣٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤٠ .

Digitized by UNOG Library

(ب) الهدف المنقح لعام ١٩٨٢ من أجل الكوارث البيئية (٣٤) ؛

(ج) دمج الأراضي القاحلة والتصحر تحت بند واحد من بنود الميزانية ؛

(د) الأهداف والاستراتيجيات المنقحة لاتباع نهج متكامل في مجال البيئة والتنمية ، بما في ذلك التنمية الايكولوجية ؛ واستخدام الموارد الطبيعية ؛ والاستراتيجيات المنقحة المتعلقة بالأتربة الواردة في مرفق هذا المقرر ؛

٥ - يوافق على مجمل العمل المبينة في البرنامج ، في ضوء التعليقات ووفقا لمقررات مجلس الادارة في دورته السابعة ؛

٦ - يرجو من المدير التنفيذي استعراض الأنشطة البرنامجية التي يقوم فيها صندوق البيئة بدور الحافز منذ أربع سنوات قصد ضمان الانهاء التدريجي ، حسب الاقتضاء ومتى أمكن ذلك ، للدعم المالي من برنامج الامم المتحدة للبيئة للأنشطة التي تميل الى إشغال الصندوق لفترة طويلة الأجل ؛

٧ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي ، عند تقديمه للبرنامج والميزانية في السنوات القادمة ،أن يسعى جاهدا الى أخذ المعايير التالية في الحسبان لتحديد الأولويات :

(أ) ينبغي زيادة تأكيد الجوانب البيئية للأنشطة والبرامج التي تسهم اكبر اسهام في تحقيق استراتيجية انمائية دولية جديدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ؛

(ب) ينبغي اعطاء أولوية عالية للأنشطة التي تسهم في تحسين حالة البيئة البشرية الأساسية ، مع ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان النامية في هذا المضمار ؛

(ج) ينبغي تأكيد الأنشطة التي تسهم في تقييم العمليات ذات الضرر الذي لا يصلح وكذلك الأنشطة التي تشجع الحد من استخدام الموارد غير المتجددة وتحسين استخدام الموارد المتجددة ؛

(د) ينبغي التأكيد تدريجيا على الأنشطة الاقليمية عموما وعلى الأنشطة الوطنية أو الاقليمية التي يسهل نقل نتائجها الى مناطق جغرافية أخرى واستخدامها فيها ؛

(هـ) ينبغي زيادة تأكيد الأنشطة التي يمكن تطبيقها عمليا ؛

(و) ينبغي مواصلة الأنشطة والبرامج التي تسهم عموما في التكامل الشامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

---

(٣٤) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤٠ (ج) .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

الاهداف والاستراتيجيات المنقحة للنهج المتكامل في ميدان البيئة والتنمية ، بما في ذلك التنميـة البيئية واستعمال الموارد الطبيعية

(أ) الاهـداف

'١' تشجيع تنمية اقتصادية سليمة ومناسبة من الناحية البيئية ؛

'٢' تشجيع تخطيط للادارة البيئية سليم ومناسب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ؛

'٣' تشجيع بحوث بشأن الادوات والنهج اللازمة لدمج البعد البيئي في التنميـــة ، واستحداث واختبار واستعمال وتكييف هذه الادوات والنهج ؛

(ب) الاستراتيجيات

'١' مواصلة تحسين وتعزيز الاطار المفاهيمي للعلاقات بين البيئة والتنمية ؛

'٢' استحداث منهجيات لاظهار فوائد النهج المتكامل ؛

'٣' استحداث اساليب لعمليات تقييم الاثر البيئي للمساعي الانمائية الاقتصاديـــة والاجتماعية ، والتشجيع على اجراء هذه العمليات ؛

'٤' استحداث أساليب لاجراء عمليات تقييم الاثر الاجتماعي والاقتصادي لتدابير حماية البيئة وتدابير ادارة البيئة ، والتشجيع على اجراء هذه العمليات ؛

'٥' تعيين مختلف الموانع والحوائل التي تعترض رسم المناهج والاستراتيجيـــات لتحقيق الاهداف ، واستحداث وسائل للتغلب عليها ؛

'٦' التركيز على عدد محدود من المسائل ومجالات العمل الرئيسية في هذا الميدان من شأنها ان تكون لها صلة مباشرة بوضع استراتيجية دولية جديدة مثل :

- اجراء دراسات عن الاثار التجارية المترتبة على التدابير البيئية واعـــادة توزيع الصناعة ؛
- الاضطلاع بأنشطة بشأن أنماط التنمية وأنماط الحياة البديلة ، بما في ذلك أنماط الانتاج والاستهلاك ، واستعمال الموارد الطبيعية ، بوصف ذلـــك وسيلة لتحقيق تنمية سليمة وقادرة على الاستمرار من الناحية البيئيـــة ؛
- تحديد تكاليف وفوائد تنفيذ التنمية السليمة والقادرة على الاستمرار مـــن الناحية البيئيـــة .

Digitized by UNOG Library

استراتيجيات منقحة للتربـــة

(أ) القياس الكمي لمساحة التربة المتوفرة ، والقياس النوعي والكمي لانتاجيتها ؛

(ب) فهم ديناميات تردّى التربة وفقدانها ؛

(ج) دعم الاجراءات الرامية الى الحؤول دون المزيد من تردى التربة وفقدانها ؛

(د) وضع برامج على الصعيدين الاقليمي والمحلي لاستعادة وتعزيز خصوبة التربة ؛

(هـ) الارتقاء بأساليب الرى الى المستوى الامثل لحالات محددة من حيث التربـــة والمحصول ، وتجنب الممارسات غير المناسبة في حالات محددة ؛

(و) وضع برامج اقليمية ووطنية ومحلية لشن الادارة المتكاملة للتربة ، مع مراعـــاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية ؛

(ز) استحداث أو تعزيز تدابير الدعم (التعليم ، والتدريب ، والاعلام) فيما يتصل بحفظ التربة واستخدامها بصورة فعالـــة .

٧/٤ - مراقبة الاحوال الارضيـــة

ألـــف

التقييـــم البيئـــي

ان مجلس الادارة ،

اذ يعتقد ، فيما يتعلق بالاخطار البيئية العالمية ، انه ينبغي لبرنامج الامم المتحـــدة للبيئة ، بالتعاون مع الحكومات الوطنية وأعضاء منظومة الامم المتحدة ذوى الصلة ، أن يعيـــن الانشطة التي قد تكون مضرة بيئيا بغية أداء دوره في اسداء المشورة بشأن خيارات السياســـة التي تستهدف الحؤول دون تردى البيئة أو تخفيف حدة هذا التردى ،

واذ يدرك أن عمليات التقييم البيئية القائمة على أسس سليمة تعود بالفائدة على الدول في ادارة برامج البيئة الوطنية والمتعددة الجنسيـــة ،

واذ يرى أن الادارة الحكيمة للبيئة تتصل بعمليات التقييم البيئية الشاملة بصورة لا يمكـــن فصلهـــا ،

يرجو من المدير التنفيذى أن يعقد ، في اقرب وقت ممكن ، اجتماعا مخصصا للخبـــراء الحكوميين للتشاور بشأن استحداث آليات واجراءات للقيام بعملية التقييم البيئي في اطار مراقبـــة الاحوال الارضية ، وأن يقدم الى مجلس الادارة في دورته الثامنة تقريرا عن نتائج هذه المشـــاورات وأى توصيات تتمخض عنها .

الجلســـة ١١
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

بـــــاء

رصـــد نقل ملوثات الهواء عبر الحدود

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٦٤ (د - ٤) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ،

واذ يلاحظ ان البرنامج الاقليمي لرصد وتقييم النقل البعيد المدى لملوثات الهواء قـــد بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، برعاية اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، بالتعاون مع المنظمـــة العالمية للارصاد الجوية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ،

واذ يلاحظ كذلك أن المرحلة الاولى من هذا البرنامج ستنتهي بحلول نهاية عـام ١٩٨٠ ، وأن المقترحات للمرحلة التالية هي الان قيد الاعداد ،

واذ يدرك أن هذا البرنامج يكوّن مساهمة اقليمية هامة في شبكة الرصد البيئي العالمية ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي أن يتخذ التدابير المناسبة ، بما في ذلك تقديم الدعم المالي ، لضمان استمرار تعاون برنامج الامم المتحدة للبيئة مع البرنامج الاقليمي لرصد وتقييم النقل البعيد المدى لملوثات الهواء حتى عام ١٩٨٣ ؛

٢ - يقرر ، بالنظر الى الدور الحفّاز الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة للبيئـة ، أن يستعرض ، في دورته الحادية عشرة ، امكانية تعاون البرنامج مع البرنامج الاقليمي بعد عـام ١٩٨٣ .

الجلســـــــــة ١١
٣ ايار/مايـــــــو ١٩٧٩

جيـــم

نظام الاحالة الدولـي

ان مجلس الادارة ،

اذ يضع في اعتباره أولويات التنمية للدول وضرورة اطلاع الهيئات الحكومية التي تتخـــذ القرارات على المشاكل البيئية ،

واذ يدرك دور الاعلام في ادارة البيئة ،

واذ يشير الى النتائج التي خلصت اليها دراسة احتياجات المستعملين (٣٥) ،

---

(٣٥) UNEP/GC 7/9

Digitized by UNOG Library

وقد نظر في الصعوبات التي تواجهها الدول في انشائها جهات وصل وطنية لنظام الاحالة الدولي ،

واذ يضع في اعتباره الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل جهات الوصل الوطنية ،

١ - يدعو حكومات الدول الاعضاء في نظام الاحالة الدولي الى القيام بما يلي :

(أ) تعزيز دعمها لجهات الوصل الوطنية لديها ؛

(ب) تكثيف جهودها الرامية الى النهوض باستعمال النظام عن طريق التنسيق على الصعيد الوطني ؛

٢ - يحث المدير التنفيذي على القيام ، ضمن الموارد المتاحة لصندوق البيئة ، بما يلي :

(أ) مواصلة برنامج الاجتماعات الدورية الاقليمية والدولية لجهات الوصل الوطنية ؛

(ب) تعزيز برنامج الحلقات الدراسية الوطنية التي تستهدف تعريف هيئات صنع القرارات والمخططين بالمشاكل البيئية ، بالتعاون مع الخبراء أو الخبراء الاستشاريين المشتركين بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ونظام الاحالة الدولي ، بغية زيادة استعمال النظام ؛

(ج) تزويد جهات الوصل الوطنية ، بناء على طلبها ، بمساعدة فعالة لتمكينها من أداء دورها بصورة فعالة .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

دال

المناخ والبيئة

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ ان البرنامج العالمي للمناخ الذي وضعته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية سيوفر معرفة جديدة بالنظام المناخي من شأنها أن تساعد صانعي القرارات في صياغة سياسات بديلة رشيدة تتصل بالأنشطة التي تتأثر بالمناخ ،

واذ يرى ان دراسات آثار المناخ التي يضطلع بها البرنامج العالمي للمناخ وعمليات التقييم البيئي التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة للبيئة تتمم بعضها البعض ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي ان يوجه عناية الامين العام والمؤتمر الثامن للمنظمة العالمية للارصاد الجوية الى استعداد برنامج الامم المتحدة للبيئة للتعاون مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية وغيرها من المنظمات المعنية بالبرنامج العالمي للمناخ في تنفيذ البرنامج الفرعي

Digitized by UNOG Library

لدراسة آثار المناخ على الانشطة البشرية ، وان يضطلع ، اذا طلبت منه ذلك المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، في حدود الاموال المتوفرة ، بالمسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي في ظل التنسيق الشامل من قبل المنظمة العالمية للارصاد الجوية ؛

٢ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي ، ان يقوم ، وفقا لتفاصيل الاتفاق الذي يتم التوصل اليه ، بوضع خطة عمل لتنفيذ الاتفاق لينظر فيها مجلس الادارة في دورته الثامنة .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

هاء

الانشطة المتصلة بثاني اكسيد الكربون

ان مجلس الادارة ،

اذ يدرك انه يمكن لزيادة ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي ان تؤثر على مناخ الأرض وان تسفر عن نتائج بيئية واجتماعية ،

واذ يلاحظ ان البرنامج العالمي للمناخ الآخذ في الظهور والتابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية سيشمل دراسات عن أثر ثاني اكسيد الكربون على المناخ ، والمجتمع والبيئة ،

واذ يدرك ان المجلس الدولي للاتحادات العلمية يقوم باجراء دراسة هامة عن الدورات البيولوجية الجيولوجية الكيميائية العالمية فيما يتصل بالعلاقات المتبادلة التي تتحكم بالتغييرات في تركيز ثاني اكسيد الكربون ،

واذ يدرك ضرورة استكمال المعلومات بوصف ذلك أساسا لاتخاذ القرارات ،

يرجو من المدير التنفيذي ان يتشاور مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية فيما يتعلق بوضع خطة عمل بشأن ثاني اكسيد الكربون ، على النحو المقترح في وثيقة البرنامج ، وفيما يتعلق بآليات واجراءات الاضطلاع بدراسات استعراضية وبحوث وأنشطة أخرى ذات صلة بثاني أكسيد الكربون ، وان يقدم تقريرا عن النتائج الى مجلس الادارة في دورته الثامنة .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

٧/ ٥ - صحة الناس وصحيّة البيئة

ان مجلس الادارة ،

اذ يسلّم بأن مشاكل صحة الناس وصحيّة البيئة ، التي تحظى بدرجة عالية من الأولوية بالنسبة للبلدان النامية ، لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي داخل برنامج البيئة ،

Digitized by UNOG Library

١ - يرجو من المدير التنفيذي أن يواصل ، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الامم المتحدة المختصة ، ايلاء اهتمام خاص لتعيين المشاكل واحتياجات الدعم في البلدان النامية في المجالات التالية :

(أ) الاصحاح ؛

(ب) التخلص من الفضلات المحلية والصناعية ومعالجتها ؛

(ج) مكافحة الأمراض التي تنقلها الحشرات ، لاسيما عن طريق الوسائل البيولوجية ؛

٢ - يرجو كذلك من المدير التنفيذي دراسة كيفية تعزيز قدرات هذه البلدان في وضع وتنفيذ برامج تدريبية في هذه المجالات وتقديم تقرير عن هذه الدراسة الى مجلس الادارة في دورته الثامنة .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

٦/٧ - النظم الايكولوجية الارضية

ألف

النظم الايكولوجية للغابات والحراج الاستوائية

ان مجلس الادارة ،

اذ يرى ما تتسم به الموارد الحراجية من أهمية بيئية واقتصادية لا يمكن انكارها بالنسبة للحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان الاقاليم الاستوائية الرطبة ،

واذ يدرك القلق العالمي المتزايد بشأن تردي الغطاء الحرجي للأرض واختفاءه السريع نتيجة استغلال النظم الايكولوجية للاحراج والغابات الاستوائية استغلالا غير رشيد ،

واذ تسوؤه الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الضارة التي يتوقع أن تزداد شدة في المستقبل ،

واذ يؤكد من جديد حق الدول في ممارسة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في أقاليمها ، ومسؤوليتها الأساسية عن توفير الحماية البيئية لهذه الموارد ، واذ يسلّم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الأجهزة الاقليمية الحالية في هذا الميدان ، والدور الذي يضطلع به برنامج الامم المتحدة للبيئة في مساعدة الدول ، بناء على طلبها ، حسب الاقتضاء ،

١ - يؤكد من جديد ان النظم الايكولوجية للحراج الاستوائية تشكّل مسألة ذات أولوية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ؛

٢ - يناشد هيئات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بالمشكلة أن تساعد الحكومات وتنهض بتعزيز التعاون الدولي بغية ايجاد حلول مناسبة ؛

Digitized by UNOG Library

٣ - يقرر ان يشترك برنامج الامم المتحدة للبيئة في هذه الجهود ، بالنظر الى الأبعاد الكثيرة للمشكلة والدور الحفّاز والتنسيقي الذى يضطلع به البرنامج في المسائل التي تحظى باهتمام بيئي على نطاق عالمي ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذى :

(أ) أن يضع ، بالتشاور الوثيق والتعاون التام مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وغيرها من المنظمات الدولية المناسبة والحكومات ، مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها على الصعيد الاقليمي والاجراءات المنبثقة عنها ، اقتراحات لبرنامج أنشطة متكامل لحفظ الحراج الاستوائية ، واستخدامها بصورة حكيمة ؛

(ب) أن يعقد اجتماعا للخبراء ، تحقيقا لهذا الغرض ، يشمل مديرى البرامج والموارد من المنظمات الدولية ، الحكومية وغير الحكومية ، والبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، ليبتّ ، مع مراعاة النقاط التي أثيرت أثناء الدورة السابعة لمجلس الادارة ، في تقسيم العمل والمسؤولية ؛

(ج) أن يقدم الى مجلس الادارة في دورته الثامنة تقريرا عن نتائج الاجتماع ؛

٥ - يرجو كذلك من المدير التنفيذى أن يضمن الاستعراض والتنسيق التامّين للأنشطة الحالية بشأن الحراج والغابات الاستوائية الرطبة ، بغية تعيين الأنشطة التكميلية الاضافية ودعمها .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

باء

سياسة التربة

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قراره ٦/٥ جيم المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ بشأن السياسة الخاصة بالتربة ،

واذ يشير أيضا الى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحّر أكد ، في مقرراته وخطة العمل لمكافحة التصحّر ، تأكيدا شديدا على الحؤول دون عملية التصحّر ،

واذ يشير كذلك الى أن تقرير المدير التنفيذى عن برنامج البيئة (٣٦) الذى قدم الى المجلس في دورته السابعة ، يشدد على أنه " مع الاضطلاع بعدد كبير من الانشطة حول العالم للحؤول دون تردّى التربة وفقدانها ، فان هذه الأنشطة ليست منسّقة جيدا في كثير من الأحيان وتبدو غير كافية تماما ، بالنظر الى ضخامة المشاكل التي ينطوى عليها تردّى التربة وفقدانها " ،

---

(٣٦) UNEP/GC 7/7 ، الفقرتان ٨١ و ٨٤ .

Digitized by UNOG Library

ويذكر ان احدى الحاجات الملحة فيما يتصل بالتربة تقتضي " تعيين أهم العناصر في سياسة متكاملة للتربة ،لا سيما للبلدان النامية " ،

١ — يرجو من المدير التنفيذي ان يعقد ، في عام ١٩٨٠ ، اجتماعا لفريق خبراء رفيع المستوى بغية تعيين وتحديد أهم العناصر القانونية والعلمية والتقنية والثقافية والمؤسسية في سياسة خاصة بالتربة ، لحفظ التربة من التردّي ؛

٢ — يقرر أنه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، في معرض أداء دوره الحفّاز والتنسيقي ، أن يضمن ، في عمل فريق الخبراء ، تعاون المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والجمعية الدولية لعلوم التربة ، والمنظمات الدولية الحكومية والهيئات العلمية المعنية ؛

٣ — يرجو من المدير التنفيذي اعلام مجلس الادارة ، في دورته الثامنة ، بسير أعمال فريق الخبراء .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

جيم

اتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالانقراض من
الحيوانات والنباتات البرية

ان مجلس الادارة ،

اذ يضع في اعتباره ما للحياة البرية من أهمية بالغة لبقاء الانسان ، وواقع أن كثيرا من الأنواع يتهددها خطر الانقراض عن طريق الاتجار الدولي ،

واذ يدرك ان اتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية تستهدف تأمين بقاء الحياة البرية في كافة أرجاء العالم ، وان هذه الحياة البرية لا تعرف حدودا سياسية ،

واذ يلاحظ بارتياح أن ١٥ دولة قد أصبحت الآن أطرافا في الاتفاقية ،

واذ يدرك أن فعالية الاتفاقية في نهاية المطاف تتوقف على تطبيقها عالميا ،

١ — يحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي لم تقم بذلك بعد ، على أن تصدّق على اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية أو تنضم اليها في أقرب فرصة ممكنة ، وأن تعمل ، الى أن تصبح أطرافا ، بوحي من روح الاتفاقية ؛

٢ — يحث الدول التي صدّقت على الاتفاقية على أن تتخذ التدابير الضرورية لتأمين تنفيذها بصورة فعالة ، هذا اذا لم تكن قد قامت بذلك بعد ؛

Digitized by UNOG Library

٣ - يرجو من المدير التنفيذى أن يحيل هذا المقرر الى جميع الدول الاعضاء في منظومة الامم المتحدة .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

٧/٧ - البيئة والأنشطة الانمائية

ألف

البيئة والتنمية

ان مجلس الادارة ،

اذ يسلّم بأهمية التنمية الجارية في البلدان النامية والآثار المترتبة على الاجراءات المتخذة في البيئة الحضرية والبيئة الريفية على السواء ،

يرجو من المدير التنفيذى أن يقوم ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ، بالعمل على وضع دراسات عن الأثر البيئي للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في سياق سياسة تخطيط عمراني متكاملة ، وبالمساهمة في هذه الدراسات .

الجلسة ١١
٣ ايار / مايو ١٩٧٩

باء

تحليل التكاليف والفوائد

ان مجلس الادارة ،

١ - يرحب بمبادرة المدير التنفيذى الى عقد اجتماع لفريق خبراء دولي حكومي بشأن تقييم تكاليف تدابير حماية البيئة وفوائدها ؛

٢ - يلاحظ بارتياح تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي الحكومي (٣٧) ؛

٣ - يرى أن متابعة تحليل التكاليف والفوائد الذى اضطلع به برنامج الامم المتحدة للبيئة تعتبر ممارسة ذات أهمية كبيرة لجميع البلدان ، يستلزم اجراؤها على الوجه الصحيح فترة كافية من التحضير والتنفيذ وموارد مالية كافية ؛

---

(٣٧) UNEP/IG 15/4 .

Digitized by UNOG Library

٤ — يقر برنامج العمل لتصنيف وتبويب الدراسات الافرادية الموجودة حاليا ،على النحو الذى اقترحه المدير التنفيذى للمرحلة الاولى من الممارسة وعلى النحو الذى أقرّه فريق الخبراء في اجتماعه الذى عقد في ٩ و ١٠ نيسان /ابريل ١٩٧٩ ؛

٥ — يحث الحكومات على تزويد المدير التنفيذى بالدراسات الافرادية المتوفرة ، لاسيما الدراسات التي تبرز أفكارا وأساليب جديدة للتحليل ، والتي تتناول أيضا مجالات جديدة ؛

٦ — يرجو من المدير التنفيذى أن يبقي مجلس الادارة على علم ،بصورة منتظمة ، بسير العمل في ميدان تحليل التكاليف والفوائد .

الجلسة ١١
٣ ايار/ مايو ١٩٧٩

٨/٧ — البحار الاقليمية : خطة عمل البحر الابيض المتوسط

ان مجلس الادارة ،

اذ يرى ما لخطة عمل البحر الابيض المتوسط من أهمية بالنسبة لحماية البيئة والادارة الرشيدة لموارد المنطقة ،

واذ يرى كذلك أن الخبرة المكتسبة في البحر الأبيض المتوسط والأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها بموجب خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ستكون ذات فائدة كبيرة في انشاء مشاريع للبحار الاقليمية الأخرى ،

واذ يشير الى مقرره ٦/٧ باء ، المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ ،

واذ يلاحظ القرار ١ الذى اتخذه الاجتماع الاستعراضي الدولي الحكومي لدول البحر الابيض المتوسط الساحلية ،الذى عقد في جنيف في شباط/فبراير ١٩٧٩ ،

واذ يضع في اعتباره الجهود التي بذلتها الدول الساحلية لتنفيذ خطة عمل البحر الابيض المتوسط ،

واذ يضع في الاعتبار مقرره ١٤/٧ دال المؤرخ في ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ ، والمتعلق بانشاء صندوق استئماني اقليمي لحماية البحر الابيض المتوسط من التلوّث ،

١ — يرجو من المدير التنفيذى أن يواصل ، لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، التزام برنامج الامم المتحدة للبيئة بخطة عمل البحر الابيض المتوسط وأن ينظر ، بوصف ذلك جزءا من الخطة المتوسطة الاجل التالية ، في مواصلة اشتراك البرنامج في النفقات البرنامجية ، رهنا بتوفّر الموارد ؛

Digitized by UNOG Library

٢ - يدعو المدير التنفيذى الى تعزيز الوحدة الحالية لتنسيق خطة عمل البحر الابيض المتوسط بغية ضمان استمرار البرنامج واقامة التنسيق الضرورى بين مركز انشطة برنامج البحار الاقليمية ووحدة التنسيق هذه .

الجلسة ١١
٣ ايار / مايو ١٩٧٩

٩/٧ - الطاقة

ان مجلس الادارة ،

اذ يساوره القلق بشأن الآثار المقبلة لموارد الطاقة المتوفرة للبلدان النامية ،

واذ يساوره القلق أيضا لاستمرار رفع أسعار المصادر التقليدية للطاقة ،

واذ يعي الآثار البيئية الضارة المقترنة باستعمال مصادر تقليدية مختلفة للطاقة ،

واذ يلاحظ نوايا المدير التنفيذى كما ترد في تقريره عن برنامج البيئة (٣٨) والتقدم الذى تم احرازه حتى الآن في تنفيذ برنامج الطاقة التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ،

واذ يشير الى الفقرة ١٢ (زاى) من قراره ١ (د - ١) ، المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، والفقرة ٦ ، من قراره ٨ (د - ٢) المؤرخ في ٢٢ اذار/مارس ١٩٧٤ ، والفقرة ٩ (واو) من قراره ٢٩ (د - ٣) المؤرخ في ٢ ايار/مايو ١٩٧٥ ، وقراره ٣٤ (د - ٣) المؤرخ في ٢ ايار/مايو ١٩٧٥ ، وقراره ٤٧ (د - ٤) المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، وقراره ٦٠ (د - ٤) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، بشأن هذا الموضوع ،

١ - يحث المدير التنفيذى على تشجيع المزيد من الانشطة في هذا المجال ، لاسيما الانشطة المتصلة بتنمية مصادر الطاقة المتجددة ، وتدابير حفظ الطاقة ، واستحداث تكنولوجيات فعالة لانتاج واستعمال الطاقة ؛

٢ - يحث كذلك المدير التنفيذى على اقامة توازن في دعم صندوق البيئة للأنشطة المنفّذة في مجال الطاقة بين " تنمية مصادر الطاقة المتجددة " وبين " الآثار البيئية لتنمية الطاقة واستعمالها " ، والنظر في ميزة انشاء بندين فرعيين مختلفين في الميزانية من أجل هذا الغرض ؛

٣ - يحث المدير التنفيذى على ايلاء النظر الجدى لضرورة زيادة الاعتمادات زيادة كبيرة في هذا البند من الميزانية في مقترحات الميزانية البرنامجية في المستقبل وتخصيص موارد كبيرة ، في هذه الأثناء ، لدعم الانشطة في هذا المجال عندما تصبح هذه الموارد متوفرة ؛

٤ - يحث كذلك المدير التنفيذى على القيام ، في حدود الموارد المتاحة لصندوق البيئة ، بالشروع في مزيد من المشاريع النموذجية ومزيد من البرامج التدريبية في هذا المجال ، واستكشاف امكانيات مساعدة البلدان النامية في الحصول على مساعدة ثنائية ومتعددة الاطراف لتلبية احتياجاتها من الطاقة .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

---

(٣٨) UNEP/GC.7/7 ، الفقرات ١٣١ - ١٣٧ و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

١٠/٧ - التعليم والتدريب

ألـــف

المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئيـــة

ان مجلس الادارة ،

اذ يضع في اعتباره أهمية التدريب والتعليم البيئي لادارة شؤون البيئة ،

واذ يرى أن الانشطة التي يضطلع بها المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلـــوم البيئية للبلدان التي تتكلم الاسبانية قد ساعد على مواجهة احتياجات التدريب والتعليم البيئـــي لبلدان أمريكا اللاتينية ولأسبانيا ،

واذ يعترف بدعم حكومات امريكا اللاتينية للمركز واهتمامها بالمساهمة في عمله الفعال ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي اتخاذ التدابير المناسبة ، بما في ذلك الدعم المالـــي ، على مستوى يتناسب مع الموارد المتاحة لصندوق البيئة ، لتأمين استمرار التعاون بين برنامج الأمـم المتحدة للبيئة ومركز التدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية ؛

٢ - يحث المدير التنفيذي على ان ينشئ فورا ، بالتعاون مع حكومة أسبانيا ، آليـــة مناسبة داخل المركز لتأمين التشاور والتعاون مع بلدان امريكا اللاتينية ، وذلك لتمكين المركز مـــن القيام على نحو أفعل بتلبية احتياجات التدريب البيئي للبلدان المعنية ؛

٣ - يقرر أن يستعرض في دورته التاسعة التعاون الممكن بين البرنامج والمركز بعـــد عام ١٩٨١ .

الجلســـــة ١١
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

بـــاء

تعزيز التعليم والتدريب في مجال البيئة

ان مجلس الادارة ،

اذ يرى أن تدعيم التعليم البيئي ، وخاصة التدريب البيئي بعد اتمام الدراسة الجامعيـة سوف يكون مفيدا للادارة البيئية التي يسعى برنامج الامم المتحدة للبيئة الى تعزيزها ،

واذ يعترف بأن لمنطقة امريكا اللاتينية مؤسسات كثيرة تضطلع بطريقة أو أخرى بأنشطـــة التدريب البيئي على مستوى عال ،

Digitized by UNOG Library

واذ يضع في الاعتبار الحاجة الى انشاء منظومة أو شبكة متكاملة من المؤسسات تضطلع بأنشطة التدريب البيئي على مستوى عال ،

يرجو من المدير التنفيذى أن يتشاور مع حكومات بلدان امريكا اللاتينية لانشاء منظومة او شبكة متكاملة من المؤسسات القائمة في امريكا اللاتينية تضطلع بأنشطة التدريب البيئي على مستوى عال حتى تتمكن من العمل معا وتجمّع مواردها لاتاحة التدريب والتعليم في ميدان البيئة ؛ وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي ايلاء الاعتبار للمؤسسات التي انشئت من قبل للمنطقة ، مثل المركز الدولي للتدريب والتعليم في ميدان العلوم البيئية .

الجلسة ١١
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

٧/١١ - القانون البيئي

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ قرار الجمعية العامة ٣٤٣٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ،

واذ يلاحظ أيضا قرار الجمعية العامة ٣٣/٨٧ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ،

واذ يضع في اعتباره قراراته ٣٥ (د - ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ و ٦٦ (د - ٤) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ و ٩١ (د - ٥) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ و ١٤/٦ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ،

واذ يلاحظ تقرير المدير التنفيذى عن الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة (٣٩)

واذ يلاحظ تقرير المدير التنفيذى عن حالة عمل فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي (٤٠) ،

١ - يعرب عن الأمل في أن تحيط الجمعية العامة علما ، في دورتها الرابعة والثلاثين بالتقرير عن أعمال فريق الخبراء العامل الدولي الحكومي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، وأن تعتمد مشروع المبادئ الخمسة عشر بشأن توجيه الدول في علاقاتها المشتركة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتقاسمة فيما بينها ، وأن تطلب الى الدول احترام هذه المبادئ في العلاقات فيما بينها ؛

---

(٣٩) UNEP/GC.7/8 ؛ انظر أيضا A/34/296 ، المرفق الأول .

(٤٠) UNEP/GC.7/7/Add.1 ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

٢ - يرجو من المدير التنفيذى أن يوصي فريق الخبراء العامل المعني بالقانون البيئي بأن :

(أ) يبذل كل جهد لينجز ، في أقرب موعد ممكن ، دراسته للجوانب القانونية لأعمال التعدين والحفر التي تجرى في المناطق البحرية داخل حدود الولاية الوطنية ، بما في ذلك توفير المبادىء التوجيهية حسب الاقتضاء ؛

(ب) وأن يعد قائمة بالمواضيع ذات الأولوية في ميدان القانون الدولي والمتعلقة بحماية البيئة ، واضعا في الاعتبار ، في جملة أمور ، المواضيع المذكورة في الهدف رقم ٢٠ لعام ١٩٨٢ ، والقائمة التي أعدها الفريق نفسه والمواضيع التي أوصى بها المدير التنفيذى الفريق في دورته الاولى ؛

(ج) وأن يجتمع على فترات أقل تباعدا وبخبرة على مستوى كاف ؛

(د) وأن ينظر في طرق ووسائل لعمله المقبل في تعزيز تطوير القانون البيئي ، وأن يقوم في هذا الصدد بالنظر ، في جملة أمور ، منها انشاء أفرقة فرعية متخصصة ؛

٣ - يرجو من المدير التنفيذى ومن الحكومات التي لها خبراء قانونيون مشتركون في العمل في هذا الميدان تأمين اجراء جميع الدراسات التقنية اللازمة قبل اجتماعات الخبراء القانونيين حتى يستطيع أولئك الخبراء التركيز بشدة على المسائل القانونية التي ينطوى عليها الأمر ؛

٤ - يرجو من المدير التنفيذى أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز الى مجلس الادارة في دورته الثامنة ؛

٥ - يأذن للمدير التنفيذى بأن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين مع تقريره عن الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة ، الوثيقة UNEP/CC/INFORMATION/5/ Suplement 2 ؛ (٤١)

٦ - يرجو كذلك من المدير التنفيذى ان يعتمد ، بالتشاور مع الفريق العامل المعني بالقانون البيئي ، الى الحصول على تعاون المؤسسات المتخصصة في القانون الدولي والجامعات لدراسة مجالات الأولية التي يقع عليها اختيار فريق الخبراء المعني بالقانون البيئي .

الجلسة ١١
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

---

(٤١) انظر A/34/296 ، المرفق الثاني .

Digitized by UNOG Library

١٢/٧ - مبادرات البرمجة الاقليمية (آسيا)

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرراته ٨٨ دال (د - ٥) و ٩٠ (د - ٥) المؤرخين في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ و ١٠/٦ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ والمعنونة على التوالي " برنامج البحار الاقليمية : آسيا " و " تدابير الدعم : التعليم والتدريب " و " البرامج الاقليمية والبرمجة : آسيا " ،

واذ يرحب بالتدابير التي اتخذها المدير التنفيذي لتنفيذ هذه المقررات ،

واذ يلاحظ الحاجة الى احراز مزيد من التقدم في تنفيذها ،

وادراكا منه للخطوات والمبادرات التي اتخذتها بلدان كثيرة ، منفردة ومجتمعة ، في صياغة برامج ومقترحات ومشاريع في هذا الصدد ، في مجالات الاولوية الكبرى ذات الصلة بها ،

واذ يضع في اعتباره ما تبديه البلدان الاعضاء من اهتمام متزايد وبحث عن نهج لادماج التخطيط البيئي في التخطيط الانمائي بما يتفق مع البرنامج البيئي العالمي ،

١ - يرحب بشتى الأنشطة التي تضطلع بها البلدان لضمان ادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الوطني فضلا عن استحداث مشاريع وبرامج بيئية سليمة ؛

٢ - يدعو المدير التنفيذي الى ان يقوم كما كان يفعل من قبل ، بمساعدة ودعم البلدان الاعضاء في جهودها المتعلقة بالمسائل والبرامج ذات الاولوية والمتصلة بالبيئة ؛

٣ - يحث المدير التنفيذي على المضي في تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ المقررات المذكورة أعلاه ،

٤ - يرجو ، تحقيقا لهذه الغاية ، امداد المبادرات الاقليمية للبلدان الاعضاء بدعم مالي كاف من صندوق البيئة .

الجلسة ١١
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

١٣/٧ - خطة العمل لمكافحة التصحر

ألف

حساب خاص لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

ان مجلس الادارة ،

Digitized by UNOG Library

ان يشير الى تقرير الأمين العام للامم المتحدة عن فتح وتشغيل حساب خاص لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (٤٢) ،

واذ يلاحظ قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٨٩ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ فيما يتعلق بفتح وتشغيل حساب خاص لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ،

١ - يعرب عن ارتياحه لتدابير المتابعة من قبل المدير التنفيذى بشان تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

٢ - يطلب الى الحكومات النظر في المساهمة بسخاء في الحساب الخاص لمكافحة التصحر ، على ان تأخذ في اعتبارها الطابع الطوعي لهذا الحساب ؛

٣ - يأذن للمدير التنفيذى بأن يتابع الاتصال بالحكومات بشأن التبرعات للحساب الخاص .

الجلسة ١١
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

باء

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر مع الاهتمام بصفة خاصة بالمنطقة الساحلية السودانية

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرارات الجمعية العامة ٣٣ / ٨٨ و ٣٣ / ٨٩ المؤرخين في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ و ٣٣ / ١٧٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٨ / ٣٧ المؤرخ في ٢١ تموز/ يوليه ١٩٧٨ ،

واذ يشير كذلك الى مقرره ٦ / ١١ المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٧٨ وقرار مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ٢٥ / ١٠ المؤرخ في ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٧٨ ،

وقد درس تقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (٤٣) ،

---

(٤٢) A/33/117 .

(٤٣) UNEP/GC.7/10 و Add.1 .

Digitized by UNOG Library

١ - يحيط علما بالتدابير التي اتخذتها الحكومات وبرنامج الامم المتحدة للبيئة والمؤسسات الاخرى الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

٢ - يحيط علما بانشاء وحدة التصحر في مكتب البرنامج التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ؛

٣ - يؤيد الدور المقترح للفريق العامل المشترك بين البلدان المعني بالتصحر ؛

٤ - يطلب الى البلدان المتبرعة أن تشارك بنشاط في أعمال الفريق الاستشارى لمكافحة التصحر ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣ / ٨٩ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، ويوافق على مقترحات المدير التنفيذى بشأن كيفية تناول المشاريع التي ستقدم الى الفريق ؛

٥ - يطلب الى الحكومات أن تأخذ في الاعتبار ، لدى تنفيذ خطة العمل ، الآراء الواردة في الفقرة ٦٥ من تقرير المدير التنفيذى ؛

٦ - يلاحظ مع الارتياح الفصل الثاني من تقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

٧ - يوافق على التدابير التي اتخذت فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية في المنطقة السودانية الساحلية ،

٨ - يؤيد طرق تنفيذ المشروع المشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بمسؤوليات مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل ، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة ومساعدة بلدان المنطقة السودانية الساحلية الخمسة عشر في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛

٩ - يأذن للمدير التنفيذى بمواصلة مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بعد التشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بنصيب برنامج الامم المتحدة للبيئة في تكاليف ادارة وتشغيل المشاريع المشتركة ، وذلك في اطار الموارد المتاحة لصندوق البيئة ؛

١٠ - ويأذن أيضا للمدير التنفيذى باستكمال الفصل الثاني من تقريره ، والمشار اليه في الفقرة ٦ أعلاه ، في ضوء أية تطورات كبرى في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية ، وأن يقدمه ، نيابة عن مجلس الادارة ، الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بوصفه التقرير المطلوب من الجمعية العامة في قرارها ٣٣ / ٨٨ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ .

الجلسة ١١
٣ أيار / مايو ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

جيم

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة الافريقية

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (٤٤) ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢/٢/١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ الذى وافقت فيه على تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر الذى يتضمن خطة العمل لمكافحة التصحر ،

واذ يضع في اعتباره ان ظاهرة التصحر واسعة الانتشار في افريقيا ، والحاجة الى العمل لصالح جميع البلدان المتأثرة بها ،

واذ يضع في اعتباره أيضا أن تعزيز التعاون الدولي والاقليمي ودون الاقليمي بصورة مناسبة يشكل حافزا اضافيا لتعبئة الجهود والموارد اللازمة للتعجيل بتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ،

واذ يضع في اعتباره الجهود التي تبذلها مختلف المنظمات الدولية الحكومية الافريقية ، وخاصة منظمة الوحدة الافريقية لاعداد خريطة هيدروجيولوجية لافريقيا ،

١ - يرجو من المدير التنفيذى ان يتابع ، في حدود الموارد المتاحة ، الانشطة التي يضطلع بها في المنطقة وذلك بالتوسع في الانشطة التجريبية المتكاملة التي ستكون مفيدة لجميع البلدان المتأثرة بها ؛

٢ - يأذن للمدير التنفيذى ان يقوم ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة للامم المتحدة ، بتوفير المساعدة المالية لتنفيذ المشروع الاقليمي لمنظمة الوحدة الافريقية لاعداد خريطة هيدروجيولوجية لافريقيا ؛

٣ - يرجو من المدير التنفيذى أن يعمل ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، على التعاون الوثيق مع امانات منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الدولية الحكومية الافريقية الأخرى في القيام بعمل مشترك لتعميق الوعي بمشكلة التصحر وحشد الجهود والموارد لمكافحة التصحر في المنطقة الافريقية .

الجلسة ١١
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

---

(٤٤) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

١٤/٧ - المسائل المتصلة بصندوق البيئة

ألف

تنفيذ برنامج الصندوق

أن مجلس الادارة

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٨ (٤٥) ؛

٢ - يلاحظ ما اتخذه المدير التنفيذى من تدابير استجابة لمقرر مجلس الادارة ١٣/٦ باء المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ ، والمعلومات المقدمة في مذكرة المدير التنفيذى عن تقييم المشاريع والبرامج (٤٦) .

الجلسة ١٠
٣ أيار/مايو ١٩٧٩

باء

التقارير المالية والحسابات

ان مجلس الادارة

أولا

١ - يحيط علما بالتقرير المالي والحسابات لصندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ويقرهما (٤٧) ، ويحيط علما بتعليقات المدير التنفيذى (٤٨) على تقرير مجلس مراجعي الحسابات وعلى ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية كما وردت في تقريرها ؛

---

(٤٥) UNEP/GC.7/12 و Add.1 .

(٤٦) UNEP/GC.7/13 و Corr.1 .

(٤٧) UNEP/GC.6/L.3 الجزء الاول والمرفق .

(٤٨) UNEP/GC.7/L.1 .

Digitized by UNOG Library

٢ - يرجو من المدير التنفيذى أن يأخذ في الاعتبار التام تعليقات مجلس مراجعي الحسابات في ادارته لصندوق البيئة ؛

٣ - يحيط علما بالتقرير المالي والحسابات لمؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ويقرهما (٤٩) ؛

ثانيا

١ - يحيط علما بالتقرير المالي غير المراجع والحسابات المؤقتة (غير المراجعة) لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية عن السنة الاولى من فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ (٥٠) ؛

٢ - يلاحظ أن مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة ليس بحاجة الى أن يقدم الى الجمعية العامة ، ومن ثم الى مجلس الادارة ، تقريرا رسميا عن السنة الاولى من فترة السنتين .

الجلسة ١٠
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

جيم

ادارة صندوق البيئة

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في مذكرة المدير التنفيذى عن ادارة صندوق البيئة (٥١) ،

ورغبة منه في ضمان بلوغ هدف الخطة المتوسطة الاجل المعتمدة ،

واذ يلاحظ مع الأسف ان حوالي نصف الدول الاعضاء في الامم المتحدة لم يسهم بعد في صندوق البيئة ،

واذ تقلقه مشكلة استخدام عملات غير قابلة للتحويل ،

١ - يعرب عن ارتياحه للمتبرعين الجدد وللحكومات التي زادت من تبرعاتها ؛

٢ - يناشد الحكومات التي لا تسهم في صندوق البيئة أو التي لا تسهم بمبلغ يتناسب مع مواردها المالية أن تسهم وفقا لقدراتها ، والحكومات التي احتفظت بمستوياتها السابقة للتبرعات أن تنظر في زيادة تبرعاتها ، والحكومات التي أسهمت في الماضي أن تسهم في المستقبل بالفورية والنظرة المتعاطفة ذاتهما ؛

---

(٤٩) UNEP/GC.6/L.2 .

(٥٠) UNEP/GC.7/L.2 .

(٥١) UNEP/GC.7/14/Rev.1 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

٣ - يناشد كذلك الحكومات التي تقدم تبرعاتها بعملة غير قابلة للتحويل أن تتخذ الخطوات اللازمة لحل مشكلة استخدام هذه العملات بتحويل اكبر قدر ممكن من تبرعاتها الى عملات قابلة للتحويل وفقا للمادة ٢٠٣ - ٤ من النظام المالي لصندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛

٤ - يدعو الحكومات الى دفع تبرعاتها للصندوق خلال الربع الأول من السنة قدر الامكان ؛

٥ - يوافق على مستوى اعتمادات عام ١٩٧٩ وقدره ٤٣٫٨ مليون دولار ، بما في ذلك احتياطي برنامج الصندوق الذى يبلغ مليون دولار والذى اعتمده مجلس الادارة في مقرره ٩٨ (د - ٥) المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، والتوزيع المتصل بهذا الاعتماد على النحو التالي :

(بدولارات الولايات المتحدة)

الأنشطة البرنامجية للصندوق	١٩٧٩
١ - المستوطنات البشرية والصحة البشرية	٥ ٢٠٠ ٠٠٠
٣ - الدعم	٧ ٧٠٠ ٠٠٠
٤ - البيئة والتنمية	٣ ١٠٠ ٠٠٠
٥ - المحيطات	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٧ - الطاقة	٨٠٠ ٠٠٠
١٠ - الادارة البيئية بما في ذلك القانون البيئي	١ ٤٠٠ ٠٠٠
١١ - النظم الايكولوجية الارضية	٩ ٠٠٠ ٠٠٠
١٢ - الكوارث الطبيعية	٤٠٠ ٠٠٠
١٣ - مراقبة الأحوال الأرضية بما في ذلك السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
١٦ - البيانات البيئية	٧٠٠ ٠٠٠
١٧ - الأراضي القاحلة (بما في ذلك التصحّر)	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع اعتمادات الانشطة البرنامجية للصندوق	٤٢ ٨٠٠ ٠٠٠
احتياطي برنامج الصندوق	١ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	٤٣ ٨٠٠ ٠٠٠

Digitized by UNOG Library

٦ - يأذن للمدير التنفيذى بالدخول في التزامات جديدة ، وفقا لتوفر موارد جديدة ، بما لا يتجاوز مستوى الاعتمادات الوارد في مقرر مجلس الادارة ٦/١٣ دال المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ ؛

٧ - يوافق على الاعتمادات الاجمالية لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ (٥٢) ويلاحظ أن فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ستعتبر فترة مالية واحدة ؛

٨ - يؤيد اعتزام المدير التنفيذى تثبيت المبالغ النقدية المرحّلة في نهاية السنة عند مليوني دولار كحد أدنى بعملة قابلة للتحويل ، بالاضافة الى الاحتياطي المالي ، ويقرر اعادة النظر في هذا المستوى في نهاية فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، في ضوء التجربة ؛

٩ - يأذن بالدخول في التزامات مسبقة قيمتها ١١ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ؛

١٠ - يقر من جديد سلطة المدير التنفيذى لتعديل توزيع الأموال بنسبة ٢٠ في المائة في كل بند من بنود الميزانية في اطار الاعتماد الكلي لفترة الستين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛

١١ - يوافق على أن يكون مستوى الاحتياطي المالي ٤ر٢ مليون دولار لعام ١٩٧٩ و ٣ر٣ مليون دولار لعام ١٩٨٠ و ٣ر٤ مليون دولار لعام ١٩٨١ ؛

١٢ - يوافق على تخصيص احتياطي لبرنامج الصندوق قدره مليون دولار لكل من عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ .

الجلسة ١٠
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

دال

انشاء صندوق استئماني لحماية البحر
الابيض المتوسط من التلوّث

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ مع الارتياح دخول اتفاقية حماية البحر الابيض المتوسط من التلوث والبروتوكولات المتعلقة بها حيز النفاذ ،

واذ يلاحظ كذلك النتائج التي توصل اليها الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي لدول البحر الأبيض المتوسط الساحلية والاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (جنيف ، من ٥ الى ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٩) ولا سيما برنامج العمل المعتمد والميزانية ذات الصلة لفترة السنتين ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ،

---

(٥٢) UNEP/GC.7/Rev.1، الجدول ٥ .

Digitized by UNOG Library

واذ يشير الى مقرره ٦/٧ باء المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ ، الذى دعا فيه دول البحر الابيض المتوسط الساحلية الى الاضطلاع بمسؤولية مالية متزايدة عن تكاليف أعمال الأمانة المتعلقة بخطة عمل البحر الابيض المتوسط ،

واذ يرحب بالتبرع المعقود من قبل دول البحر الابيض المتوسط الساحلية والمجتمع الاقتصادى الاوروبي الذى يبلغ ٣٫٢٨ مليون دولار للصندوق الاستئماني الاقليمي للمساهمة في تكاليف خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في فترة السنتين ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ،

واذ يلاحظ أيضا موافقة دول البحر الأبيض المتوسط الساحلية والمجتمع الاقتصادى الأوروبي على أن يعهدا مؤقتا الى المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة للبيئة بادارة الصندوق الاستئماني ،

١ - يوافق ، بموجب المادة ٥ من الفصل الثاني من النظام الداخلي العام المنظم لعمليات صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة ، على انشاء الصندوق الاستئماني الاقليمي لحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث ، لمدة عامين في اطار صندوق البيئة ؛

٢ - يوافق على اعتزام المدير التنفيذى الاضطلاع بمسؤولية ادارة الصندوق الاستئماني الاقليمي على أساس مؤقت لفترة السنتين ، والاسهام بمبلغ ١٫٦٤ مليون دولار من صندوق البيئة لدعم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في فترة السنتين ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ؛

٣ - يقرر استعراض ترتيبات الصندوق الاستئماني في دورته التاسعة عن عام ١٩٨١ .

الجلسة ١٠
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

هاء

انشاء صندوق استئماني لاتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض للحيوانات والنباتات البرية

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرريه ٨٦ جيم (د - ٥) المؤرخ في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ و ٦/٥ دال المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ ،

واذ يلاحظ طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية في اجتماعه الثاني انشاء صندوق استئماني لتوفير الدعم المالي اللازم لتحقيق أهداف الاتفاقية ،

واذ يرحب بقرار المؤتمر ٢ - ١ ، الذى ستسهم الأطراف بمقتضاه في الصندوق الاستئماني المقترح لكل من عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ،

Digitized by UNOG Library

واذ يلاحظ أيضا اتفاق الاطراف على اسناد ادارة الصندوق الاستئماني الى المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لفترة أولية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وتنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ،

١ - يوافق ، بموجب المادة ٥ من الفصل الثاني من النظام الداخلي العام المنظم لعمليات صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة ، على انشاء الصندوق الاستئماني لاتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية لمدة سنتين ، في اطار صندوق البيئة ؛

٢ - يوافق على اعتزام المدير التنفيذي الاضطلاع بمسؤولية ادارة الصندوق الاستئماني لفترة السنتين ودعم الموارد التي توفرها الاطراف في الصندوق للصندوق الاستئماني بمبلغ لا يتجاوز ٥٠ في المائة من الاسهام البالغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار الذي وافق مجلس الادارة على تقديمه من صندوق البيئة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ؛

٣ - يحث الأطراف على ايداع تبرعاتها في الصندوق الاستئماني في أقرب وقت ممكن .

الجلسة ١٠
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

واو

تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير الأداء المقدم من المدير التنفيذي عن ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ذي الصلة (٥٣) ،

١ - يلاحظ تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على تقرير المدير التنفيذي وبيانه الذي مفاده أنه لم تتح فرصة كافية لاجراء حوار كامل بينه وبين اللجنة الاستشارية بشأن المقترحات الواردة في تقريره ؛

٢ - يلاحظ اعتزام المدير التنفيذي مواصلة ادارة ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج بأقصى قدر من الاقتصاد والانضباط على نحو يتلاءم مع التنفيذ الفعال للبرنامج ، آخذا في اعتباره مدى توفّر الموارد ؛

٣ - يحيط علما بتقارير المدير التنفيذي المقدمة ، استجابة لمقرر مجلس الادارة ٦/١٣ هاء ، في الفقرتين ٨ و ١٩ من تقرير الأداء ؛

---

(٥٣) UNEP/GC.7/16 و L.3 على التوالي .

Digitized by UNOG Library

٤ - يلاحظ اعادة توزيع الوظائف بين التوجيه التنفيذى والادارة والبرامج البيئيـــة والبرامج الفرعية الاقليمية والبرامج الفرعية للاتصال ؛

٥ - يوافق على اعادة تصنيف ثلاث وظائف برتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ وانشاء أربـــع وظائف من فئة الخدمات العامة من الرتب المحلية في البرنامج الفرعي للمكاتب الاقليمية ومكاتـــب الاتصال ، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ؛

٦ - يوافق على انشاء وحدة التصحّر ويقرر انشاء وظيفة برتبة مد - ١ ووظيفة برتبة ف - ٤ على أساس مؤقت بالاضافة الى الوظيفة برتبة ف - ٥ التي وافق عليها مجلس الادارة في مقرره ١٣/٦ هاء المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ ، ويوافق كذلك على انشاء أربع وظائف من الرتب المحلية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، ويقرر انشاء وظيفتين اضافيتين برتبة ف - ٤ بصفة مؤقتة يقوم المجلـــس باعادة النظر فيهما بعد سنتين ؛

٧ - يقرر انهاء جميع المساعدة المؤقتة المقدمة من برنامج الامم المتحدة للبيئة الى وحدة التصحّر في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

٨ - يوافق على تحويل ٦٤ وظيفة من الرتب المحلية من فئة الخدمات العامة مـــن المساعدة المؤقتة الى الوظائف الثابتة في البرنامجين الفرعيين : الادارة والخدمات المشتركة ، وخدمات المؤتمرات واللغات ، ابتداء من ١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ؛

٩ - يرجو من المدير التنفيذى أن يحيل الى الامين العام توصية مجلس الادارة بـأن يقدم ، بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وجميع منظمات الامم المتحدة الاخرى المتوقع ان تشغل أماكن في المقر الدائم في جيجيرى ، تقريرا عن الخدمات المشتركة التي يمكن انشاؤها هناك ؛

١٠ - يوافق على تقرير الأداء ومستوى الاعتمادات المنقح البالغ ١٥ ٣٩٠ ٨٠٠ دولار على أساس نمط البرامج الفرعية ووجوه الانفاق ؛

١١ - يرجو من المدير التنفيذى وضع سياسة طويلة الأجل للتزويد بالموظفين وتقديمهـا الى مجلس الادارة في دورته التالية ؛

١٢ - يرجو كذلك من المدير التنفيذى أن يعرب لمجلس الادارة في دورته الثامنة عـــن آرائه بشأن موضوع النسبة المثلى لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الى تكاليف الأنشطة البرنامجية للصندوق .

الجلســـــــــة ١٠
٣ ايار/مايـــــــو ١٩٧٩

زاى

ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

ان مجلس الادارة ،

Digitized by UNOG Library

وقد نظر في تقديرات المدير التنفيذى لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (٥٤) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ذى الصلة (٥٥)،

١ - يلاحظ مع القلق الزيادة في تقديرات ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ بالنسبة لمستوى الأنشطة البرنامجية للصندوق ؛

٢ - يوافق ، دون مساس بأى مقرر قد تتخذه الجمعية العامة بشأن المسألة في دورتها الرابعة والثلاثين ، على اقتراح المدير التنفيذى بتوصية الجمعية العامة بنقل وظيفة برتبة موظف رئيسي (مد - ١) ، ووظيفة برتبة موظف متقدم (ف - ٥) ووظيفة برتبة موظف أول (ف - ٤) ، وثلاث وظائف برتبة موظف ثان (ف - ٣) ، الى جانب ست وظائف دعم من الرتب المحلية ، من ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج في صندوق البيئة الى الباب ١٣ ألف من الميزانية العادية للامم المتحدة ، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ؛

٣ - يوافق على انشاء وظيفة مترجم برتبة موظف ثان (ف - ٣) في البرنامج الفرعي لخدمات المؤتمرات واللغات ، ووظيفة من الرتب المحلية في البرنامج الفرعي للادارة والخدمات المشتركة ؛

٤ - يوافق على التخفيض المقترح للمستوى الحقيقي لاعتماد المساعدة المؤقتة ، وخدمات الخبراء الاستشاريين والسفر الرسمي ؛

٥ - يوافق كذلك على ما يلي :

(أ) اعتماد قدره ١٩ ٠٨٤ ٩٠٠ دولار لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وفقا لنمط البرنامج الفرعي ووجوه الانفاق ؛

(ب) زيادة اعتماد ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج بما يعادل تكلفة أى من الوظائف المشار اليها في الفقرة ٢ أعلاه التي لا توافق عليها الجمعية العامة لعام ١٩٨٠ ؛

٦ - يرجو من المدير التنفيذى أن يضمّن تقرير الأداء الذى سيقدمه عن الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ أى زيادات مقترحة مشار اليها في الفقرة ٥ (ب) أعلاه ؛

٧ - يرجو كذلك من المدير التنفيذى أن يدير اعتماد ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ بأكبر قدر من الاقتصاد والانضباط بما يتفق مع التنفيذ الفعال للبرنامج ، آخذا في الاعتبار مدى توفّر الموارد ، وان يقدم الى مجلس الادارة في دورته التاسعة تقريرا عن تنفيذ ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج خلال السنة الاولى من فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

الجلسة ١٠
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

---

(٥٤) UNEP/GC.7/17 و Corr.1 .

(٥٥) UNEP/GC.7/L.4 .

Digitized by UNOG Library

حاء

الأماكن المخصصة لمكاتب الامم المتحدة في نيروبي

ان مجلس الادارة

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذى بشأن الأماكن المخصصة لمكاتب الامم المتحدة في نيروبي (٥٦) ؛

٢ - يرجو من المدير التنفيذى ومساعد الامين العام لادارة الخدمات العامة في الامم المتحدة ، النظر في التعليقات التي أبدتها الوفود على ذلك التقرير خلال الدورة السابعة لمجلس الادارة .

الجلسة ١٠
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

١٥/٧ - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

ان مجلس الادارة

١ - يعرب عن تقديره لجميع المنظمات غير الحكومية التي اشتركت في الانشطة البيئية والتي ساهمت في الانشطة البرنامجية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ويدعو هذه المنظمات الى مواصلة التعاون الوثيق مع البرنامج ؛

٢ - يطلب من المدير التنفيذى والدول الاعضاء مواصلة تشجيع انشاء ونمو المنظمات غير الحكومية وأنشطتها في ميدان البيئة .

الجلسة ١١
٣ ايار/مايو ١٩٧٩

مقررات أخرى

جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها

قرر مجلس الادارة في الجلسة العامة ١٠ من الدورة ، المعقودة في ٣ ايار/مايو ١٩٧٩ ، وفقا للمواد ١ و ٢ و ٤ من نظامه الداخلي ان تعقد دورته الثامنة في نيروبي في الفترة من ١٦ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، على أن تسبقها مشاورات غير رسمية في صبيحة يوم ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

---

(٥٦) UNEP/GC.7/15 .

Digitized by UNOG Library

وفي الجلسة ٩ ، المعقودة في ٢ ايار/مايو ١٩٧٩ ، وافق المجلس على جدول الاعمال المؤقت التالي لدورته الثامنة :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - المسائل التنظيمية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) جدول أعمال الدورة وتنظيم أعمالها .

٣ - وثائق تفويض الممثلين .

٤ - تقرير المدير التنفيذي وحالة البيئة :

(أ) التقرير التمهيدي للمدير التنفيذي (بما فيه قرارات ومقررات الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الأولى والثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودتين في عام ١٩٧٩ المتصلة ببرنامج الامم المتحدة للبيئة) ؛

(ب) تقرير عن حالة البيئة .

٥ - المسائل المتعلقة بالتنسيق :

(أ) تقرير لجنة التنسيق الادارية فيما يتعلق بالتنسيق في ميدان البيئة ؛

(ب) مسائل تنسيقية اخرى (بما في ذلك التنسيق مع لجنة المستوطنات البشرية والبرنامج البيئي المتوسط الاجل على نطاق المنظومة) .

٦ - المسائل البرنامجية .

٧ - تنسيق ومتابعة تنفيذ خطة عمل مكافحة التصحّر .

٨ - صندوق البيئة :

(أ) تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٩ ؛

(ب) التقرير المالي والحسابات (غير المراجعين) لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛

(ج) ادارة صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛

(د) المسائل الادارة ومسائل الميزانية .

٩ - جدول الاعمال المؤقت للدورة التاسعة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها .

١٠ - مسائل أخرى .

١١ - تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العامة .

١٢ - اختتام الدورة .

Digitized by UNOG Library

المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورات

قرر مجلس الادارة في الجلسة العامة ٩ من الدورة ، المعقودة في ٢ ايار/مايو ١٩٧٩ ، مشيرا الى مقرريه ٢٣ (د - ٣) المؤرخ في ٢ ايار/مايو ١٩٧٥ ، و ١٠٤ (د - ٥) المؤرخ في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، ان تعقد المشاورات غير الرسمية مع الحكومات فيما بين الدورتين السابعة والثامنة لمجلس الادارة في نيروبي خلال مدة أقصاها خمسة أيام في النصف الاول من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ لتبادل الآراء بشأن مضمون وعرض المسائل البرنامجية ومسائل السياسة العامة والنظر في أى بنود أخرى قد يرغب المدير التنفيذى في أن يقدم تقريرا بشأنها ، ورجا من المدير التنفيذى رصد الاعتمادات اللازمة لاجراء هذه المشاورات غير الرسمية فيما بين الدورات في تقديراته المتعلقة بالميزانية .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثانـــي

بيان نائب المدير التنفيذى بشان الآثار المالية المترتبة على مقرّر مجلس الادارة ٨/٧ المعنون " البحار الاقليميـــة : خطة عمل البحـــر الأبيض المتوســـط "

قال نائب المدير التنفيذى أن المقرر لا ينطوى على أية آثار مالية زيادة على التنبـــؤات الواردة في الوثائق المتعلقة بفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وقد استند هذا التأكيد الى مفاهيم دقيقة للغاية .

وكان المدير التنفيذى في بيانه الاستهلالي أمام المجلس قد قال :

" في مثل هذا الوقت من العام الماضي قدمت اليكم تقريرا عن التقدم المحرز فـــي منطقة البحر المتوسط ، وذكرت بعض المشاكل المالية التي لم يتيسر حلها . والآن يسرنـــي أن أبلغكم بأن تلك المشاكل قد حلت وان خطة العمل قد دخلت مرحلة جديدة . فقـــد اعتمدت الحكومات المعنية والاتحاد الاقتصادى الاوروبي في جنيف في شباط/فبرايـــر الماضي برنامج عمل لفترة السنتين ١٩٧٩-١٩٨٠ وميزانيته البالغة ٦ر٤ مليون دولار . وسيدفع نصف هذا المبلغ من قبل الحكومات من خلال صندوق استئماني للبحر المتوســـط معروض عليكم الآن لاعتماده . وسيدفع نصف الباقي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونصـــفه الآخر ، في أشكال مختلفة من الخدمات ، من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة " .

ويجب أن تقرأ كل من فقرتي منطوق الاقتراح المعروض على اللجنة مقترنة بتقرير الاجتمـــاع الاستعراضي الحكومي الدولي لدول البحر المتوسط الساحلية (UNEP/IG.14/9) الذى عقـد في جنيف من ٥ الى ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٩ ووافق على برنامج وميزانية لمواصلة خطة عمل البحـــر المتوسط خلال فترة السنتين ١٩٧٩-١٩٨٠ ، وكذلك على الحاجة الى انشاء الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط . وكانت المدة المغطاة هي فترة السنتين ١٩٧٩-١٩٨٠ . وقد اتفق لهذه الفترة على أن يكون النصف الذى ستغطيه الاشتراكات الحكومية في الصندوق الاستئماني للبحر المتوســـط ٣٢٤٠٠٠ دولار سنويا ، وأن يكون الربع الذى سيغطيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة نحوا مـــن ٨٠٠٠٠٠ دولار في العام (والربع المتبقي تغطيه منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحـــدة). وكما ورد في التقرير الذى قدم للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي ، كان مجموع التزامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٧٩ قد بلغ فعلا في ذلك الوقت نحوا من ١١٨٥٠٠ دولار ، ويجب اعتبار الـ ٣٠٠٠٠٠ دولار التي تزيد على المتوسط البالغ ٨٠٠٠٠٠ دولار سنويا " سلفة " من صندوق البيئة يجب أن ترد اليه بعد موافقـــة مجلس الادارة على الصندوق الاستئماني للبحـــر المتوسط وورود الاشتراكات فيه . وقد بحث هذا الموضوع في الفقرة ٨٣ من الوثيقة UNEP/IG.14/9 . ولم يشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بطبيعة الحال ، ان يوقف أو أن يبطئ سرعة خطة عمـــل البحر المتوسط ، ولذلك فمنذ اجتماع شباط/فبراير قدم التزامات اضافية كلما اقتضت الضرورة ذلك .

Digitized by UNOG Library

وقد عنيت الفقرة ١ من منطوق مشروع المقرر بما اشير اليه باسم " النفقات البرنامجية " ، فقط. وكما أوضح تقرير اجتماع البحر المتوسط (الفقرة ٨٣) " فيما يتعلق بالمساهمة المستقبلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكاليف البرنامج بعد عام ١٩٧٩ ، ... سيتوقف مستوى ما يقدمه من مساهمة مالية على الموارد المالية المتوفرة لصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة " . ويرد في الوثائق المعروضة على مجلس الادارة أن الأمانة كانت قد توقعت لفترة السنتين ١٩٧٩-١٩٨٠ ، وهما السنتان اللتان توصلت دول البحر المتوسط الى اتفاق بشأنهما ، التزامات مجملها ١٦٠٠٠٠٠ دولار . وكان المدير التنفيذى ونائب المدير التنفيذى قد بحثا ، أمام ضغوط مالية شاملة ، أفضل الوسائل للمحافظة على مستوى معين من الأنشطة لخطة عمل البحر المتوسط في الوقت الذى يخفضان فيه البرنامج الاجمالي للصندوق لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ بنسبة ١٣ في المائة . ونظرا لأهمية أنشطة البحر المتوسط ، والحاجة الى ضمان عدم فقد قوة الاندفاع في نفس الوقت الذى أخذت فيه حكومات المنطقة تنفذ رغبة المجلس التي أعرب عنها في وقت سابق في أن تضطلع بمسؤولية أكبر ، فقد قررا أن يقترحا أن تكون احتياجات الصندوق على نفس المستوى لعام ١٩٨١ . غير أن من المتعذر تقدير تكاليف ذلك بدقة حقيقية لأن البرنامج والميزانية لعام ١٩٨١ والسنوات اللاحقة لن يبحثا من قبل دول البحر المتوسط قبل اجتماعها العادى التالي في أوائل عام ١٩٨١ . وطبيعي انه لا يمكن إلزام صندوق البيئة الآن بأية نسبة مئوية محددة سلفا دون معرفة اجمالي البرنامج والميزانية لخطة عمل البحر المتوسط لما بعد فترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ المعتمدة حاليا ، وبدون معرفة الموارد المتوفرة في الصندوق . لذلك يمكن تنفيذ الفقرة ١ من منطوق مشروع المقرر دون مصروفات اضافية أو غير متوقعة ، بشرط توفر الموارد في الصندوق الاستئماني وفي صندوق البيئة .

وتعنى الفقرة ٢ من المنطوق بالمصروفات الادارية لا البرنامجية . وكان مقرر مجلس الادارة ٦/٧ باء قابلا للتطبيق بصورة مباشرة ، حيث انه يطلب الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تخفيض مساهمته الى الصفر " في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتأخر عن نهاية عام ١٩٨٣ " . وقد وافق اجتماع شباط/فبراير على ذلك المقرر ، ويجرى الآن النظر في مقترحات بشأن الكيفية التي يدرج بها تخفيض مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكاليف الأمانة الى الصفر في ١٩٨٤ . وقد درس اجتماع شباط/فبراير شؤون تزويد وحدة تنسيق البحر المتوسط بالموظفين فيما يتعلق بالماضي والمستقبل ، كما ورد بيان ذلك في اقتراحات المدير التنفيذى بشأن الميزانية . وكانت هذه الاقتراحات قد صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ وروعيت فيها وجهات نظر خبراء حكومات البحر المتوسط الذين عقدوا اجتماعا في جنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . وبذلك فقد خضع ذلك الجانب الادارى لدراسة دقيقة على نحو خاص قبل اجتماع شباط/فبراير وأثنائه . وقد ورد في اقتراح المدير التنفيذى بشأن الميزانية (UNEP/IG.14/8) (الفقرتان ٣٤ و ٣٥) انه لما كان واضحا ان وحدة البحر المتوسط ستبقى في جنيف ، مشتركة في نفس المبنى مع مكتب الاتصال والشؤون الاقليمية في جنيف التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدات البرنامج الأخرى في جنيف ، فلن تكون ثمة حاجة لموظفين اضافيين لعام ١٩٧٩ باستثناء اختصاصي واحد في تجهيز البيانات برتبة ف - ٢ . وهذا الوضع مسموح به بمقتضى ترتيبات اقتسام التكاليف والترتيبات الاخرى القائمة منذ ثلاث سنوات ، والتي تقضي بأن تتكون وحدة البحر المتوسط من اثنين فقط من الموظفين الفنيين المتفرغين ، الى جانب تلقي دعم فني كبير من وحدات اخرى مقارها في جنيف . وقد قرر اجتماع شباط/فبراير أن يكون المقر الدائم لوحدة

Digitized by UNOG Library

تنسيق البحر المتوسط في النهاية في أحد بلدان البحر المتوسط ، وأن يتخذ القرار النهائي في هذا الصدد في الاجتماع العادى القادم لدول البحر المتوسط الساحلية في عام ١٩٨١ . وهكذا ، عوضا عن نقل الوحدة الحالية الى موقع جديد في عام ١٩٨٠ ، كما كان الاتجاه في السابق ، قرر الاجتماع ، كتدبير مؤقت ، أن تبقى الوحدة في جنيف . وقد جرى توقع الآثار المترتبة على تزويد الوحدة بالموظفين في المقترحات المتعلقة بالميزانية قبل اجتماع شباط/فبراير ، وورد في تلك المقترحات (الفقرة ٣٨) انه اذا بقيت الوحدة في جنيف في عام ١٩٨٠ فلن تكون ثمة حاجة لوظائف ادارية معينة ـ حيث يضطلع بتوفير هذه الخدمات مكتب الاتصال والشؤون الاقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ـ وان الحاجة الممكنة الى وظائف فنية موضوعية ستتوقف على موقع مركز أنشطة برنامج البحار الاقليمية : بمعنى انه اذا نقل المركز من جنيف فسيقتضي الأمر توظيفا مسبقا لشغل الوظائف الفنية في وحدة البحر المتوسط . وكذلك وافق اجتماع البحر المتوسط على عدد من البيانات الداعية الى الوفر بما في ذلك " أهمية استبقاء التكاليف الادارية عند الحد الأدنى " ، وهو أمر أكدت عليه جميع الوفود (الفقرة ٧٨) ، وعلى الحاجة الى تحقيق " وفورات ، تتأثر طوال البرنامج بتوقيتات تنفيذه " (الفقرة ٧٩) ، وعلى الحاجة الى " المرونة " في جميع جوانب البرنامج ، هذا الى جانب دعوة المدير التنفيذى الى " الاقتصاد في التكاليف الادارية " (الفقرة ٨٨) . وتنوى الأمانة ، واضعة في حسبانها جميع هذه الاعتبارات ، " تقوية " الوحدة الحالية ، على نحو ما طلب الى المدير التنفيذى أن يفعل في الفقرة ٢ من منطوق مشروع المقرر ، مع تحقيق أقصى درجات الوفر ، ورهنا ـ كما هو الحال دائما ـ بتوفر الموارد ، ولاسيما في الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط ، الذى يؤمل أن ينشئه الأمين العام على الفور نتيجة لقرار ستتخذ من المجلس . وقد اعتمدت مخصصات في الميزانية لتوظيف اختصاصي تجهيز بيانات في عام ١٩٧٩ ، اذا توفر المال ، ولكن هذه المسألة والمسائل الأخرى المتعلقة بالتوظيف لعام ١٩٨٠ ستدرس في ضوء عوامل عدة من بينها توفر الأموال ووضع وحدات أخرى في جنيف . وبناء على هذا المفهوم ، لم تطلب الفقرة ٢ من المنطوق أية مصروفات غير متوقعة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

الوثائق المعروضة على مجلس الادارة في دورته السابعة

الرمز	العنوان
UNEP/GC.7/1	جدول الأعمال المؤقت
UNEP/GC.7/2 و Corr.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم أعمال الدورة
UNEP/GC.7/3 و Corr.1	التقرير التمهيدي للمدير التنفيذي
UNEP/GC.7/3/Add.1 و Corr.1	البيان التمهيدي للمدير التنفيذي
UNEP/GC.7/4 و Corr.1	حالة البيئة : مواضيع مختارة - ١٩٧٩
UNEP/GC.7/5	تقرير اللجنة الادارية المعنية بالتنسيق الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته السابعة
UNEP/GC.7/6	مسائل التنسيق : برنامج البيئة المتوسط الاجل على نطاق المنظومة
UNEP/GC.7/7 و Corr.1 و Add.1 و 3	برنامج البيئة
UNEP/GC.7/8	الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة
UNEP/GC.7/9	احتياجات المستفيدين والقدرات الخاصة بتوصيل المعلومات والمتاحة لدى نظام الاحالة الدولي الى مصادر المعلومات البيئية
UNEP/GC.7/10 و Add.1	تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
UNEP/GC.7/11	التنسيق مع لجنة المستوطنات البشرية
UNEP/GC.7/12 و Add.1	تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في ١٩٧٨
UNEP/GC.7/13 و Corr.1	تقييم المشروع والبرنامج
UNEP/GC.7/14/Rev.1 و Corr.1 و Add.1	ادارة صندوق البيئة
UNEP/GC.7/15	الأماكن المخصصة للأمم المتحدة في نيروبي
UNEP/GC.7/16	تقرير الأداء عن البرنامج وميزانية تكاليف دعم البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

الرمز	العنوان
UNEP/GC.7/17 و Corr.1	الميزانية المقترحة للبرنامج وتكاليف دعم البرنامج الخاصة بصندوق البيئة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١
UNEP/GC.7/18	العلاقات مع المنظمات غير الحكومية
UNEP/GC/INFORMATION/1/Rev.2 و Corr.1	خلاصة للأهداف والاستراتيجيات ومجالات التركيز والغايات المعتمدة لعام ١٩٨٢ لبرنامج البيئة
UNEP/GC/INFORMATION/5/Supplement 2	سجل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة
UNEP/GC/INFORMATION/6/Add.2 و Corr.1	مذكرة تفاهم بشأن الجوانب البيئية للكوارث الطبيعية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ومجلس الأغذية العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
UNEP/GC.7/INF.1	قائمة بالمشتركين
UNEP/GC.7/L.1	التقارير المالية والحسابات المدققة لصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧
UNEP/GC.7/L.2 و Corr.1	صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : التقرير المالي والحسابات المؤقتة (غير مدققة) للسنة الاولى من فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ كما في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .
UNEP/GC.7/L.3	تقرير الأداء عن البرنامج وميزانية تكاليف دعم البرنامج الخاصة بصندوق البيئة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩
UNEP/GC.7/L.4	الميزانية المقترحة للبرنامج وتكاليف دعم البرنامج الخاصة بصندوق البيئة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١
UNEP/GC.7/L.5 و Add.1 و 2	مشروع تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة
UNEP/GC.7/L.6 و Add.1-5	تقرير اللجنة الاولى للدورة
UNEP/GC.7/L.7 و Add.1 و 2	تقرير اللجنة الثانية للدورة
الورقة الاولى للمعلومات الأساسية (بالانكليزية فقط)	الابحاث المتعلقة بمراقبة الاحوال الأرضية : تقييم واستعراض

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ردور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 10.00
(or equivalent in other currencies)
GA/OR/34, Suppl. 25

79-22957–January 1980–600

Digitized by UNOG Library